كتب قومية



مع الميثاق

بقلم
الدكتور عبد القادر حاتم
محمد عطا
الدكتور محمود الجوهري
محمود محمود
على الجمبلاطي
الدكتور حسين فوزي النجار



كتب قومية

مع الميثاق

بقلم
الدكتور عبد القادر حاتم
محمد عطا
الدكتور محمود الجوهري
محمود محمود
علي الجمبلاطي
الدكتور حسين فوزي النجار

في التحول الاشتراكي الثوري

بقلم

الدكتور عبد القادر حاتم

قبل أن نتحدث عن ضرورة الثورة وحتميتها فى التحول الاشتراكى الثورى لابد أن نجيب عن هذا السؤال :

ما هى المقدمات الثورية التى سبقت اصدار الميثاق ؟

للاجابة عن هذا السؤال .. لابد أن نذكر كل التطورات الثورية التى مهدت للميثاق باعتباره دليل العمل الثورى .

ومن الواجب ايضا أن نذكر .. ان التحول الاشتراكى الثورى .. لا يمكن ان يأتى عفويا .. بل لابد ونحن نعمل على تحويل مجتمع كان تحت السيطرة الاجنبية .. وتحت السيطرة الاستغلالية الراسمالية .. أن نبدأ عملية التحويل الثورى الاشتراكى التحررى بتمهيدات ومقدمات .. واذا كان القول بأن المقدمات هى التى تنبيء بالنتائج .. فقد كانت هناك أعمال ثلاثة مهدت للميثاق .. الذى قدمه السيد الرئيس الى الامة .. وهذه الاعمال الثلاثة التى كانت تضع الخطوط العريضة الرئيسية وتنقل العمل من مرحلة الى اخرى هى :

١ ـ صدور « فلسفة الثورة » للسيد الرئيس جمال عبد الناصر فى عام ١٩٥٤ ، وفلسفة الثورة كما هو معروف قد بينت لنا العوامل التى أدت الى الثورة ، وخطوات العمل الايجابى ، وتحديد اهداف الثورة بأنها اهداف سياسية واجتماعية معا ، سياسية تبغى القضاء على الاستعمار والقضاء على النظام الملكى والنظام الحزبى ، واجتماعية تبغى القضاء على الاقطاع وذلك بتحديد الملكية كخطوة أولى فى هذا السبيل .

وهى سياسية ايضا تعمل على تقوية الخط العربى والخط الاسلامى والخط الافريقى ، الخط العربى لان مصر جزء من الأمة العربية وسلامتها متصلة بسلامة الارض العربية ، والخط الاسلامى لان مصر اسلامية منذ الفتح الاسلامى او بعده بقليل وظلت اسلامية الى اليوم ، والخط الافريقى لان مصر جزء من القارة الافريقية ، و لايمكنها بحال من الاحوال أن تتخلى عن جيرانها وفيهم اشقاؤها فى المحن التى يمرون بها وهى ذات المحنة التى تمر بها .

٢ ـ اعلان المبادىء الستة للثورة فى مؤتمر باندونج ، هذه المبادىء التى مدت الخط الثورى بعد تجارب ثلاثة اعوام من قيام الثورة ، وفى ذلك يقول الميثاق : « ان هذه المبادىء الستة التى اسلمها النضال الشعبى المتواصل الى الطلائع الثورية التى جندها لخدمته من داخل الجيش ، والطلائع الثورية التى تجاوبت معها تلقائيا وطبيعيا من خارجه ، لم تكن نظرية عمل ثورى كاملة ، ولكنها كانت فى تلك الظروف دليلا للعمل يمثل

عمق هذه الارادة الثورية وبلبى احتياجاتها ويبرز تصميمها على بلوغ الشوط الى مداه » (١) .

لقد كانت هذه المبادى الستة هى :

١ ـ القضاء على الاستعمار واعوانه من الخونة .

٢ ـ القضاء على الاقطاع .

٣ ـ القضاء على الاحتكار ، وسيطرة راس المال على الحكم .

٤ ـ اقامة عدالة اجتماعية .

٥ ـ اقامة جيش وطنى قوى .

٦ ـ اقامة حياة ديمقراطية سليمة .

ولا شك ان هذه المبادىء كانت توسيعا للدائرة المرسومة فى « فلسفة الثورة » نتيجة التجارب التى خاضتها الثورة وتمشيا مع سنة التدرج فى الاصلاح حتى لا تكون نكسة او يكون ارتداد ، ولأن القوى الشعبية قد أخذت تتنفس فى بطء وقوة بعد أن اتضحت امامها الرؤية ، وانزاحت من طريقها العقبات ، وانجابت أمامها الظلمات ، وتحطمت القيود التى كانت تكبلها وتثقل خطوها ، واذا هى تشعر أن تحديد الملكية ليس عاملا حاسما فى تقطيع أوصال الاقطاع تقطيعا كاملا وان لابد من اجراءات أخرى تمهد الطريق لاقامة الاشتراكية وتثبيت دعائم العدالة الاجتماعية ، ولما كان قائد الثورة لم يقطع صلته بالجمهور بل ظل مرتبطا به ارتباطا وثيقا فقد أحس باحساسه وحقق آماله لا لاتصاله بالجمهور فحسب بل لما له من مواهب القيادة وهى ريادة على الطريق قبل ان تكون قيادة ، والريادة او الطليعية تقوى فيها حواس التنبؤ بالأمر قبل وقوعه ، فكان أن دعت هذه القيادة الثورية الى توسيع دائرة المكاسب الشعبية كخطوة فى طريق الاشتراكية ، وذلك بالنص على مبدئين هامين هما :

١ ـ القضاء على الاحتكار أو سيطرة راس المال على الحكم .

٢ ـ اقامة عدالة اجتماعية .

وهكذا مضت الثورة فى شق طريقها الى الهدف المرسوم ، ولكن هذا المضى قد عوقه بعض الشىء العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ ، وعوقه بعض الشىء وحدة مصر وسورية وتثبيت دعائم هذه الوحدة والصراع الدائر فى الخط العربى ، وفى محيط الشرق الاوسط من جانب الكتل المتصارعة لبسط نفوذها على هذه المنطقة الحيوية التى تقع فى مجالها الجمهورية العربية المتحدة .

واذا كنا نقول أن هذه الاحداث عوقت العمل السريع فانها كانت لها فائدة الدفع الثورى .

---

(١) الميثاق ص ٦ طبع مصلحة الاستعلامات .

٣ ــ وكان أن مضى على قيام الثورة تسعة أعوام كانت فيها ثورة رائدة ، ثورة ذات دوى وصدى لا فى المنطقة فحسب ، بل فى العالم أجمع ، وهذه الاعوام التسعة قد ثبتت اقدام الثورة ،واذا الشعب يأخذ على عاتقه تطوير هذه المبادىء الستة فصدرت قوانين يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ ، هذه القوانين التى قامت بتحديد الملكية مرة أخرى فخفضت الملكية من مائتى فدان الى مائة ، وأممت الشركات الكبرى والمصانع الحيوية ووسعت من دائرة القطاع العام ، وشدت من ازره ، واشركت العمال فى الارباح وفى ادارة الشركات والمصانع وفى ذلك يقول الميثاق :

« ان الشعب العظيم الذى كتب المبادىء الستة بدم شهدائه وبذور الامل الذى أعطوا حياتهم من اجله والذى دفع بالطلائع الثورية من ابنائه داخل الجيش وخارجه الى التصدى لمسئولية العمل الثورى على هدى من هذه المبادىء الستة التى تسلمها امانة من كفاح الاجيال .

هذا الشعب العظيم مضى بعد ذلك فى تعميق نضاله ، وفى توسيع مضمونه .

لقد كان هذا الشعب العظيم هو المعلم الأكبر الذى حمل على عاتقه فى اعقاب بدء العمل الثورى فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ عمليتين تاريخيتين لهما آثارهما الضخمة :

١ ــ ان هذا الشعب المعلم راح اولا :

يطور المبادىء الستة ، ويحركها بالتجربة والممارسة ، وبالتفاعل الحى مع التاريخ القومى تأثرا به وتأثيرا فيه نحو برنامج تفصيلى لفتح طريق الثورة الى أهدافها اللامتناهية .

٢ ــ ثم ان هذا الشعب المعلم راح ثانيا :

يلقن طلائعه الثورية أسرار آماله الكبرى ، ويربطها دائما بهذه الآمال ، ويوسع دائرتها بأن يمنحها مع كل يوم عناصر جديدة قادرة على المشاركة فى صنع مستقبله » (١) .

ويقول : « لقد عبر الشعب المصرى مراحل التطور بحيوية وشباب مجتازا المسافة الشاسعة من رواسب مجتمع اقطاعى .. بدأ فيه عصر الراسمالية الى المرحلة التى بدأ فيها التحول الاشتراكى بدون اراقة دماء » (٢) .

---

(١) الميثاق ص ٦ ، ص ٧

(٢) الميثاق ص ٩

وليس من شك فى أن نجاح هـذه الثورة العظيمة يعـود الى امور منهـا :

ايمان قادة الثورة بحقوق الشعب ، وبان مصلحة الجماهير فوق كل اعتبار ، ومواجهة المشكلات والسير فى طريق الاصلاح بفكر واسع لا اثر فيه للحقد أو التعصب ، فكر مفتوح لكل التجارب الانسانية » كما يقول الميثاق ، وفوق كل أولئك ايمان عميق بالله ورسله ،والرسالات المقدسـة .

ولا أدل على نجاحها من رسوخ اقدامها ، ومن اصـدائها البعيـدة المدى فى الوطن العربى ، وفى المحيط الافريقى الاسيوى ومن تأثردول كثيرة بها وخاصة فى امريكا اللاتينية .

وبصدور القرارات الاشتراكية فى يوليـو ١٩٦١ التى شدت من أزر القوى الشعبية وجدت الرجعية نفسها فى أحرج المآزق ، وانها اذا لم تتحرك فى هذا الوقت بالذات ضاعت الى الابد ، وانتهى سلطانها ، ولم تستطع ان تتحرك ساكنا فى مصر حيث عنفوان القوى الشـعبية فأثرت أن تضرب ضربتها فى سورية التى مازالت فيها قصور الرجعية تتحكم فى مصائر الامور وان يكن ذلك من وراء ستار ، وكانت مأساة الانفصال .

فكان لابد فى مصر من عمل سريع ، لحماية المكاسب الثورية ،ووضع النقط على الحروف ، والتمكين القوى الشعب المتحالفة من الجنـود والمثقفين والعمال والفلاحين والراسمالية الوطنية ، واصدار دليل العمل الثورى الكامل فكان ان قدم الرئيس جمال عبد الناصر فى ٢١ مايـو سنة ١٩٦٢ الى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية مشروع « الميثـاق » وبعد دراسة عميقة من اعضاء المؤتمر ووفق عليه بالاجماع فى الجلسـة التاريخية التى انعقدت فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٢ .

وقد كان صدور « الميثاق » الخطوة الرابعة التى خطتها قـوى الشعب صاحبة الحق الاول والاخير فى السـيادة والحكم الذى مكن لهذه الخطوات وانها خطوات ثورية ، خطوات راسخة القدم ، خطوات راسخة درست بعمق ووعى ؛ والثورية هى الطريق الوحيد للتعفية على المـاضى وازالة الرواسب ، واطاحة العقبات ، واقامة مجتمع جديد بروح جديدة ودم جديد وتفكير جديد ، وفى ذلك يقول الميثاق :

« لقد اثبتت التجربة ، وهى ما زالت تؤكد كل يوم .. ان الثورة هى الطريق الوحيد الذى يستطيع النضـال العربى أن يعبر عليه من الماضى الى المستقبل ..

فالثورة هى الوسيلة الوحيدة التى تستطيع بها الامة العربية ان تخلص نفسها من الاغلال التى كبلتهـا ، ومن الـرواسب التى اثقلت كاهلها (١) .

---

(١) الميثاق ص ١٣

ورسوخ الثورة يتطلب منها ان تتسلح بقدرات ثلاث : سرعةالحركة والفكر المستنير الحر ، ووضوح رؤية الاهداف العربية ، هذه الاهداف التى تبلورت أخيرا فكانت : الحرية والاشتراكية والوحدة . الحرية التى تعنى حرية الوطن وحرية المواطن .

حرية الوطن باستكمال استقلاله ، الاستقلال السياسي والاستقلال الاقتصادى والاستقلال الثقافى .

وحرية المواطن بأن يعيش عزيزا فى أرضه ، له حرية الرأى والعقيدة ويحس بوجوده وكيانه كانسان موفور الكرامة لا تستبد به لقمة العيش وغير خاضع الا لربه ، وغير مقيد الا بالواجبات الملقاة على عاتقه.

والاشتراكية هى القائمة على الكفاية والعدل .

الكفاية فى الانتاج والعدل فى التوزيع . .

والكفاية فى الانتاج تتطلب حشد الطاقات البشرية ، واستغلال الموارد الطبيعية ، وتنمية الاقتصاد الوطنى والعدل فى التوزيع يتطلب تنظيما وتنسيقا ، واشراكا للعمال فى الارباح ، فهم القوى البشرية العاملة ، وبجهودهم وسواعدهم وتضحياتهم يرتفع الدخل القومى .

والوحدة ، وحدة الوطن العربى الكبير الذى مزقته الاهواء الاستعمارية ، والمطامع الصهيونية ، والاحقاد الشعوبية .

الوحدة التى تنمو من الداخل ، ويجمع عليها الشعوب العربية اجماعا سليما .

الوحدة التى اصبحت ضرورة ، لمواجهة القوى الاستعمارية والصهيونية المتربصة بالوطن العربى ، سياسيا وعسكريا واقتصاديا ، هذه القوى الطاغية التى اعتدت على الشعب العربى فى مصر عام ١٩٥٦ فدافع عن حريته فى اصرار وعزم حتى ظفر بالنصر ، وخاض الشعب العربى فى الجزائر حربا ضروسا اكثر من سبع سنوات حتى استرد حريته ومازالت هذه القوى الباغية ضارية فى ارض فلسطين العربية، وتحاول محاولات مستميتة لاضعاف وحدة الصف العربى عن طريق تحالفها مع قصور الرجعية الخائنة او عن طريق معابرها فى فلسطين او قواعدها القائمة فى بعض بلاد الوطن العربى .

وهذه الأهداف العربية الثلاثة ، مازالت فى حاجة الى مزيد من الجهود والتضحيات من القيادات الطليعية الثورية وخاصةفى الجمهورية العربية المتحدة التى « فرضت عليها الظروف الطبيعية ، والتاريخية مسئولية ان تكون الدولة النواة .. فى طلب الحرية والاشتراكية والوحدة للأمة العربية » (١) .

وأن تعمل هذه القيادات الوحدوية فى الوطن العربى كله على التعجيل بتحقيق هذه الاهداف ، فالعالم يجرى ، والزمن أصبح لهوزنه الكبير ، والمبادرة هى الطريق الوحيد الى تحقيق الغايات .

---

(١) الميثاق ص ١٩ .

جذور النضال المصري

بقلم
محمد عطا

- ١ -

الثورة على الفرنسيين

تعرضت مصر للغزو الفرنسي بقيادة نابليون بونابرت عام ١٧٩٨ ، ونحن نعلم من نابليون هذا القائد الذى دوخ الجيوش وأحرز انتصارات باهرة ، ودوت سمعته الحربية فى الخافقين ونعلم ايضا ان جيشه الذى صحبه الى مصر كان جيشا مثاليا فى التنظيم والتسليح والتدريب وبه قواد عظام من امثال كليبر ، هذا الجيش لم يستطع ان يقيم فى مصر غير ثلاثة أعوام كان فيها على فوهة بركان ثائر مضطرم لم يهدا يوما ، ولم يخب لهيبه لحظة ، فعلى الرغم من أن المصريين قد استنفد العثمانيون والمماليك طاقتهم الحيوية ، وسلبوهم مقومات حياتهم ، واثقلوا كاهلهم بالضرائب ، ولم يتركوا لهم الا الكفاف ، وابعدوهم عن مراكز الحكم ، والانتظام فى الجيش ، وضيقوا عليهم الخناق حتى سلبوهم كل قدرة على الكفاح والخلق والابتكار ، على الرغم من كل اولئك فان الشعب المصرى هو الذى حمل على كاهله وحده عبء اخراج الفرنسيين من بلاده ، فقد ثار عليهم ثورات متلاحقة ، وقابل القتل والتعذيب والتنكيل بصدر رحب ونفس مطمئنة ، ولم يصغ الى المنشورات المعسولة التى كان يسطرها الفرنسيون بين وقت وآخر تدعو الى ان الحملة ليست موجهة الى المصريين وانما هى موجهة الى المماليك والى العثمانيين الذين اساءوا الى اهل البلاد الشرعيين اساءة بالغة ، وان الفرنسيين أصدقاء المصريين ولا يبغون لهم الا الخير والتقدم .

نعم لقد حمل المصريون العبء وحدهم بعد ان هرب العثمانيون الى الشام ، وكسرت شوكة المماليك او كادت ، ولم يبق فى مصر الا اهلها المناضلون الذين وجدوا فى الحملة الفرنسية غزوا اجنبيا ينبغى أن يقاوم وأن يصد ، وظهرت من بينهم زعامات شعبية من امثال عمر مكرم وحسن طوبار ، ومصطفى البشتيلى ابن بولاق بل ان هذا الشعب الابى كان يثور على ممثليه من المشايخ او التجار حين يرى فيهم تراجعا أو روحا انهزامية ولا ادل على ذلك مما رواه الجبرتى فى كتابه « مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيس » من ان المشايخ الشرقاوى والمهدى وسليمان الفيومى وموسى السرسى عندما عادوا الى الناس يبلغونهم ما انتهوا اليه مع الفرنسيين من المصالحة وذلك فى ثورة القاهرة الثانية هاجوا عليهم اذ قاموا عليهم — على حد تعبير الجبرتى — وشتموهم وسبوهم واسمعوهم قبيح الكلام ، وصاروا يقولون : هؤلاء المشايخ ارتدوا وعملوا فرنسيس ، ومرادهم خذلان المسلمين ، وانهم اخذوا دراهم من الفرنسيس » (١) .

---

(١) جـ ٢ ص ٤٢ نشرة لجنة « اخترنا لك » .

وبان هذا الشعب على حقيقته حين ثار على الفرنسيين عام ١٨٠٠م بعد ان تعثرت المفاوضات بين الانجليز والفرنسيين ، ولم توافق انجلترا على شروط الصلح ، ثار لانه كان قد انتشى من الفرحة لخروج الفرنسيين الاجانب من مصر ، وأخذ المواطنون يهنىء بعضهم بعضا ، ويوزعون الشراب ، ويذبحون الذبائح ابتهاجا بزوال الغمة ، والحسار هذا الخطر الجسيم ثم صدم هذا الشعب صدمة عنيفة حين علم ان الفرنسيين بقائلون للاقامة فى مصر فترة اخرى فثار الشعب ، وقاد هذه الثورة ابن من ابناء مصر هو عمر مكرم ، قادها حين خارت عزائم العثمانيين والمماليك من العسكريين فاجتمعت كلمتهم على الخروج من مصر الى الشام اذ لا قبل لهم بالصمود أمام الجيوش الفرنسية .

فى هذا الظرف العصيب اصرت الجمهرة الشعبية على الا يخرج احد من القاهرة ، وعمدوا فى ذلك الى القوة « فحبسوا الخيول ببيت القاضى وبقية الوكايل ، واغلقوا باب النصر ، وقسمت القاهرة الى احياء واصبح كل حى منها مسئولا من احد القادة الشعبيين ، واقميت المتاريس فى الازقة والحارات والشوارع ، واغلقت ابواب القاهرة ، ولما وجد العسكر اصرار الشعب على القتال وتحرير البلاد انضم اغلبهم الى المواطنين ، واصبحت القاهرة شعلة ملتهبة ، وحماسة متدفقة ولم تكن الحماسة سلاحهم الوحيد بل عمدوا الى اقامة مصنع للذخيرة بحى الخرنفش ، صنعت فيه المدافع والقنابل ، واقيمت ورشة اخرى فى حى بيت القاضى لاصلاح بعض المدافع والبنادق وصنع عجلات للمدافع .

وممن تردد اسمهم فى هذه الثورة كقادة حسن الجداوى الذى كان مقره الرئيسى فى حى الرويعى ، وان كان دائب الحركة ينتقل من مكان الى اخر لنصرة زملائه المجاهدين فى الاحياء الاخرى ، وفيه يقول الجبرتى : « ورأى الناس من اقدامه على الحرب ، وشجاعته وصبره على مجالدة العدو ليلا ونهارا ما ينبىء عن فضيلة نفس وقوة قلب ، وسمو همة ، وقل ان وقع حرب فى جهة من الجهات الا وهو مدير رحاتها ، ورئيس كماتها » (١) .

وأمد التجار الثوار المجاهدين بالمؤن ، وتكفلوا بجميع النفقات ، ونزلوا طواعية عن اموالهم وعلى راس هؤلاء احمد المحروقى .

وكان الشعب يقظا ساهرا لا تغمض له عين فاذا رأى المجاهدون فى بعض المصريين انحرافا او شبه انحراف هجموا عليه ونهبوا داره وجعلوا ماله ومتاعه غنيمة باردة للشعب من غيران يحفلوا بمقامه او مكانه كما فعلوا بالشيخ البكرى ، فقد علموا انه يوالى الفرنسيين سرا ويرسل اليهم الاطعمة فهجموا عليه ، ونهبوا داره ، وسحبوه مع اولاده وحريمه واحضروه الى الجمالية حيث محكمة الشعب ، وهو حاسر الراس ، سائر على قدميه توجه اليه الاتهامات البالغة ، والالفاظ القاسية .

---

(١) الجبرتى : المصدر السابق ص ٣٢

وظهر فى هذه الثورة تعاون المصريين وتساندهم ، وبذل كل منهم طاقته ، وجهده لانجاح الثورة ، وجادوا بكل ما يملكون تخلصا من الكابوس الجاثم على صدورهم ..

بل ظهر فيها تساند العـــرب فانضم اليها المغاربة والحجازيون والشاميون .

وظلت هذه الثورة سبعة وثلاثين يوما مشتعلة الاوار ، يقاوم فيها المصريون المجاهدون الجيوش الفرنسية المنظمة حتى كثرت الضحايا من بينهم ، وشح الزاد وغلت الاقوات واشتد الكرب بالنـاس ، وهدمت اغلب الدور .

هذه هي الروح المصرية الحقيقية : الروح التي تصارع الاجنبى الدخيل صراعا عنيفا لا هوادة فيه ، وتقاومه مقاومة باسلة ؛ لانها روح تتردد فى أمة حية ، أمة متحضرة منذ فجر التاريخ ، والامم الحيـــة لاتضمر بذرتها ، ولا تخضد شوكتها ، وان غلبت على امرها حينا فانها سرعان ما تنهض ، وتحطم الاسار والاغلال ، وتمضى فى طريق الحرية مع الاحرار .

والشعب المصرى لم تكن مقاومته للحملة الفرنسية فى القـاهرة فحسب بل انه قاومها فى كل مكان فى كل مدن مصر وقراها ، ولم يقاومها الرجال فحسـب بل قاومها النسـاء والصبية ، الشيب والشبان وهذه المقاومة العنيفة المنظمة هى التى حملت نابليون على أن يتـولاه القنوط واليأس ، وان يعود الى بلاده فارا هاربا ، وهى التى أدت الى مصرع كليبر على يد سليمان الحلبى ، وقد كان كليبر قاسيا عنيفا ، كان كالوحش الضارى ، ارتكب كثيرا من الجرائم مع الاحرار فكانت هذه هى نهايته ، نهاية كل طاغية .

والشعب المصرى لم يكن فى أى عهد من العهود خانعا لان الخنوع ليس فيه جبلة ولا طبعا ، انه يقاوم الاستعمار كما يقاوم الظلم . هذا هو تاريخه دائما ، تاريخ الصراع والانتقاض على المستعمرين الدخلاء ، وعلى الطغاة المتجبرين ، فصراعه مع الفرنسيين لم يكن فجائيا او طارئا بل انه صارع من قبلهم العثمانيين الذين لبسوا مسوح الخلافة الاسلاميـة ، وحكموا باسم الدين الاسلامى ، وكانت الزعامات فى ذلك الوقت اغلبها دينى ، وكان مركز القيادة هو الازهر ، وهذا المعنى يؤكده الميثاق حين يقول : « لم كان قد تحمل (أى الشعب المصرى) المسئولية الادبيـة فى حفظ التراث الحضارى العربى ، وذخائره الحافلة .. وجعل من ازهره الشريف حصـنا للمقـاومة ضد عوامل الضـعف والتفتت التى فرضتها الخلافة العثمانية استعمارا ورجعية باسم الدين ... والدين منها براء ..

ولم تكن الحملة الفرنسية على مصر مع مطلع القرن التاسع عشر هى التى صنعت اليقظة المصرية فى ذلك الوقت ـ كما يقول بعض المؤرخين ـ فان الحملة الفرنسية حين جاءت الى مصر ، وجدت الازهر يمـوج بتيارات جديدة تتعدى جدرانه الى الحياة فى مصر كلها ؛ كما وجدت أن الشعب المصرى يرفض الاستعمار العثمانى المقنع باسم الخلافة ..

والذى كان يفرض عليه دون ما مبرر حقيقى تصادما بين الايمان الدينى الاصيل فى هذا الشعب ، وبين ارادة الحياة التى ترفض الاستبداد ولقد وجدت هذه الحملة مقاومة عنيفة لسيطرة المماليك ، وتمردا مستمرا على محاولاتهم لفرض الظلم على الشعب المصرى .. وبرغم أن هذه المقاومة العنيفة ، والتمرد المستمر قد كلفا شعب مصر غاليا فى ثروته الوطنية وفى حيويته فان الشعب المصرى كان صامدا ثابت الايمان » (١) .

---

(١) الميثاق ص ٢٢ طبع مصلحة الاستعلامات

- ٢ -

مصر حتى الثورة العرابية

لقد كانت الحملة الفرنسية على مصر فى فجر القرن التاسع عشر حيث كانت أوربا قد قطعت أشواطا فى مرحلة النهضة اذ تقدم العلم التجريبى ، وبدأ الانسان يسير بخطا ثابتة فى سبيل الكشف العلمى والوقوف على اسرار الطبيعة ، وبدات الصناعة تزدهر وتتكشف خواص المواد والمعادن والاحماض : وبدأ يبزغ فجر عصر البخار ، والفرنسيون كانوا فى طليعة شعوب أوربا الناهضة علما وسياسة واقتصادا ، أما المصريون فقد كانوا يعيشون فى قوقعة مغلقة لا يعلمون من أمر النهضة الاوروبية كثيرا ولا قليلا :وقد اراد لهم حكامهم العثمانيون او المماليك ان يظلوا كذلك بل انهم قد خنقوا فيهم كل تطلع الى الحرية او الى العلم او الى الصناعة فالسلطان سليم الاول عندما قدم الى مصر جردها من صناعها المهرة ودفع بهم الى القسطنطينية وظلت سياسته هذه هى سياسة غيره من الولاة والحكام العثمانيين .

أما العلم الذى ازدهر فى مصر بعض الشىء فهو العلم الذى يتصل بالدين أو يخدم اغراض الشرع ، ومنارته الجامع الازهر ، فما ان كانت الحملة الفرنسية التى وفد معها بعض العلماء الفرنسيين حتى تكشف للمصريين عوالم أخرى كانت مجهولة لديهم ، عوالم ثقافية تتصل بالعلم التجريبى وبالفنون العسكرية وبالصناعة ، وكانت دهشتهم بالغة للتجارب الكيميائية التى كان يجريها امامهم العلماء الفرنسيون ، وقد حدا بهم حب الاستطلاع والشغف بالمعرفة الى ان يحاولوا الوقوف على أسرار هذه العلوم ، ومن هنا بدات اليقظة او عصر الاتصال بأوربا ، وعن هذا الطريق اخذ الشرق يصحو من غفوته ، ويستعيد مكانته العلمية السابقة التى كانت اساسا من أسس التقدم العلمى فى النهضة الاوربية الحديثة فالعرب هم الذين حافظوا على التراثين اليونانى والرومانى ، وهم الذين زادوا فى المعرفة الانسانية وتقدموا بالعلوم الرياضية والطبيعية وظهر فيهم علماء افذاذ من امثال ابن سينا والفارابى وابن رشد والرازى وابن الهيثم ، وفى هذا المعنى يقول الميثاق : « على أن الحملة الفرنسية جاءت معها بزاد جديد لطاقة الشعب الثورية فى مصر فى ذلك الوقت

جاءت ومعها لمحات عن العلوم الحديثة التى طورتها الحضارة الاوربية بعد أن اخذتها عن غيرها من الحضارات ، والحضارة الفرعونية والعربية فى مقدمتها .

كذلك جاءت معها بالاساتذة الكبار الذين قاموا بدراسة احوال مصر ، وبالكشف عن أسرار تاريخها القديم .

وكان هذا الزاد يحمل في طياته ثقة بالنفس ، كما كان يحمل آفاقا جديدة تشد خيال الحركة المتحفزة للشعب المصرى » (١).

واذا كان العلم يفتح آفاقا واسعة امام الشعوب فان الشعب المصرى حين اصاب حظا من المعرفة المعاصرة وثق بنفسه ، وناضل من اجل حقه في الحياة والحرية والسيادة ، فما ان رحلت الحملة الفرنسية عن مصر الى غير رجعة حتى عاد الامر الى العثمانيين ، وآل زمام السلطة الى ايديهم فاخذوا اولا ينكلون بامراء المماليك واتباعهم ، ويسيرون على سياسة الظلم التى اتبعوها من قبل فاثقلوا كاهل الشعب بالضرائب حتى ضج ، ولم يحتمل هذا الضيم بعد أن احتمله اعواما طوالا وفى هذا الوقت تألقت زعامة عمر مكرم الشعبية فاخذ يناضل الظلم ومن ورائه جحافل الشعب المصرى حتى انتهى به الامر الى عزل الوالى التركى احمد باشا خورشيد لظلمه وعسفه ويجتمع بالعلماء فيتداولون فيما بينهم حتى استقر رايهم على ان يولوا حاكما آخر من العثمانيين هو محمدعلى فذهبوا اليه وأبلغوه رغبتهم التى هى رغبة الشعب فى ان يكون الوالى على مصر بشروطهم ، وما هى الا ان يترف بالشعب وحقه فى الحياة والحرية ، وان يحكم الناس بالعدل والشورى .

وقبل محمد على فالبسه الوفد شارة الولاية فى ذلك الحين ،ومعنى هذا ان المصريين هم الذين ولوا الحاكم عليهم لا السلطان العثمانى ، ومعناه أيضا أنهم لا يعترفون بالحاكم الظالم كما نرى من هذا الحوار الذى دار بين عمر مكرم وبين عمر بك من اعوان الوالى التركى أحمد خورشيد فى أحد المجالس .

قال عمر بك : كيف تعزلون من ولاه السلطان عليكم وقد قال الله تعالى « أطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم » .

فاجابه عمر مكرم : اولو الامر العلماء وحملة الشريعة والسلطان العادل . وهذا رجل ظالم وجرت العادة من قديم الزمان ان اهل البلد يعزلون الولاة ، وهذا شىء من زمان حتى الخليفة والسلطان اذا سار فيهم بالجور فانهم يعزلونه ويخلعونه .

ولكن هل حفظ محمد على للشعب حقه وحريته ؟ لم يفعل محمدعلى ذلك لاسباب : منها انه تمشيا مع المبدأ القائل « الانسان سجين تربيته » وتربيته كما نعلم البانية تركية فلن يميل بحال من الاحوال الى جانب المصريين بل انه سيعتبرهم ادنى من جنسه وانه ليس عليهم الا السمع والطاعة ، وان يأتمروا بأمره .

ومنها انه كان دكتاتورى النزعة لا يعترف بقوة الشعب ، وهو وان كان قد قبل شروطه فى بادىء الامر فانه لم يفعل ذلك الا توصلا الى كرسى الحكم ، وان كان قد هادن الشعب فى مستهل حكمه فما ذلك الا لامرين : الامر الاول ان يسبغ على حكمه الشرعية بموافقة السلطان على توليه ، والثانى القضاء على قوة المماليك التى احس انها شوكة فى جنبه .

---

(١) الميثاق ص ٢٢ ، ٢٣

وما أن خلص له الامران حتى بدا يظهر على حقيقته ، فالمظالم فى عهده لم تنته ولم تتوقف سيلها حتى كتب اليه العلماء وعلى راسهم عمر مكرم مطالبين بابطالها ولكنه اهملها فما كان من عمر مكرم الا ان أقسم على مقاطعته مقاطعة تامة فلا يطلع اليه ولا يجتمع به ؛ ولا يرى له وجها الا اذا ابطل هذه المظالم .

فكر محمد على فى هـذه المقـاطعة ، وخشى ان تجر عليه ويلات واضطرابات فعرض على عمر مكرم ان يرتب له كل يوم كيسا من ذهب، وان يمنحه دفعة واحدة ثلاثمائة كيس نظير صمته والتغاضى عما يحدث، ولكن الزعيم الشعبى ابى واستنكر وكانت نهايته النفى تسع سنوات فى مدينة طنطا بعيدا عن القاهرة . وما ان عاد اليها حتى اعيـد نفيه مرة اخرى حيث قضى نحبه فى منفاه .

وفى خـلال السـنوات الطويلة التى نفى فيها عمر مكرم اخمد محمد على كل صوت للشعب ، وانفرد بالحكم واخذ يعمل لحسـابه الخاص او حساب الدولة العثمانية ؛ ومآل هذه السياسة هو الانهيار الوشيك ، وهذا ما حدث ؛ وتناوله الميثاق فقال :

« ولقد كانت هذه اليقظة الشعبية هى القوة الدافعة وراء عهـد محمد على .. واذا كان هناك شبه اجماع على أن محمد على هو مؤسـس الدولة الحديثة فى مصر فان المأساة فى هذا العهد هى ان محمد على لم يؤمن بالحركة الشعبية التى مهدت له حكم مصر الا بصفة كونها نقطة وثوب الى مطامعه .. ولقد ساق مصر وراءه الى مغـامرات عقيمـة استهدفت مصـالح الفرد ، متجاهلة مصالح الشعب .

ان اليابان الحديثة بدات تقدمها فى نفس هذا الوقت الذى بدات فيه حركة اليقظة المصرية . وبينما استطاع التقدم اليابانى ان يمضى ثابت الخطا .. فان المغامرات الفردية مزقت اليقظة المصرية واصابتها بنكسة الحقت بها افدح الاضرار .

ان هذه النكسة فتحت الباب للتدخـل الاجنبى فى مصر عـلى مصراعيه بينما كان الشـعب قبلها قد رد بتصميم ونجاح محـاولات غزو متوالية كان اقربها فى ذلك الوقت حملة فريزر على رشيد (١) .

واذا كان محمد على قد انفرد بالسلطة ، وقضى على الزعامة الشعبية او كاد فانه من ناحية اخرى لم يجد بدا من الاستعانة بابنـاء الشعب لاقامة جيش يوطد سلطته ويحقق مطامعه وكان عليه ان يوفد البعوث الى الخارج وخاصة فرنسا ليدرسوا ويعودوا لياخذوا اماكنهم وليقوموا بتعليم مواطنيهم على الطرق العلمية المستحدثة ؛ هؤلاء المبعوثون كانوا النواة لتوعية الشعب وتثقيفه ؛ وتوسيع آفاقه من الناحيتين السياسية والعلمية ؛ وكانوا الطليعة التى قادت الشعب ووجهته التوجيه القويم واطلعته على اسس المـذاهب السياسية الحـديثة التى انتشرت فى اوربا آنذاك ويقوم اهمها الاغلب على الديمقراطية وحـكم الشـعب بالشعب .

---

(١) الميثاق ص ٢٣ .

حقا لم تظهر آثار هذه التوعية فى عهد محمد على اذ ان البلاد كانت مشغولة بتوطيد الحكم العثمانى ، وتوسيع املاك محمد على ، ومجابهة التكتلات الدولية من انجلترا وفرنسا ضد مصر ، هذه التكتلات التى قامت لتوطيد دعائم الاستعمار ، وتمزيق الدولة العثمانية ، والسيطرة على كل بلاد الشرق وموارده .

لقد كان القرن التاسع عشر عصر الاستعمار ، استعمار افريقية وآسيا من جانب الدول الاوربية وفى طليعتها انجلترا وفرنسا ، هاتان الدولتان اللتان تعارضت مصالحهما حينا ، واتفقتا حينا آخر وان اجتمعتا على تحطيم قوى هاتين القارتين ليخلو لهما الجو ، ويثبتا اقدامهما فى هذا المحيط الواسع ، ونحن نعلم ان انجلترا وفرنسا قد عملتا ما فى وسعهما للحيلولة دون وحدة مصر والشام حتى انتهتا الى حصر مصر فى نطاقها بعد ان هددت جيوشها القسطنطينية ، وقد عمدتا الى ذلك حتى لا تكون هناك قوة فى الشرق وحتى يظل ضعيفا واهنا فتكون السيطرة عليه هينة يسيرة .

وانتهى عصر الفتوح وأخذت فرنسا عن طريق عميلها دلسبس تسعى جهدها لحفر قناة السويس ويكون لها هذا الامتياز ونجحت فى ذلك فى عهد سعيد ، وقد كانت شروط هذا الامتياز مجحفة بمصر بذلت فيها من مالها ومن ارواح ابنائها الشىء الكثير ، اما انجلترا فانها عمدت ايضا الى ان تجعل من مصر مزرعة للقطن تمد بها مصانعها فى لانكشير ، وفى الوقت ذاته اخذت تعمل على ان تسيطر على قناة السويس بدلا من فرنسا او ان تكون على الاقل من كبار المساهمين فيها منتهزة فرصة حاجة اسماعيل الى المال للانفاق على مشروعاته (الترفيه ومباذله) .

ليس هذا فحسب بل انها مهدت لاسماعيل الطريق للاقتراض منها حتى تربكه ماليا ، وتوقعه فى حبائلها ، وأوفدت اليه سماسرة اليهود ليسروا له سبيل الغواية والضلال ، ويشيعوا روح الشر المتاصلة فيه فنجحوا فيما أوفدوا من اجله ، وعقدوا له قرضا بعد آخر حتى اغرقوا مصر بالديون التى كانت تدفع منها سنويا ٧٫٤٧٣٫٠٠٠ جنيه مع ان الايرادات فى ذلك الوقت لم تتجاوز ٩٫٥٤٣٫٠٠٠ جنيه ، فماذا تجدى البقية الضئيلة الباقية فى الانفاق على القصور الخديوية بله اجور الموظفين والخدمات ومشروعات الرى والصرف ؟

ان هذين المليونين لم يجديا نفعا مما ادى الى الاضطراب المالى ، وبيع اسهمنا فى قناة السويس الى بيت روتشيلد الانجليزى اليهودى ، وارهاق الفلاحين والتجار والصناع بالضرائب الباهظة حتى باع المواطنون كل ما عندهم ، وهرب المزارعون من ارضهم ، وكثر المرابون ، وزاد سعر الفائدة فى القروض ، واصبحت البلاد على شفا الهاوية .

هذا الذى حدث ادى الى تدخل الانجليز والفرنسيين بحجة حماية اموالهم ، وكانت البعثتان الانجليزية والفرنسية فالرقابة الثنائية ، فتعيين وزيرين احدهما انجليزى للمالية ، والآخر فرنسى للأشغال العامة وبدأ التدخل الاجنبى يسفر النقاب عن وجهه مما لم يكن للبلاد عهد به

من قبل . هذا التدخل حد من تصرف الحكومة وسلطة الخديو الذى لم يعرف سلطة فوق سلطانه ، وحاول الخديو ان يوقف تيار التدخل ولكن الوقت كان متاخرا فقد سنحت الفرصة للاستعمار ليتغلغل فى الدولة ، ويقبض بيد من حديد على سلطاته التى خولت له ، ويكون عينا على كل مرفق من مرافق الدولة ، ويكشف كل سر من أسرارها ، ويقرب اليه مرضى النفوس والانتهازيين والوصوليين ومن لا يؤمنون بالقيم أو يحفلون بالمبادىء ، ويعمل للغد القريب الذى يحتل فيه البلاد، ويكون فيه الحكم بأمره .

والميثاق قد تناول تناولا مركزا ما سبق ان فصلناه بعض التفصيل فقال :

« وبدأت الاحتكارات المالية الدولية دورها الخطير فى مصر ، وركزت نشاطها فى اتجاهين واضحين هما : حفر قناة السويس ، وتحويل ارض مصر الى حقل كبيرلزراعة القطن لتعويض الصناعة البريطانية عن اقطان امريكا التى قل ورودها الى بريطانيا بسبب انتهاء سيطرتها على امريكا ، ثم انقطاع وصولها تماما بسبب ظروف الحرب الأهلية الامريكية .

ولقد عاشت مصر فى هذه الفترة تجربة مروعة استنزفت فيها كل امكانيات الثروة الوطنية لصالح القوى الاجنبية ، ومصلحة عدد من المغامرين الاجانب الذين تمكنوا من السيطرة على أفراد اسرة محمد على ، وساعدهم على ذلك فداحة النكسة التى اصيبت بها حركة اليقظة المصرية .

على ان روح هذا الشعب لم تستسلم ، وانما استطاعت تحت المحن العصيبة فى هذه الفترة ان تختزن طاقات تحفزت لاطلاقها فى اللحظة المناسبة » (١) .

حدثت فى مصر هذه الاحداث ، ولم يتحرك الشعب لوقف زحفها لاننا كما قلنا من قبل كان الشعب منصرفا الى امرين : الكفاح فى سبيل لقمة العيش ، والتطلع الى قيادة تعمل على تجميعه وتشد من ازره ، هذا آن المثقفين فى ذلك الوقت كان ينتظمهم الجيش ، ولا شك ان هذا الشعب قد هلل طربا عندما ثار بعض الضباط (٢) على وزارة نوبار فى ١٨ فبراير عام ١٨٧٩ م ، ثاروا لانهم لم يقبضوا رواتبهم منذ عشرين شهرا متصلة واحيل ٢٥٠٠ منهم الى الاستيداع اذ توجه جماعة منهم برياسة البكباشى لطيف سليم الاستاذ بالمدرسة الحربية الى وزارة المالية ليطالبوا بحقوقهم فصادفوا فى طريقهم رئيس الوزارة نوبار خارجا من وزارة الخارجية فطلبوا اليه ان يصرف لهم مرتباتهم المتأخرة ولكنه استخف بهم وامر حوذيه أن يمضى فى طريقه فهجموا عليه وضربوه ، وطرحوه أرضا ، وحبسوه وهو ورفرز ولسن وزير المالية ورياض

---

(١) الميثاق ص ٢٤

(٢) نحو ستمائة ضابط وبعض طلاب الكلية الحربية والفين من الجنود .

وزير الداخلية فى احدى حجرات وزارة المالية ولم يطلقوا سراحهم الا بعد أن حضر اليهم الخديو اسماعيل ووعدهم بدفع رواتبهم .

وعلى اثر هذا الحادث سقطت وزارة نوبار ، وشكل مجلس عسكرى للتحقيق مع هؤلاء الضباط فبرأهم جميعا ، وكان لبرائتهم صدى عميق فى الجيش وفى الشعب على السواء ، فى الجيش اذ عجلت بتاليف الجمعية السرية للضباط ، وفى الشعب حيث وضع ثقته فى جيشه ليخلصه من الاجانب والطغاة على السواء ، ولا شك ان الظروف السيئة التى وجدت فيها البلاد قد اثارت الطبقات جميعها على حكم اسماعيل ، ورئيس وزرائه رياض ، وذلك يتضح من تكوين الحزب الوطنى الحر الذى اسسه جمال الدين الافغانى وكان توفيق ولى العهد من مؤيديه حتى يظهر بمظهر المدافع عن الحرية ، المتطلع الى الاصلاح ، المؤيد لحقوق الشعب ، ولكن ذلك كان منه تظاهرا لاسقاط الخديو اسماعيل واعتلائه عرش البلاد يدل على ذلك ويؤكده نزعته الاستبدادية التى ابداها عقب توليه الحكم ، وامره بنفى جمال الدين الافغانى من مصر وتشريد احرار البلاد ، وقد جاء فى قرار نفيه « ابعد ذلك الشخص المفسد من الاراضى المصرية بأمر ديوان الداخلية لازالة هذا الفساد من هذه البلاد ، عبرة للمعتبرين ، ولمن يتجاسر على مثل هذا من المفسدين ، البادى من افعالهم الظاهرة ، انهم لاخلاق لهم فى الدنيا والآخرة » .

على أن هذا الحزب كان يمثل من غير شك المصريين الاحرار ، وان شعاره كما ذهب الاستاذ العقاد « مصر للمصريين » (١) وانه وجد لاشعال نار الحرب على الطغيان والجور ونزعة الحكم الفردى ، فكما ان هذا العصر كان عصر الاستعمار فهو فى الوقت نفسه كان عصر الحرية والديمقراطية فى البلاد المتقدمة الناهضة ، وان هذه الافكار التقدمية كانت تنتشر فى الناس وتذيع كما يقول الاستاذ الامام محمد عبده فى مذكراته : « لم يكن ما ينشر فى الجرائد محصورا فى حوادث الحرب بل اجترأ الكثير منها على نشر ما عليه سائر الامم فى سيرتهم السياسية والاجتماعية ، وزادوا على ذلك نشر ما كان قد بدأ فى الحكومة المصرية من سوء الأحوال المالية ، وكثر المتحدثون بما ينشر فى تلك الجرائد .

واخذ الشيخ جمال الدين فى حمل من يحضر مجلسه من اهل العلم وارباب الاقلام على التحرير وانشاء الفصول الادبية والعلمية فى مواضيع مختلفة ، لا تخرج جميعها عن اصلاح الافكار وتهذيب الاخلاق .. فتسابق الى ذلك الكتاب ، وتبارت الاقلام ، واخذت الحرية الفكرية تظهر فى الجرائد الى درجة يظن الناظر فيها انه فى عالم الخيال ، أو أرض غير هذه الارض . ومن يطلع على أعداد جريدة مصر ، وجريدة التجارة ، وجريدة مرآة الشرق والاهرام وصداها يرى حقيقة ما ذكرناه » (٢) .

---

(١) محمد عبده من سلسلة أعلام العرب ص ١٥٨ .
(٢) مذكرات الامام محمد عبده نشر كتاب الهلال ص ٥٨

ولم يكن أمر اذاعة هذه الافكار المتحررة قاصرا على ماينشر فى الصحف فحسب بل تجاوزه الى عودة المصريين المبعوثين الى الخارج ، وقيامهم بتبصير اخوانهم المواطنين وتوعيتهم ، وبث روح التحرر فى نفوسهم ، والى ذلك يشير الميثاق فيقول:

« وكانت هذه الطاقة هى العلم الذى حصل عليه آلاف من شباب مصر الرواد ممن ارسلوا ايام الصحوة التى سبقت النكسة من حكم محمد على الى أوربا ، ليتمكنوا من العلم الحديث فان هؤلاء استطاعوا بعد عودتهم الى الوطن ان يجلبوا معهم بذورا صالحة ما لبثت التربة الثورية الخصبة لمصر أن احتضنتها لتخرج منها بشائر نبت ثقافى جديد ، راح ينشر الوانا رائعة من الازهار على ضفاف النيل الخالد .

وليس صدفة أن هذه الزهور المتفتحة على ضفاف وادى النيل كانت بمثابة الومضات اللامعة التى لفتت انظار العناصر المتطلعة الى التقدم فى المنطقة كلها نحو مصر ؛ وجعلت منها فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر منبرا للفكر العربى كله ، ومسرحا لفنونه ؛ وملتقى لكل الثوار العرب من وراء الحدود المصطنعة والموهوبة (١) .

---

(٢) ص ٢٤ ، ص ٢٥

- ٣ -

الثورة العرابية

في اواخر عهد اسماعيل وأوائل عهد خلفه توفيق كانت نفوس المصريين متهيئة للثورة على الاوضاع التي آل اليها حكم البلاد ، ولقد حسب المصريون ان توفيقا سينهج منهجا آخر ، ويسوس البلاد بالعدل ويوقف تيار النفوذ الأجنبي ولكنهم اخطئوا في حسابهم فالأفعى لا تلد الا الأفعى ، والشركسي لا يميل الا الى الشركسي ، ومن ربي منفصلا عن الشعب لن يكون شعبيا في يوم من الايام ، ومن لم يحس احساس اغلبية المواطنين فلن يعمل على انصافهم ولن يحقق آمالهم .

وتوفيق كان يخالط الاجانب اكثر مما يخالط المصريين ، وكانت حاشيته كلها او اغلبها من الاتراك فلا عجب أن مكن للاجانب واغدق على بني جنسه من الاتراك فهو لا يطمئن في وزارة الحربية الا الى عثمان رفقي الشركسي المتعصب الذي يقوم بدوره في تولية الاتراك المناصب الرئيسية في الجيش المصري ، واقصاء الضباط المصريين ، وهو يوافق على قانون تصفية الديون ، هذا القانون الذي وضعه الاجانب لاضفاء الشرعية على هذه الديون وجعلها حقا ثابتا مقررا ، وتمكين الاجانب من التدخل الفعلي في شئون المال والادارة وتقدير مرتبات ضخمة لمن يعملون من الاجانب في مصر في ادارة المراقبة العمومية ، وصندوق الدين ، والدومين ، والدوائر السنية ، وسائر المصالح التي عينوا فيها وكان الاحرى بتوفيق لو انه كان حريصا على مصالح البلاد لا على مصلحته الشخصية ان يلغي هذه الديون او الجزء الاكبر منها كما فعلت دول كثيرة ، وكان الاحرى به ايضا ان يحد من هذه الرواتب الضخمة ، وأن يوقف تيار النفوذ الاجنبي الذي أخذ يتغلغل في كل مرافق البلاد بصورة تسيء الى كرامة الوطن ، وتهدد مقوماته ، كان يمكنه ان يفعل ذلك بحجة ضخامة الديون وارتباك الميزانية المصرية ، ولكنه لم يفعل ارضاء لهؤلاء الاجانب وخوفا على شعورهم ، واحتفاظا بكرسيه الذهبي .

لا شك أن الاجانب كانوا سيقاومون هذه الحركة ان وجدت ،ولكنه كان عليه ان يرضي ضميره أن كان له ثمة ضمير ، نعم سيقاومون هذه الحركة لانهم كانوا يعملون على هذا الارباك ليزيد تغلغلهم ، ويقوى نفوذهم ، فقد استقر رأى الانجليز على ان يحتلوا البلاد وهذه فرصتهم قد سنحت فليطرقوا الحديد ساخنا على انه اذا لم يكن توفيق قد اقدم على ايقاف هذا التيار الجارف فان العناصر الوطنية لم يفتها ذلك ، وعقدت العزم على ان تطالب بوقف هذا الزحف ، ولم يكن أجرا من احمد عرابي في ذلك الوقت فهو احد الضباط المصريين الصميمين الذين نبعوا

من عامة الشعب ومن أعماق الريف فهو من قـرية « هرية رزنة » من أعمال الزقازيق ، وتلقى تربيته الاولى فى الازهر اى ان ثقافته وطنية صرفة ثم غذاها فيما بعد بما قرأ عن سير الابطال والفاتحين كنابليون بونابرت ، وبما استمع اليه من محاضرات القاها رواد الفكر فى مصر، وتأثر فيما تأثر بالروح الثورية لجمال الدين الافغانى ، واضطهد كما اضطهد غيره من المصريين على يد رؤسائه من الضباط الاتراك ، ورأى فيما رأى اسناد الوظائف المهمة فى الجيش لغير القادرين عليها مما كان له أثره فى اخفاق الحملة العسكرية على الحبشة ؛ واحمد عرابى كان من البارزين فى الحزب الوطنى الحر وهو ذو الشخصية الفذة التى اجتمع عليها حب اخوانه من الضباط المصريين فكثيرا ما كان يلقاهم ، وكثيرا ما كانوا يلقونه ، وليس هناك شك فى أنهم فى اجتماعاتهم قد لمسوا نقاط الضعف فى الجيش ، وفى السياسة العامة للدولة ، وعلى اساسها حددوا مطالبهم واهدافهم ، والى ذلك يشير الميثاق بقوله :

« ولقد احست الاحتكارات الاستعمارية الطامعة فى المنطقة بالامل الجديد يستجمع قواه ويتحفز ، وكانت بريطانيا بالذات لا تحول انظارها عن مصر بحكم اهتمامها بالطريق الى الهند ، ومن ثم القت بثقلها كله فى المعركة الثورية التى لاحت مقدماتها بين القوى الشعبية ، وبين اسرة محمد على الدخيلة المغامرة .

وكانت ثورة عرابى هى قمة رد الفعل الثورى ضد « النكسة » (1) .

ولم تكن ثورة عرابى ثورة جيش بل كانت ثورة شعب يتطلع الى الحرية فعرابى بمولده وتنشئته وتربيته وثقافته كان شعبيا والذين قاموا بالحركة شعبيون او اعمهم الاغلب فقد انضم الى الحركة الثائرون والساخطون على حكومة رياض او على رياض نفسه ، والجيش فى ذلك الوقت حتى الى عهد ما قبل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ كل افراده من الجنود من الفلاحين العاملين فى الارض الطيبة ، والجيش كان المعبر عن حال الامة ، المترجم عن شعورها ، ولم يقم عرابى بحركته الباهرة الابعد اطمئنانه الى أن الشعب بأسره يسانده ويؤازره ويقف من ورائه ، وعلى هذا الاساس تحدى الخديوى وتحدى قناصل الدول ومستشارى الحكومة فى واقعة « عابدين » فى ذلك الحوار الرائع الذى دار بينه وبينهم وتجلت فيه الكرامة المصرية فى أروع صورها نورده بنصه فيما يلى :

سأله الخديو توفيق قائلا : ما اسباب حضورك بالجيش الى هنا ؟

فأجابه عرابى : جئنا يا مولاى لنعرض عليك طلبات الجيش والأمة .. وكلها طلبات عادلة .

فقال الخديو : وما هذه الطلبات ؟

---

(1) الميثاق ص ٢٥ .

فأجاب : عزل رياض باشا ، وتشكيل مجلس نواب ، وابلاغ عدد الجيش الى العدد المنصوص عليه فى الفرمانات السلطانية .

فقال الخديو : كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها ، وانا خديو البلد، واعمل زى ما انا عاوز .

فرد عليه عرابى بقولته المأثورة : ونحن لسنا عبيدا ، ولا نورث بعد اليوم .

ولما عاد اليه القنصل البريطانى المستر كوكسن يحمل اليه اجابة الخديوى الذى كان قد انسحب اثر اقحام عرابى له على الطلبات التى التى تقدم بها من انه ليس من حق الجيش التدخل فى مثل هذه الامور اجابه عرابى على الفور :

اعلم يا حضرة القنصل ان طلباتى المتعلقة بالاهالى لم اعمد اليها الا لانهم أقامونى نائبا عنهم فى تنفيذها بواسطة هؤلاء العساكر الذين هم عبارة عن اخوانهم واولادهم ، فهم القوة التى تنفذ بها كل ما يعود على الوطن بالخير والمنفعة ، وانظر الى هؤلاء المحتشدين خلف العساكر فهم الاهالى الذين انابونى عنهم فى طلب حقوقهم واعلم علم اليقين اننا لا نتنازل عن طلباتنا ، ولا نبرح هذا المكان ما لم تنفذ .

فقال القنصل : علمت من كلامك انك ترغب فى تنفيذ اقتراحاتك بالقوة ، وهذا امر ينشأ عنه ضياع بلادكم وتلاشيها .

فاجابه عرابى فى حدة : كيف يكون ذلك ؟ ومن الذى يعارضنا فى احوال داخليتنا ؟ اعلم اننا سنقاوم من يتصدى لمعارضتنا أشد المقاومة الى ان تفنى عن آخرنا .

فقال القنصل : واين هى قوتكم التى ستدافع بها ؟

فاجابه عرابى اجابة الواثق : عند الاقتضاء يمكن ان تحشد مليونا من العساكر يدافعون عن بلادهم ، ويسمعون قولى ، ويلبون اشارتى (١) .

من هذا الحوار نرى أن عرابى كان واثقا من التفاف الامة حوله ، ومن أن المطالب التى تقدم بها لم تكن مطالب للجيش فحسب بل للامة بأسرها ، وانه لولا ذلك لما رضخ الخديوى وقبل مطالبه فاقيلت وزارة رياض ، واسندت الوزارة الى شريف الذى كان يجهر وهو خارج الحكم بأنه حانق على تدخل الاجانب ، وتفريط رياض فى حقوق البلاد ، وكذلك شكل مجلس نواب منح سلطات واسعة منها تقرير مبدأ المسئولية الوزارية امام المجلس ، وتخويل المجلس حق اصدار القوانين بحيث لا تصدر الا بموافقته ، ومناقشة الميزانية وتقريرها ، والرقابة على اعمال الحكومة ، وعدم فرض اية ضريبة الا بعد عرضها على المجلس وموافقته

---

(١) الزعيم احمد عرابى تأليف عبد الرحمن الرافعى نشر دار الهلال ص ٣٩ ، ص ٤٠

عليها (١) ، ومعنى هذا ، الحد من اشراف الاجانب على مالية البلاد والتدخل السافر فى شئونها وهذا كسب عظيم للثورة العرابية . وقد اثارت هذه السلطات الممنوحة لمجلس النواب ثائرة الاستعماريين من الانجليز والفرنسيين ، واثاروا الازمة تلو الازمة حتى يعوقوا عمله ، ويحدوا من سلطاته ولكن عرابى واخوانه اصروا على أن يظل الامر كما هو مما ادى الى استقالة شريف ، واسندت رياسة الوزارة الى احد العرابيين وهو محمود سامى البارودى ، ووزارة الحربية الى احمدعرابى فى فبراير سنة ١٨٨٢ م .

ومنذ ذلك الوقت والدسائس والمؤامرات تعمل عملها من جانب الخديو والضباط الشراكسة ومن جانب الاستعمار الذى فقد عقله واخذ يهدد وينذر ويحشد الاساطيل فى الاسكندرية وبخاصة حين اشتد الخلاف بين الوزارة وبين الخديو ، ودعى مجلس النواب الى الاجتماع بدون إذن الخديو وذلك فى مايو سنة ١٨٨٢ .

فما دخل فرنسا وانجلترا فى هذا الامر ؟ انه امر داخلى بحت ومن حق كل امة أن تتصرف فى شئونها الداخلية ، ولكنه الاستعمار الذى فكر ودبر وانتهى الى ان هذا هو الوقت الملائم ، والفرصة السانحة للتدخل العسكرى .

لقد طلبت الدولتان واسطولاهما فى الاسكندرية على اهبةالاستعداد من الحكومة المصرية استقالة الوزارة ونفى عرابى خارج القطر المصرى، وقبل الخديو مطلبى الدولتين ، والى جانبه محمد سلطان رئيس مجلس النواب وممثل الاقطاع فى مصر اذ انه كان يملك ثلاثة عشر الف فدان ولكن عرابى وصحبه الثوار رفضوا هذا الانذار ، واستقالت حكومة البارودى احتجاجا على مطالب الدولتين ، وعلى قبول الخديو اياها فى ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ .

واراد الخديو اسناد الوزارة الى شريف فابى واصر على إبائه ، ولكنه لم يجد مفرا من اسناد وزارة الحربية الى عرابى مرة اخرى أما الوزارات الباقية فقد ظلت شاغرة حتى كانت مذبحة الاسكندرية المفتعلة من جانب الاستعمار او بتعبير ادق من جانب المخابرات البريطانية فقد اتخذت ذريعة للتدخل الاجنبى بحجة ان الامن قد اضطرب ، وأن ارواح الاجانب باتت فى خطر يستاهل هذا التدخل ثم تذرعت انجلترا باختلاق سبب واه لضرب الاسكندرية ، وما اكثر ما تختلق هذه المسوغات فى حال التدخل العسكرى ! وهو ان الاميرالية الانجليزية اكتشفت قيام المصريين بعمل ترميمات فى حصون الاسكندرية وتركيب بطاريات جديدة تجاه بوارجها ، وقيام الاستعدادات الحربية فىالبلاد، واعتزام عرابى سد بوغاز الاسكندرية لحصر البوارج الانجليزيةالراسية فى الميناء .

وقدم الاميرال سيمور انذارا نهائيا رفضته الوزارة المصرية مما ادى الى ان يعطى الاميرال الانجليزى لاسطوله اشارة الضرب فى السابعة من

---

(٢) مذكرات الامام محمد عبده ص ١٩٦

صبيحة الثلاثاء ١١ يوليو عام ١٨٨٢ م ، واشتعلت نيران الحرب حيث قاوم المصريون مقاومة جبارة وخاصة في الجهة الغربية وهزم الانجليز في كفر الدوار فوجهوا قوتهم الى الناحية الشرقية حيث تم لهم احتلال مصر .

وليس مفروضا ان اتحدث بالتفصيل عن المعارك التى كانت ولكن يكفينى ان اشير الى ان مصر بأسرها قامت بالدفاع عن الوطن وضحت بكل ما تملك وأكثر مما تملك ، ضحت بالأرواح قبل الأموال ، والتفت كلها حول زعيمها عرابى ، ولكن الذى نال من الثوار ولم يحقق اهدافهم من التغلب على قوات العدوان والبغى انما هم الاقطاعيون من أمثال سلطان والشواربى والسيوفى وعبد الشهيد بطرس ومحمود سليمان الذين تقدموا الى الانجليز عقب الاحتلال بهدايا ثمينة « شكرا لهم على انقاذ البلاد من غوائل الفتنة العاصية » على حد تعبيرهم .

هؤلاء الاقطاعيون الذين تألبوا على الثورة والثوار ، وطعنوهم طعنات نجلاء وسعوا سعيا دائبا متصلا لبث الفتنة ، واختلاق الاشاعات، وبلبلة الافكار واغراء الضباط فى مواقع القتال بشتى الوان الاغراء .

هؤلاء الخونة وعلى رأسهم كبيرهم الخديو توفيق هم الذين اساءوا الى الوطن الذى آواهم اساءة بالغة فلولاهم لما جثم الاحتلال على صدر مصر سبعين عاما أو تزيد ولو كان عرابى قد تخلص منهم فربما كتب لهذه الثورة تاريخ آخر .

والى هذا اشار الميثاق فقال :

« وكان الاحتلال البريطانى العسكرى لمصر سنة ١٨٨٢ ضمانا لمصالح الاحتكارات المالية الاجنبية الاخيرة وتأييدا لسلطة الخديو ضد الشعب هو التعبير عن ارادة الاستعمار فى استمرار بقاء النكسة ، ومواصلة القهر والاستغلال ضد شعب مصر » (١) .

(١) الميثاق ص ٢٥

- ٤ -

ثورة ١٩١٩ م

ما أن تم لانجلترا احتلال مصر عام ١٨٨٢ م حتى اخلت فى القبض على زعماء الثورة العرابية ونفيهم الى اماكن سحيقة خارج البلاد بعد محاكمات صورية ، والقت فى السجون بالمجاهدين الاحرار ، والغت الجيش المصرى واعفت ضباطه من الخدمة ، واستحدثت منصب سردار الجيش او رئيس اركان حربه واسنده الانجليز الى انجليزى ، وجعلوا مناصب الجيش الاخرى الرئيسية فى ايدى انجليز او صنائع للانجليز ، وكونوا جيشا مصريا لايزيد افراده عن ستة آلاف جندى ثم الغوا مجلس النواب حتى لاتكون سلطة للشعب الى جانب سلطتهم ، واسندوا الحكم الى المعتمد البريطانى فكان الحاكم الفعلى لاسلطان الى جانب سلطانه ، ومن مصر وثبوا على السودان واخذوا يوطدون اقدامهم فيه ، وعينت السير افلن بارنج «Sir Evelyn Baring» اللورد كرومر فيما بعد » قنصلا عاما فى ٣٠ مايو سنة ١٨٨٣ .

وقد ظل كرومر الحاكم الحقيقى لمصر ثلاثة وعشرين عاما فلا مشيئة الا مشيئته ، ولا كلمة تعلو كلمته ، أما الخديوى والوزراء والمديرون والمأمورون والعمد فلم يكونوا الا منفذين لسياسته واوامره .

وحمل الاحتلال مصر اعباء مالية فوق الاعباء التى كانت ترزح تحتها ففرض عليها تعويضات عما لحق الاجانب من اضرار بلغت اربعة ملايين وربع مليون جنيه ، ودفع نفقات الاحتلال وقدرها بمائتى الف جنيه سنويا هذا الى جانب المرتبات الضخمة التى كانت تدفع لكبار الموظفين الانجليز .

وقضى الاحتلال على اقتصادنا القومى فاغلق مصنع الورق فى بولاق عام ١٨٨٥ م ، والغى دار سك النقود ، وحارب مغازل القطن ومصانع النسيج حتى اتى عليها ، وطعن الصناعة المصرية طعنةمسمومة حتى لا تقوم لها قائمة فتحل محلها مصنوعاته التى يبيعها فى اسواقنا باغلى الاسعار .

ان سياسته الاقتصادية كانت تتلخص فى أن مصر بلد زراعى ، وأن ثروتها تتجسم فيما تجود به أرضها من قطن ؛ فهى فى زعمه لا تصلح لأن تكون بلدا صناعيا . ففى هذا الخطر الداهم على الاستعمار واقتصاده الذى يقوم على توسيع نطاق اسواقه الخارجية ، وفى زعمه ايضا ان ارض مصر لا تجود الا بالقطن فحسب اذ ان القطن ضرورى لتشغيل مصانعه فى لانكشير وليفربول اى انه حول « ارض مصر الى حقل كبير لزراعة القطن ، لتعويض الصناعة البريطانية

عن اقطان امريكا التى قل ورودها الى بريطانيا بسبب انتهاء سيطرتها على امريكا لم انقطاع وصولهـا تماما بسبب ظروف الحرب الاهلية الامريكية (١) .

ظلت هذه السياسة الحمقاء قائمة فى مصر بعد الاحتلال ولكن هل استسلم الشعب المصرى للمستعمرين ؟ ان الذين استسلموا له يتمثلون فى الخديو الذى حماه الاستعمار من عصف الثوار ، والاقطاعيين الذين يعملون على الابقاء على مواردهم وتنميتها وان يكن ذلك على حساب المصلحة الوطنية ، والانتهازيين والوصوليين الذين يحاولون القفز الى المناصب الرفيعة ، مناصب الجاه والنفوذ ، اما الشعب فلم يستسلم ولم يذل بل رفع صوته مطالبا بالجلاء والحرية والاستقلال ، وقد التف حول زعيمين عظيمين هما مصطفى كامل فمحمد فريد . هذان الزعيمان اللذان ندّدا بالاحتلال وسياسته فى مصر وخارجها ، وعبآ الشعور للثورة على المحتل الغاصب ، واخذا يؤلبان عليه العالم المتحضر باصدار المنشورات والكتب باللغات المختلفة ، وعقد المؤتمرات الصحفية والاجتماع بكبار البرلمانيين الاحرار فى انجلترا وفرنسا ، واقامة الاحتفالات الشعبية فى المناسبات الكبرى كذكرى ضرب الاسكندرية فى ١١ يوليو ، واحتلال القاهرة فى ١٤ سبتمبر .

وقد انتهز الزعيم الثورى مصطفى كامل فرصة حوادث فاشودة ودنشواى واتفاقية السودان فى يناير عام ١٨٩٩ واخذ يثير الشعور العدائى نحو الاحتلال ، وما يبيته للبلاد من غدر ، وما يرتكبه من اجرام .

ولا شك ان محمد فريد كان اشد ثورية من مصطفى كامل فلقى من الاضطهاد والسجن والنفى ما لم يلقه مصطفى كامل حتى قضى نحبه فى المانيا .

لقد ركز محمد فريد مطالبه فى امرين : الجلاء والدستور ، وفى الجلاء يقول : « ان جلاء كل احتلال اجنبى ، وتحرير وادى النيل العزيز حق طبيعى لنا . لا يجادلنا فيه مجادل وهو ضرورى لحفظ كرامتنا الوطنية ، وقوام حياتنا القومية بصفة كوننا امة حرة .

ويقول ايضا : « ان الامة باقية كما كانت ، مستمرة فى المطالبة بحقوقها التى فى مقدمتها الجلاء بالطريقة التى رسمتها لنفسها ، والتى لن تحيد عنها ابدا مهما سنت الحكومة من القوانين الاستثنائية والاحكام العرفية ، فانها لاتخشى الضغط ولا الارهاب كما لا تؤثر فيها الاستمالة او الاستعطاف اى كانت اشكاله .

هذه هى الروح الثورية الفتية التى هبت على الاستعمار العاتى والتى يصورها الميثاق بقوله :

« وكان الاحتلال البريطانى العسكرى لمصر سنة ١٨٨٢ م ضمانا لمصالح الاحتكارات المالية الاجنبية ، وتأييدا لسلطة الخديو ضد الشعب ،

---

(١) الميثاق ص ٢٤ .

هو التعبير عن ارادة الاستعمار فى استمرار بقاء النكبة ، ومواصلة القهر والاستغلال ضد شعب مصر .

ان قوة الاحتلال البريطانى العسكرى ومؤامرات المصالح الاحتكارية الاستعمارية والاقطاع الذى اقامته اسرة محمد على باحتكارها للارض ، او اقتسام جزء منها بين اصدقائها او اصدقاء المستغلين الاجانب ، ذلك كله لم يستطع ان يطفىء شعلة الثورة على الارض المصرية .

ان وادى النيل لم تنقطع فيه اصوات النداءات الثورية فى مواجهة هذا الارهاب المتحكم الذى تسنده قوى الاحتلال الاجنبى والمصالح الدولية الاستعمارية .

ان اصداء المدافع التى ضربت الاسكندرية ، واصداء القتال الباسل الذى طعن من الخلف فى التل الكبير لم تكد تخفت حتى انطلقت اصوات جديدة تعبر عن ارادة الحياة التى لا تموت لهذا الشعب الباسل ، وعن حركة اليقظة التى لم تقرها المصائب والمصاعب .

لقد سكت احمد عرابى لكن صوت مصطفى كامل بدأ يجلجل فى آفاق مصر » (١) .

* * *

ولم يكتف المثقفون المصريون بالهتافات والقاء الخطب واثارة الحماسة ضد الاستعمار بل عمدوا الى رفع راية الاصلاح فى اغلب المجالات ، فالامام محمد عبده كان مصلحا دينيا اجتماعيا ثار على الجمود الفكرى ، ودعا الى تحكيم العقل السليم ، ونادى بضرورة العلم والتعلم ، وحض على فتح المدارس ، والعناية بالتربية الخلقية ، وآمن بأن الفقر يهتك العفة ، والثراء من غير عمل مفسدة للفرد والجماعة ، « وكان يعتبر الجهل فقرا أشد على الناس من فقر المال وهو القائل فى احدى خطب الجمعية الخيرية « ان بلادنا ليست بلاد الجوع والقتال ، ولا بلاد البرد القارس المميت ، ولا بلاد الشقاء التى لا ينال الانسان فيها قوت يومه الا بالعذاب الاليم بل نحن فى بلادنا رزقنا الله سعة من العيش ، ومنحها خصوبة وغنى يسهلان على كل عائش فيها قطع ايام الحياة بالراحة والسعة ، ولكنها ويا للأسف منيت مع ذلك باشد ضروب الفقر : فقر العقول والتربية » (٢) .

وكان من دعاة تربية المرأة وتعليمها كما اشار الى ذلك بقوله : « نحن نتمنى تربية بناتنا فان الله تعالى يقول : ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف .. الى غير ذلك من الآيات الكريمة التى تشرك الرجل والمرأة فى التكاليف الدينية والدنيوية .. وترك البنات يفترسهن الجهل وتستهويهن الغباوة من الجرم العظيم » (٣) .

---

(١) الميثاق ص ٢٥ ، ص ٢٦

(٢) محمد عبده للاستاذ عباس العقاد ص ٢٦٠

(٣) المصدر السابق ص ٢٦١

وكان ايضا من دعاة ادخال العلوم الحديثة والفلسفة فى منـــاهج الازهر مما آثار عليه ثائرة الرجعيين ولكنه مضى فى طريقه غير حافل بهم حتى نجح فى دعوته .

ومن دعاة الاصلاح قاسم امين الذى نادى فى حرارة واخلاص بتعليم المرأة بل تحريرها من كل ما يعوق تقدمها ، ورأى فى حجابها عودة بهـــا الى عصر الحريم وحائلا بينها وبين حمل اعبائها فى المجتمع الذى لا ينهض بدونها .

ومن المصلحين الاجتماعيين والسياسيين احمد لطفى السيد الذى نادى بأن مصر للمصريين وكان رائدا من رواد انشاء جامعاتنا ، وهيـــأ للفتاة المصرية أن تأخذ مكانها الى جانب زميلها الفتى فى الجامعة .

ولا شك أن دعوات الاصلاح هذه كان لها اثرها العميق فى توعيـــة الشعب والنهوض به ، والسير قدما فى طريق التحرر من الاغلال والاصفاد التى كانت تعوقه وتدمر كيانه والى ذلك يشير الميثاق فيقول :

« ومن عجب أن هذه الفترة التى ظن فيها الاستعمار ، والمتعاونون معه انها فترة الخمود كانت من اخصب الفترات فى تاريخ مصر بحثـــا فى اعماق النفس ، وتجميعا لطاقات الانطلاق من جديد .

لقد ارتفع صوت محمد عبده فى هذه الفترة ينادى بالاصلاح الدينى ، وارتفع صوت لطفى السيد ينادى با نتكون مصر للمصريين وارتفع صوت قاسم أمين ينادى بتحرير المرأة »(١) .

وظلت نفوس المصريين تغلى مراجلها ، وتتحين الفرصة لاظهـــار شعورها المكتوم حتى واتت اثر اعلان الهدنة للحرب العالمية الاولى فى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ فكان الانفجار المدوى الذى عم كل طبقات الشعب وخاصة بعد أن اعترض المعتمد البريطانى فى مصر السير وتجت على سفر الوفد المصرى لعرض المطالب المصرية على الحكومة الانجليزية ، واعتقال سعد زغلول وصحبه فى ٨ مارس سنة ١٩١٩ .

ففى صبيحة ذلك التاريخ قامت مظاهرات احتجاج تطالب بالافراج عن الزعماء السياسيين ، وتحقيق الاستقلال التـــام لمصر والسودان ، وانقلبت المظاهرات الى عنف بين الشعب الاعزل من السلاح الا سلاح الايمان والحق وبين جند الاحتلال ، وامتدت اعمال المقاومة الى كل مدن القطر وقراه واشتركت النساء مع الرجال فى البذل والتضحية ، وأمام هذا الاصرار الجارف والثورة العاتية لم يجد الاستعمار مفرا من الافراج عن المعتقلين السياسيين ، ورفع الحظر عن سفر الوفد المصرى الى باريس لاسماع صوت مصر فى مؤتمر الصلح فى فرساى ، ثم عمد الاســـتعمار الى الحيلولة بين الوفد وبين حضور المؤتمر ، وكان أن اعترف هـــذا المؤتمر الاستعمارى بالحماية على مصر ضاربا عرض الحائط بتلك الوعود الخلابة التى نثرها الرئيس الدكتور ويلسن فى حق الشعوب فى تقرير مصيرها .

---

(١) الميثاق ص ٢٦

وفي هذا يقول الميثاق : « وكانت تلك كلها مقدمة موجة ثورية جديدة ما لبثت ان تفجرت سنة ١٩١٩ بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى ، وبعد خيبة الامل في الوعود البراقة التي قطعها الحلفـــاء على انفسهم خلال الحرب وفي مقدمتها وعود ويلسون التي ما لبث هو نفســه أن تنكر لها واعترف بالحماية البريطانية على مصر .

وركب سعد زغلول قمة المجد الثورية الجديدة يقود النضال الشعبي العنيد الذي وجهت اليه الضربات المتلاحقـة أكثر من مائة عام دون أن يستسلم أو ينهزم »(١) .

على ان هذا الاخفاق وخيبة الامل التي منيت به مصر في فرساي لم يفت في عضدها بل زادها اصرارا وعزما ومضيا في الثــورة فاغتيل عديد من الضباط والجنود الانجليز ، وبات المحتلون على فوهة بركان مما حدا بهم الى أن تقرر الحكومة الانجليزية رسميا في ٢٢ سبتمبر ســنة ١٩١٩ تأليف لجنة برياسة اللورد ملنر لبحث أسباب الثورة ، والتخفيف من حدة التوتر ، فقاطعها الشـعب المصري الثـائر لأنه لايرتضى غير الاستقلال التام بديلا .

ولما رأى الاستعمار هذا الاصرار بدلمن سياسته الغاشمة،واستخدم أسلوبه الناعم ، وجر زعماء هذا العهد الى الدخول في مفاوضـــــة اثر مفاوضـة ، ونجح في سياسته هذه كسبا للزمن ، وتوطيدا لأقدامه باصطناع الاذناب والاعوان من ذوي الغايات والمآرب والاقطاعيين ، واذا كانت هذه الثورة قد فشلت فان فشلها يرجع لا الى طبيعة الجمهرة الشعبية بل الى القيادات التي آثرت مصالحها على مطالب الشعب الاساسية ، وغفلت عن أن تمد بصرها الى أن مصر جزء من الوطن العربي ، وانه لا تعـارض على الاطلاق بين الوطنية المصرية والقومية العربية ، وعجزها عن كشف خبيئة السياسة الاستعمارية الناعمة التي اشرنا اليها من قبل ، وقد فصل الميثاق هذه الاسباب فقال :

« ان ثورة الشعب المصري سنة ١٩١٩ تستحق الدراسة فان الاسباب التي ادت الى فشـلها هي نفس الاسـباب التي حركت حوافز الثورة سنة ١٩٥٢ م .

اذن هناك ثلاثة أسباب واضحة ادت الى فشل هذه الثورة .. ولا بد من تقويمها في هذه المرحلة تقويما امينا ، منصفا .

اولا : ان القيادات الثورية اغفلت اغفالا يكاد يكون تاما مطالب التغيير الاجتماعي ، على ان تبرير ذلك واضح في طبيعة المرحلة التاريخية التي جعلت من طبقة ملاك الاراضي اساسا للاحزاب السياسية التي تصدت لقيادة الثورة .

ومع ان اندفاع الشعب الى الثورة كان واضحا في مفهومه الاجتماعي الا ان قيادات الثورة لم تتنبه لذلك بوعي حتى لقد ساد تحليل خاطيء في هذا الظرف ردده بعض المؤرخين مؤداه ان الشعب المصري ينفرد من

---

(١) الميثاق ص ٢٦

بقية شعوب العالم بأنه لا يثور الا فى حالة الرخاء ، ولقد استدلوا على ذلك بان الثورة وقعت فى ظروف الرخاء الذى صاحب ارتفاع أسعار القطن فى أعقاب انتهاء الحرب العالمية الاولى ، وذلك استدلال سطحى ، فان هذا الرخاء كان محصورا فى طبقة ملاك الاراضى ، وطبقة التجار والمصدرين الاجانب الذين استفادوا من ارتفاع الاسعار ، وبذلك زاد التناقض بينهم وبين الكادحين من الفـــلاحين الذين كانوا يروون حقول القطن بعرقهم ودمائهم دون أن تتغير احوالهم بارتفاع أسعاره ، وكان هذا الحرمان فى القاعدة بتناقضه مع الرخاء فى القمة من اسباب الاحتكاك الذى اشـــعل شرارة الثورة .

ان المحرومين كانوا هم وقود الثورة وضحاياها لكن القيادات التى تصدت فى مقدمة الموجة الثورية سنة ١٩١٩ باغفالها للجوانب الاجتماعية من محركات الانفجار الثورى لم تستطع ان تتبين بوضوح أن الثـــورة لا تحقق غاياتها بالنسبة للشعب الا اذا مدت اندفاعها الى ما بعد المواجهة السياسية الظاهرة من طلب الاستقلال ، ووصلت الى اعماق المشـــكلة الاقتصادية والاجتماعية .

ولقد كانت الدعوة الى تمصير بعض أوجه النشاط المالى هى قصارى الجهد فى ذلك الوقت ، فى حين ان الدعوة الى اعادة توزيع الثروة الوطنية أصلا وأساسا كانت هى المطلب الحيوى الذى يتحتم البدء فيه من غير تاخير او ابطاء .

ثانيا : ان القيادات الثورية فى ذلك الوقت لم تستطع ان تمد بصرها عبر سيناء وعجزت عن تحديد الشخصية المصرية ، ولم تســـتطع ان تستشف من خلال التاريخ انه ليس هناك صدام على الاطلاق بين الوطنية المصرية والقومية العربية .

لقد فشلت هذه القيادات فى أن تتعلم من التاريخ ، وفشلت ايضـــا فى أن تتعلم من عدوها الذى تحاربه ، والذى كان يعامل الامة العربيـــة كلها على اختلاف شعوبها طبقا لمخطط واحد .

ومن هنا فان قيادات الثورة لم تتنبه الى خطورة وعد بلفور الذى انشأ اسرائيل لتكون فاصلا يمزق امتـــداد الارض العربية ، وقاعـــدة لتهديدها .

وبهذا الفشل فان النضال العربى فى ساعة من اخطر ساعات الازمة حرم من الطاقة الثورية المصرية ، وتمكنت القوى الاســـتعمارية من أن تتعامل مع امة عربية ممزقة الأوصال ، مفتتة الجهد واختصت ادارة الهند البريطانية بالتعامل مع شبه الجزيرة العربية ومع العراق ، وانفـــردت فرنسا بسورية ولبنان .

بل وصل الهوان بالامة العربية فى ذلك الوقت الى حد أن جواسيس الاستعمار تصدروا قيادة حركات ثورية عربية ، وكانت بأمرهم ومشورتهم تقام العروش للذين خانوا النضال العربى ، وانحرفوا عن اهدافه .

كل هذا والثورة الوطنية فى مصر تتصور أن هذه الاحداث لا تعنيها ، وانها لا ترتبط فى مصيرها بكل هذه التطورات الخطيرة .

ثالثا : ان القيادات الثورية لم تستطع ان تلائم بين أساليب نضالها ، وبين الاساليب التى واجه الاستعمار بها ثورات الشعوب فى ذلك الوقت . . ان الاستعمار اكتشف ان القوة العسكرية تزيد ثورات الشعوب اشتعالا ، ومن ثم انتقل من السيف الى الخديعة ، وقدم تنازلات شكلية لم تلبث القيادات الثورية ان خلطت بينها وبين الجوهر الحقيقى وكان منطق الاوضاع الطبقية يزين لها هذا الخلط »(١) .

لقد استطاع الاستعمار أن يلهى القيادات الثورية عام ١٩٢٢ بمـا أسماه مشروع ملنر الذى على أساسه كان دستور عام ١٩٢٣ وتشكيل الحياة البرلمانية ، وتكوين الاحزاب مع التحفظات الاربعة المشهورة التى تجعل الاستقلال اسما لا حقيقة ، وبقى الاحتلال كما هو وبقيت السياسة الاستعمارية كما هى من غير ادنى تبديل حتى كانت معاهدة سنة ١٩٣٦ التى وقعها جميع زعماء الاحزاب ، وهى معاهدة اقل ما يقـال فيهـا انها محالفة أبدية ، محالفة بين انجلترا الاستعمارية وبين مصر المغلوبة على امرها ، اى انها محالفة غير متكافئة وعدم التكافؤ معناه ربط مصر بعجلة بريطانيا ، وسيرها فى الفلك الاستعمارى يمضى بها الى حيث يشاء من غير أن يكون لها رأى أو تحكم فى مصيرها .

وفى هذا يقول الميثاق بحق :

« ان الاستعمار فى هذه الفترة اعطى من الاستقلال اسمه ، وسلب مضمونه ، ومنح من الحرية شعارها ، واغتصب حقيقتها .

وهكذا انتهت الثورة باعلان استقلال لا مضمون له ، وبحـرية جريحة تحت حراب الاحتلال .

وزادت المضاعفات خطـورة بسبب الحكم الذاتى الذى منحه الاستعمار ، والذى اوقع الوطن باسم الدستور فى محنة الخلاف على الغنائم دون نصر .

وكانت النتيجة ان أصبح الصراع الحزبى فى مصر ملهاة تشـغل الناس ، وتحرق الطاقة الثورية فى هباء لا نتيجة له .

وكانت معاهدة سنة ١٩٣٦ التى عقدت بين مصر وبريطانيا ، والتى اشتركت فى توقيعها جبهة وطنية تضم كل الاحزاب السياسية العاملة فى ذلك الوقت بمثابة صك الاستسلام للخديعة الكبرى التى وقعت فيها ثورة سنة ١٩١٩ ، فقد كانت مقدمتها تنص على استقلال مصر بينما صلبها فى كل عبارة من عباراته يسلب هـذا الاستقلال كل قيمة له وكل معنى » (٢) .

* * *

---

(١) الميثاق ص ٢٦ ، ص ٢٧ ، ص ٢٨ ، ص ٢٩
(٢) الميثاق ، ص ٢٩

وظلت الامور تسير هذا المسير حتى اعلنت الحكومة المصرية تحت ضغط الراى العام الواعى الثائر فى ١٠ اكتوبر سنة ١٩٥١ قطع المفاوضات والغاء معاهدتى ١٩٣٦ و ١٨٩٩ (والاخيرة خاصة باتفاقية السودان) ومضت والشعب فى الطليعة فى طريق تحدى القوات البريطانيـــة التى تعسكر فى القناة ، وتزيد على ثمانين الف جندى ، وعملت الى عـــدم التعاون مع القوات البريطانية .

واخذ الفدائيون الأحرار يتدفقون على المنطقة مما اوجد فى القوات البريطانية حالا من الذعر والفزع وضربت البلاد ــ كما هو العهد بها ــ أروع الامثلة فى التضحية والفداء .

وظلت الامور تسير على هذا النحو حتى كان حريق القاهرة فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ فتغير مجرى الاحداث ، وهبت ريح الحرية بشـــكل عاصف لم يستطع الاستعمار ان يقف فى طريقها بقيام ثورة ٢٣ يوليـــو سنة ١٩٥٢ بقيادة البطل الرئيس جمال عبد الناصر ، هذه الثـــورة العارمة التى ازالت كابوس الاحتلال ، وقلمت اظفار الاقطاع ، وكانت رائدة للحرية والاشتراكية فى العالم العربى بل فى الشرق الاوسط .

الديمقراطية السليمة

بقلم

الدكتور محمود محمد الجوهري

- ١ -

مفهوم الديمقراطية

ليست الديمقراطية مجرد شكل من اشكال الحكم - ولا هي بالنظام الذي يعني بتشكيل اسلوب معين للاقتراع فحسب - فنحن حين نقول ان الديمقراطية طريق او اسلوب للحياة - انما نعني تماما هذا المعنى ، وهو ان الديمقراطية اسلوب للحياة التي نحياها يوما بعد يوم ، فليس قصارى امرها اذن ان تكون حكومة وقوانين وبرلمانا .

ان الديمقراطية طريقة للنظر الى الحياة ، وهي نظام يعني بالمبادىء الاساسية للسلوك الانساني ، هذه المبادىء التي يمكن للناس ان يحكموا بمقتضاها على الاشياء بانها خير وانها شر ، انها مبادىء قديمة ابلتهـا قرون من الفكر ومن التجربة ، فالجديد ليس المبادىء ، بل الجديد هو تطبيق هذه المبادىء في حياتنا اليومية ، وتطويعها لعالم مادي خلقه العلم والصناعة خلقا جديدا(١) .

كيف يتسنى لاي انسان ان يقيس مدى تقدم الديمقراطية او مدى تخلفها ؟ كيف يتسنى لنا ان نقرر قبل فوات الاوان ، ما اذا كنا نسير حقيقة الى الامام في ذلك الطريق الطويل الشاق ، او اننا نرجع القهقرى لنقطع الطريق المحزن المؤدي الى الطغيان ؟ ان مجرد احصـاء الزيادة المطردة في مظاهر الترف والرفاهية داخل البيوت . واجهزةالتليفزيون ، وفي عدد الذين يصيبون غذاء كافيا ، لا يعد مقياسا في حد ذاته .

يقول وولتر ليبمان الصحفي الامريكي المشهور :

« لم يكن من العسير علي ـ وقد خبرت النسيم العليل الذي كان يهب على العالم قبل الحـربين ـ ان اعترف بالمرض الذي انتـاب الديمقراطيات الحرة ، لكننا حين جرفنا دوى استعداد عسكري للحرب الكبرى الثانية ، لم يعد هناك شك في وجود خلل عميق في مجتمعنا وأن هذا الخلل لا يرجع الى تسلح اعدائنا ولا سوء الظروف التي يمر بها البشر ، بل يرجع الى انفسنا ، وكنت واحدا من الكثيرين الذين شعروا بهذا الشعور ، لم تكن نشك في ضرورة المقاومة الى اقصى حـد وفي أن الهزيمة ستخلف آثارا لا صلاح لها ، ولا طاقة لأحد باحتمالها ، لـكننا

---

(١) الحرية والكرامة والانسانية ـ محمد زكي عبد القادر ص ٧٤ نقلا عن الدكتور شبل شميل وهو طبيب سوري متمصر شارك في كثير من الابحاث الفلسفية والعلمية (١٨٥٣ ـ ١٩١٧)

كنا مجموعة من المواطنين تؤمن إيمانا عميقا بأن الحرب الشاملة لا تتيح لعالمنا أن يكون مسرحا مأمونا للديمقراطية ولا للحريات الاربع .

ورغم أن الديمقراطيات نجت من الهزيمة والخضوع فانها عجزت عن صنع السلام واعادة النظام للعالم ، ففي خلال جيل واحد أخفقت الديمقراطيات الحرة في اجتناب نشوب حرب مدمرة جديدة .

مفهومنا للديموقراطية :

الديمقراطية السليمة هي ديمقراطية اجتماعية تهدف الى اقامة مجتمع جديد ، هذا المجتمع الجديد غير المجتمع القديم الذى كنا نعيش فيه ، وذلك لكى تكون بلدنا مستقلة سياسيا وفي الوقت نفسه تكون مستقلة اجتماعيا بمعنى أن تكون احرارا سياسيا لا تخضع للاستعباد السياسي ، ولا نخضع لنفوذ اجنبي وتكون مستقلين اجتماعيا ، أي احرارا في تكوين بنائنا الاقتصادي وتكوين بنائنا الاجتماعي لأن اقتصاديات أى مجتمع هي التى تمثل التكوين السياسي (١) .

وقد عانينا كثيرا من الديكتاتورية تحت اسم الديمقراطية ، ديكتاتورية راس المال وديكتاتورية الاقطاع وديكتاتورية الاقلية تحت اسم البرلمان ، ولكن الحرية والديمقراطية ليس معناهما بأى حال من الاحوال برلمانا وقبة وشعارات ديمقراطية ولكن الحرية هي في حرية الفرد ، ولأغلبية الشعب . حرية للفرد .. الفلاح في القرية والعامل في المصنع ، ولكل فرد من أبناء الشعب ، واذا قلنا الحرية فنحن نقصد حرية الكلام حرية النقد وحرية الاجتماع دون ان نخاف ، والحرية قد تكون سياسية أو اجتماعية ، فاذا كان مفهوم الحرية السياسية أن للمواطن الحق في تقرير أمر وطنه ، فالحرية الاجتماعية معناها أن يكون للمواطن الحق في نصيب من ثروة وطنه طبقا لجهده الخاص ، وتكون الديمقراطية السياسية حقيقة اذا كان هناك عدالة اجتماعية ، واذا توافرت الديمقراطية الاجتماعية ، واذا تكافأت الفرص(٢) .

وتعد الديمقراطية في حد ذاتها وسيلة ـ وليست غاية ـ لاقامة مجتمع ترفرف عليه الرفاهية ، مجتمع فيه تكافؤ الفرص ، لكن كيف يحقق الشعب الديمقراطية المطلقة ؟

كيف يحقق الشعب بالديمقراطية المطلقة اهدافه في الكفاية والعدل ، أهدافه في العدالة الاجتماعية ، طالما أن الرسمالية المستغلة والاقطاع ورثا عناصر القوة في المجتمع على مر السنين . أما الشعب فحرم جميع عناصر القوة (٣) . فطالما كان للطبقات المستغلة الحرية لتستغل الشعب العامل ، والشعب العامل أو الطبقة العاملة ليس لها حرية

(١) من كلمة السيد الرئيس يوم ١٩٦١/١٢/٣ في اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية .

(٢ ، ٣)من كلمات السيد الرئيس يوم ١٩٦٢/١١/٢٥ في اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية .

عدم الخضوع لهذا الاستغلال لا تكون هناك حرية ، الشعب العامل ليس له الحرية لعدم الخضوع الا اذا خضع والا لا يأخذ اجرته ، اذن ليس امامه الا أن يخضع(١) ، فاذا قضينا على الظلم الاجتماعي ستتسع قاعدة الحرية وكلما سرنا في الاشتراكية سرنا في توسيع قواعد الحرية **لان الظلم الاجتماعي دائما كان تأثيره بالغا ومؤثرا على الحرية السياسية، وكانت الحرية السياسية تقال مجازا طالما هناك ظلم اجتماعي . فنحن بقضائنا على الظلم الاجتماعي على مراحل وعلى فترات بالكفاية والعزم نجد اننا نفتح جميع الابواب للحرية (٢) .**

وبالديمقراطية الكاملة والحرية الكاملة في داخل الشعب يمكن ان تحل الخلافات التي توجد باستمرار بين الشعب ؛ اذ علينا ان نحل هذه الخلافات والمتناقضات بالطرق السلمية وأن كانت هذه الخلافات لايمكن أن تنتهي بأية وسيلة من الوسائل ولكن من واجبنا ان نخفف من اثرها .

وهذه هي الديمقراطية ، فبالحرية والنقاش والتثقيف والفهم وتحديد الخطأ والصواب والعمل الدائم نعرف الخطأ والصواب ويستدعي انتسير في تنظيمنا الشعبي بطريقة تجعل الفرد العادي هو خلية ثورية وتستدعي ايضا ان نغير بعض الأساليب أو أكثرها ، ونصحح الخطأ ، وهذا يستدعي أن يكون الشعب في عمل متواصل من الأساليب التي ورثناها (٣) .

ان الديمقراطية في ظل نظامنا لا تريد ان تأكل الشعب اما البرجوازية الراسمالية بأنيابها فهي التي تريد ان تأكل الشعب . ان الحرية تأتي في الدستور ولكن سيطرة راس المال تقضي على الحرية والديمقراطية لان راس المال هو القوة المحركة ، اذن (٤) الديمقراطية الراسمالية والديمقراطية الاقطاعية التي كانت عندنا في سنة ١٩٢٣ نقلا عن النظام الغربي ليست الا شعارا من اجل حماية الراسمالية والاقطاع والفساد والاستغلال ، الاستغلال الاجتماعي والاستغلال الاقتصادي بكل معانيه ؛ من يقدر ان يوجه الانتخابات ؟ ومن يعمل دعاية ؟ الراسمالية المستغلة والاقطاع ؛ اذن التفكير الحقيقي لا يمكن ان يمشي على اساس الحرية المجردة أو الديمقراطية المجردة (٥) .

---

(١) من كلمات السيد الرئيس يوم ١٩٦٢/١١/٢٥ في اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية .

(٢) من كلمة السيد الرئيس يوم ١٩٦١/١١/٢٧ في اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية .

(٣) من كلمة السيد الرئيس يوم ١٩٦١/١١/٢٥ في اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية .

(٤) من كلمة السيد الرئيس يوم ١٩٦١/١٢/٣ في اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية .

(٥) من كلمة السيد الرئيس يوم ١٩٦١/١١/٢٥ في اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية .

ان اقامة حياة ديمقراطية سليمة معناه اننا لا نمكن دكتاتورية رأس المال ولا دكتاتورية الاقطاع من ان تتحكم فينا تحت اسم الديمقراطية ، وهى تختلف ايضا عن الديمقراطيات الشيوعية التى تمثل دكتاتورية البروليتاريا . واذا قلنا اقامة حياة ديمقراطية سليمة فمعنى هذا اننا لا نريد أن تسود طبقة الاقطاع ورأس المال تحت اسم الديمقراطية الغربية ، ولا نريد أن تسود طبقة البروليتاريا تحت اسم الشيوعية ، وانما نريد أن نقيم حياة ديمقراطية سليمة لاجل الشعب الذى قاسى من دكتاتورية رأس المال ومن دكتاتورية الاقطاع ومن سيطرة رأس المال ومن الاستغلال بكل معانيه (١) .

ولتكون عندنا حرية ديمقراطية ، لا بد أن نحدد أعداء الشعب بالضبط ؛ والهدف هو تجريد هذه الرجعية أو اعداء الشعب من أسلحتها، والغاية من هذا أنه يوجد خلاف بين الشعب والرجعية ونريد حل هذا الخلاف ونجرد الرجعية من أسلحتها ، فالحرية الكاملة والديمقراطية الكاملة تكون للشعب لا لاعدائه من الرجعيين ، هذه الديمقراطية تكون ديمقراطية سياسية واجتماعية للشعب وليس لاعدائه من المستغلين والرجعيين الذين نهبوا حقوقه فى الماضى ، وحرموه من كل شىء الا من اقل شىء يمكنه من ان يعيش فمن واجبنا ان نحمى العمل السلمى للشعب كله حتى يستطيع الشعب أن يعمل فى البناء الاشتراكى ويبنى دولة اشتراكية ذات صناعة حديثة وزراعة حديثة يشعر فيها الانسان بالحرية والسعادة (٢) .

الاسس التى تقوم عليها ديمقراطيتنا :

كان طبيعيا نزولا على مفهوم الثورة التى هى عمل شعبى وتقدمى ، أن تتلازم حتما مع الديمقراطية التى هى فى حقيقتها توكيد لسيادة الشعب بمجموعه ووضع للسلطة كلها فى يده من اجل تحقيق اهدافه ، وكان طبيعيا أن يدخل شعبنا الى الديمقراطية السليمة من مداخلها الطبيعية ، ولقد دلت تجربة الماضى على أن الطريق الى الديمقراطية مشروط بشرطين اساسيين هما (٣) :

* تحرير الوطن من التبعية الاجنبية ومن الخضوع للاستعمار

* تحرير المواطن من كل انواع الضغط والاستبداد السياسى والاجتماعى .

---

(١) من كلمة السيد الرئيس يوم ١٩٦١/١٢/٣ فى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية .

(٢) من كلمة السيد الرئيس فى الاجتماع الافتتاحى باللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى ١٩٦١/١١/٢٥ .

(٣) تقرير الميثاق (المحضر الرسمى للجنة تقرير الميثاق) . ص ٦٥ .

ومن هنا ثبت فى مفهومنا الثورى التلازم الحتمى بين الديمقراطية والاشتراكية ، بين الحرية السياسية والتحرر الاجتماعى ، باعتبارهما امتداد واحد للعمل الثورى الذى هو بطبيعته عمل شعبى وتقدمى .

فاذا كانت الديمقراطية تحتاج دائما الى مزيد من الديمقراطية فانها تحتاج فى المحل الأول الى مزيد من الاشتراكية ، ذلك لأن الاشتراكية فى مفهومها القائم على الكفاية والعدل هى وحدها القادرة على تحرير ارادة الجماهير ، حين تستهدف القضاء على الاستغلال فى كل صوره ، وحين تتجه الى كفالة الفرص المتكافئة للمواطنين فى نصيب عادل من الثورة الوطنية ، مع تخليصهم من كل قلق يهدد امن حياتهم ومستقبلهم .

الطريق الى الديمقراطية السليمة :

لقد تحددت معالم الطريق الى ديمقراطيتنا فى ثلاثة اسس رئيسية هى (1) :

- الديمقراطية السليمة ترفض سيطرة الطبقة الواحدة .
- الوحدة الوطنية شرط لنجاح الديمقراطية السليمة .
- الحرية هى المرادف الطبيعى للديمقراطية .

هذا هو مفهومنا للديمقراطية وهذه هى الأسس التى تقوم عليها ، وهذه هى معالم الطريق اليها ؛ ولا اعتقد انه يمكن الوصول اليها الا بخوض معركة ثورة توصلنا الى أهدافنا ، لا نهذه الأسس لا يمكن ان تتحقق بالمقاييس المقررة فى مراحل التطور البطىء كما لا يمكن تحقيقها عن طريق النظريات المستوردة ، بل يجب ان تنبع من تجربتنا الوطنية ، لأن الحلول الحقيقية لمشكلات اى شعب لا يمكن استيرادها من تجارب الشعوب الاخرى .

---

(1) تقرير الميثاق (المحضر الرسمى لجنة تقرير الميثاق) ص ٦٦ - ٦٧

- ٢ -

ديمقراطية ما قبل الثورة

مجتمع ما قبل الثورة :

كيف كان مجتمعنا الذى عشنا فيه قبل الثورة ؟

احزاب متعددة .. حكم فاسد .. أهواء واطمـــاع شخصية .. الانانية والفردية تسيطران على البلاد .. احتكار فئة معينـــــة لحكم الشعب . استعمار يعمل على تخلف البلاد .. فوارق مخيفة بين الطبقات .. تفاوت فى الرزق وفى مستوى المعيشة وفى الثقافة وفى التعليم وفى الصحة ، وفى كل ما يمس البناء الاجتماعى .

ومن ناحية أخرى .. ضغط وكبت من الطبقات العليا على ما دونها من الطبقات ، لكى لا تجد متنفسا للنهوض أو تجد القدرة والقوة والحرية للمقاومة والمطالبة بحقها فى حياة انسانية حرة كريمة .

ثم انحلال خطير فى الطبقة الحاكمة .. بذخ واسراف واستغلال

ثم انعزال بعض الفئات .. وفشـــو السلبية .. والجمـــود فى الافكار .

والجهاز الحكومى يسير فى تيار خطير ، يجرف معه مصالح الجماهير وفى كلمات بسيطة يمكن تلخيص ما كان عليه جهاز الدولة فى أنه روتين قاتل ، سلبية مدمرة ، ورشوة وتلاعب وتهريب وتزوير واهدار لحقوق الشعب .

جهاز يخدم قلة على حساب الكثرة .. جهاز فى خدمة الاغنيـــاء والاثرياء وأصحاب السلطة والنفوذ على حساب الفقراء والمحتـــاجين والضعفاء .

مجتمع منحل .. لا مسئولية ولا خلق ولا ضمير ولا حساب ، وانما مصالح الناس ضائعة وشئونهم مهملة ، وامورهم فى يد فئة مستهترة انتهازية مغرضة .

هكذا كان الحال .. وهكذا اراد لنا الاستعمار وأعوانه الرجعيـــون والاستغلاليون والاقطاعيون والنفعيون .

ثم كانت السلبية القاتلة .. التى ادت بنا الى التراخى والكســل والتواكل .. وتدعم الفساد الذى استشرى وتغلغل فى كل امر من أمورنا وكان من الصعب بل من المستحيل القيام بعمليات الاصلاح .. بل كان هناك يأس تام .. وكدنا نسقط فى الهاوية .

ديمقراطية ما قبل الثورة :

كانت هناك تنظيمات شعبية سبقت قيام الثورة، ولكن هذه التنظيمات ضاعت قيمتها بسببين رئيسيين(١) :

أولا : ان معظم هذه التنظيمات خصوصا تلك التى مارست الحكم منها قبل الثورة **كانت انعكاسا لمصالح طبقية ، وكانت كلها تستند الى تحالف الاقطاع ورأس المال المستغل** ، ومن ثم فان هذه التنظيمات لم تكن قائمة على أساس جماهيرى وان كان بعضها قد استطاع فى سنوات النضال الوطنى من اجل الاستقلال ، ان يحرك جموعا من الجماهير ، الا انه لم يستطع مواصلة النضال الى نهايته لارتباط مصالحه بطريق غير مباشر مع مصالح الاستعمار ، ومن ثم انتهى الى مهادنته ، ومن ناحية اخرى لان النضال الوطنى من اجل التحرر الاجتماعى لاحت مقدماته حتى خلال معركة الاستقلال ، الامر الذى جعل هذه التنظيمات السياسية تنقلب على قواعدها الجماهيرية وتحاول صرف أنظارها عن معركتها الحقيقية .

ثانيا : انه كانت هناك قبل الثورة تنظيمات سياسية ، لا تعبر عن مصالح الطبقة الحاكمة ، لكن فاعلية هذه التنظيمات كانت فى معظم الاحيان محدودة او سلبية بسبب ضغط المصالح الطبقية الحاكمة عليها من ناحية ، ومن ناحية اخرى لان هذه التنظيمات حركتها دوافع انفعالية وعاطفية ، أو حركتها قوى بعيدة عن التربة القومية ، ولم يكن لديها على أى حال ، من التعمق ما يكفل لها مواجهة حتمية التغيير الاجتماعى واتخاذ الواقع الوطنى بداية له .

ثم كان هناك الملك السابق الذى هادن المستعمر وحالف الاقطاعيين وناصر الرجعيين ، وكان حربا عوانا على الحركة الوطنية والواقع أن الشعب فى مصر كان فى صراع دائم مع الملكية فقد وثب الشعب عدة وثبات جريئة نحو الحرية والتطلع الى الديمقراطية واعلان سيادته ، فكان الحكام يمدون الى البطش بزعمائه والتنكيل بالاحرار والاستناد الى الاجنبى والاستعانة به فى اخماد هذه الوثبات ، ثم تسليم البلاد الى الاجنبى ليتعاون معهم فى الحكم ويتبادل المنفعة على حساب المحكومين .

ثم كانت هناك الاقطاعيات الكبيرة من الاراضى فى ايد قليلة احتكرت بها الحياة النيابية اكثر من ربع قرن ، ولو اننا تتبعنا أغلبية النواب والشيوخ الذين اعتمدت عليهم حياتنا البرلمانية ، لوجدنا أسرا معينة احتكرت هذه الكراسى وتقاسم أفرادها النظام الحزبى ، معتمدة على ملكية الارض ، أى ملكية مصادر الرزق لسكان الريف من الناخبين ، وما كان يمكن لحرية الراى الانتخابى ان تنشأ وتنمو فى ظل الاقطاع .

ويشرح « الميثاق الوطنى » فى الباب الرابع كيف كانت الفترة ما بين ثورة ١٩١٩ وثورة ١٩٥٢ خطرا على نضال الشعب المصرى ، فان القيادات

---

(١) من خطاب السيد الرئيس فى الجلسة (١٣) للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى ١٩٦٢/٧/٢ (محاضر الجلسة الرسمية ص ٩) .

الباقية من ثورة ١٩١٩ كانت قد استسلمت لطبقة الاقطاعيين واستعانت ببعض الانتهازيين الطامعين فى الغنائم واغرت جماعات من المثقفين الذين كان ينبغى ان يكونوا حراسا على أمانى الشعب .

وفى الوقت نفسه ظهرت طائفة من الرأسماليين الذين كان همهم استنزاف ثروة الشعب .

وانتهى الامر الى ارتماء جميع الاحزاب تحت أقدام القصر والاستعمار اللذين تجمعهما مصلحة مشتركة بالرغم من الخلافات السطحية .

واجهة ديمقراطية مضللة :

وكان البرلمان والحكم النيابى يمثل فى الوقت نفسه أداة يتم بها خداع الشعب والهاؤه عن مطالبه الحقيقية فقد كانت اصوات الجماهير تساق وفقا لارادة الحكام واصدقائهم ؛ لانه من الطبيعى أن من يحتكر رزق الفلاحين والعمال ويسيطر عليه فانه يستطيع من ثم ان يحتكر اصواتهم ويوجه ارادتهم فى عمليات الانتخابات ؛ **ومن هنا يتضح لنا ان** حرية رغيف الخبز ضمان لابد منه لحرية تذكرة الانتخابات .

سلطة القصر :

وشجعت هذه الظروف الاسرة المالكة على تجاوز حدودها وتحول الدستور الى مجرد حبر على ورق .. وخضعت القيادات السياسية الضعيفة لسلطة القصر وراحت تحاول استرضاءه ؛ حتى تضمن الوصول الى الحكم وتخلت بذلك عن الشعب الذى هو المصدر الحقيقى لقوتها ؛ ووصل الهوان الى حد ان استطاع البعض أن يدفع للقصر ثمن تغيير الوزارات .. وبذلك حكمت القيادات السياسية على نفسها بالموت .

ويختتم الميثاق تسجيله لهذه الفترة من حياتنا بالكلمات الآتية :

« ولسوف يبقى الوطن زمنا طويلا يشعر فى حلقه بمرارة الذل الذى أحسه فى هذه الفترة المتازمة من جراء استهانة الاستعمار بنضاله فاقت كل حدود للاحتمال البشرى » .

- ٣ -
هيئة التحرير والاتحاد القومى

اذا كان من الحق الآن ان نمارس النقد الذاتى ، وهو ضرورى فانه لا بد من التسليم بأن التنظيمات الشعبية التى قامت ، او جرت محاولة اقامتها بعد الثورة قد عجزت عن تحقيق دورها وقصرت دونه ، وذلك راجع لعدة اسباب(١) :

الاول : ان قوى الثورة فى مواجهتها لحتمية التغيير الاجتماعى **لم تكن قد استطاعت ان تحدد دليلا للعمل الثورى** ، تلتقى عليه الجهود ، ولقد تعرض « الميثاق » لهذا الوضع بالتفصيل ، ومن نتيجة ذلك ان التجمع الشعبى ، مع النيات الطيبة التى توافرت له . كان تجمعا يغلب عليه الطابع الفردى ، وكان اقترابا غير منظم من مجموعـــة من الامانى العامة ، ليس لها منهاج تفصيلى ، تلتقى عنده جهود جماعية على اساس فكرى واضح واحد ، لتصدر عنه ارادة شعبية عميقة ومؤثرة .

الثانى : ان الفكر الثورى فى تلك الفترة ، وهو يتطلع الى الوحـدة الوطنية ، ويدرك ضرورتها الحيوية داخل الوطن ، وفى مواجهة الظروف المحيطة به ــ وقع فى الخطأ حين توهم ان الطبقة المحتكرة التى كان لا بد ان تسلبها الثورة امتيازاتها الاستغلالية يمكن لها ان تقبل الوحدة الوطنية مع قوى الشعب صاحبة المصلحة فى الثورة .

ولقد كان من اثر ذلك ان محاولات التنظيم الشعبى التى جرت فى ضباب هذا الوهم ، حدث فى داخلها من عوامل الصـــدام بين القوى الثورية بالطبيعة ، والقوى المضادة للثورة بالطبيعة ، ما اصابها بالشلل واقعدها عن الحركة ، بل كاد ينحرف بها فى بعض الاحيان عن الاتجاه الثورى الاصيل .

الثالث : انه نتيجة لما سبق ــ **من غياب دليل للعمل الثورى ومن خطأ جمع المصالح المتصادقة فى وحدة وطنية موهومة ــ ضـاع** عنصر الالتزام فى التنظيمات الشعبية ، ان غياب دليل العمل الثورى اقام ضبابا حول الهدف من التجمع ، كذلك فان المفهوم للوحدة الوطنية ، بعد غياب دليل العمل ، ضيع المقاييس الحقيقية للحكم على كفاية افراد التنظيم واخلاصهم فى خدمة الفكرة التى تشدهم الى هذا التنظيم ، على انه لابد من التاكيد **ان هذه المحاولات كلها لم تضع سدى ، فان هذه المحـاولات فضلا عما حققته من مهام مؤقتة ومرحلية ساعدت بطريق التجربة والخطا على الوضوح الفكرى الثورى .**

---

(١) من خطاب السيد الرئيس فى الجلسة «١٣» المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية (المحضر الرسمى ص٦) .

التجربة الاولى :

كانت التجربة الاولى فى هيئة التحرير التى كان الهدف منها تعبئة قوى الشعب المادية والروحية فاتحة بابها لكل مواطن دون تمييز أو تفرقة .. وكان دستورها ينص على بذل النفس والنفيس لاجلاء الغاصب عن وادى النيل دون قيد او شرط وتحريره من اى استعمار سياسى أو اقتصادى او اجتماعى ، وان يكفل للسودان حق تقرير المصير دون اى مؤثر خارجى . وفيما يختص باهدافها الداخلية ، يؤمن كل فرد على حقوقه وحرياته وفقا لدستور يسجل ارادته ، واقامة مجتمع على اسس من الايمان بالله والوطن والثقة بالنفس ، للتخلص مما يعانيه من اسباب التخلف والضعف ، وتوجيه النظام الاقتصادى الى ما فيه تحقيق العدالة الاجتماعية وحسن توزيع الثروة ووسائل الانتاج واستغلال موارد البلاد الطبيعية وتشييد الصناعات على نطاق واسع ، واستثمار رءوس الاموال فيها ، مع كفالة الحقوق والحريات الاساسية من الناحيتين السياسية والاجتماعية فالمواطنون سواء أمام القانون ، ومن حقهم التمتع بحرية الفكر والرأى والعقيدة وممارسة الشعائر الدينية ، ومن واجب الدولة ازاءهم تأمينهم ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة ، وتبصير المواطنين بواجباتهم ، وحثهم على التضامن والتعاون والعمل المنتج للنهوض بتبعات الاصلاح .

وحددت الهيئة اهدافها الخارجية بالسعى الى دعم الصلات مع الشعوب العربية لتحقيق التعاون الفعال بينها فى شتى الميادين .

ثم جاءت الخطوة التالية فى الاتحاد القومى « الاول » الذى نص الدستور فى مادته الـ ١٩٢ على ما يأتى :

« يكون المواطنون اتحادا قوميا للعمل على تحقيق الاهداف التى قامت من اجلها الثورة ولحث الجهود لبناء الامة بناء سليما فى النواحى السياسية والاجتماعية والاقتصادية ويتولى الاتحاد القومى الترشيح لعضوية مجلس الامة » .. الخ . وقد علق السيد الرئيس على ذلك فى خطاب القاه فى اول يونيه عام ١٩٥٦ فى مؤتمر التعاون بما يأتى :

« هذا هو الكلام الذى قاله الدستور ولم يقل ان الاتحاد القومى سيكون اداة للاستغلال او الانتهازية او لتثبيت الرجعية .

الاتحاد القومى الذى عبر عنه الدستور هو الوسيلة التى نسد بها هذا الفراغ بعد ماهدمنا احزاب الرجعية وقضينا على الانتهازية ، الى أن نبنى مجتمعا سليما يهدف الى الرفاهية ـ مجتمعا تعاونيا لا مجتمعا استغلاليا ـ قلنا نعمل اتحادا قوميا ، وهذا الاتحاد القومى عبارة عن جبهة وطنية تجمع جميع ابناء هذا الشعب ما عدا الرجعيين وما عدا الانتهازيين وما عدا اعوان الاستعمار ، لان الرجعيين واعوان الاستعمار والانتهازيين هم الذين تحكموا فينا وسلمنا لهم .

اعطيناهم الفرصة ليمارسوا حريتهم فى الماضى فخانوا هذه الامانة التى حملها لهم هذا الشعب ، واليوم عندما نقول هنلاقى اتحاد قومى

لا نستطيع اعطاء الفرصة للرجعية او للانتهازية ، ولا لاعوان الاستعمار ابدا .. الفرصة ستكون للشعب ، للاغلبية العظمى من هذا الشعب » .

ثم أعيد تشكيل الاتحاد القومى على أسس جديدة فى عام ١٩٥٩ بعد الاستفادة من الاخطاء التى حدثت فى التجربة الاولى ، وقد علق السيد الرئيس على اهمية الدور الذى سيقوم به الاتحاد القومى والامل الذى كان معقودا عليه ، فى مقال نشر فى مجلة بناء الوطن فى فبراير عام ١٩٦٠ يمكن تسجيل بعض فقرات منه هذا نصها :

لقد كان محتما والشعب هو صاحب ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ ، وموجهها أن يكون هدفها الاول حماية الكفاح الشعبى من الانحراف ، وذلك بالقضاء على اعداء التطور والعدالة .

هكذا كان القضاء على الاستعمار محتما وقد قضى عليه ...

وكان القضاء على الملكية الفاسدة محتما وقد قضى عليها ...

وكان القضاء على الاقطاع محتما وقد قضى عليه ...

وكان القضاء على سيطرة راس المال محتما وقد قضى عليها ..

هكذا امكن لكفاح الشعب ان يحمى نفسه اولا لكى يستطيع حل مشكلته .. مشكلة التطور والعدالة .

ثم كان الطريق الديمقراطى الاشتراكى التعاونى هو اسلم الطرق التى يستطيع فيها هذا الكفاح الشعبى ان يحل مشكلته ثانيا وكانت الديمقراطية لازمة ، ذلك ان الشعب هو القوة الوحيدة القادرة على تحقيق امانيه من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان جسامة المهمة تحتاج الى مشاركة واسعة المدى فى العمل لها . كذلك كان لا بد للديمقراطية فى هذه المرحلة أن تتلازم مع الوحدة الوطنية لأن المشكلة التى تواجهها هى : هل تكون أو لاتكون لا وليس ثم مجال للخلاف ، ان وجود اى خلاف فى هذه المرحلة كان معناه الا نكون على الاطلاق خصوصا والظروف الخارجية المحيطة بنا تتحفز لاستغلال اى خلاف .

ولم يكن الاتحاد القومى فى الواقع الا اداة لتحقيق الديمقراطية المتلازمة مع الوحدة الوطنية .

وكان هدفه الاول هو تعبئة جميع القوى الوطنية لدفع التطور نحو التقدم باقصى سرعة وبكل طاقة على أساس ديمقراطى .

ومع مطلع عام ١٩٦٠ كان الاتحاد القومى « الثانى » قد استكمل تنظيماته الشعبية على مختلف المستويات ، وشرع باعتباره نظاما ديمقراطيا يقوم على قاعدة حكم الشعب بالشعب فى تحقيق رغبات المواطنين فى ظل مجتمع اشتراكى ديمقراطى تعاونى تسوده الرفاهية والعدالة الاجتماعية .

كان عام ١٩٦٠ عام الديمقراطية العربية حقا ، وكان نقطة حاسمة على الطريق الى الديمقراطية النابعة من بيئتنا الصادرة عن عقيدتنا ، والتى عملناها بايدينا ولم نستوردها من اى مكان ، فيه عقد المؤتمر الاول

للاتحاد القومي في مصر في شهر يونيه ، وفي شهر يوليه شهدت الجمهورية العربية المتحدة انعقاد المؤتمر الاول للجمهورية وحضره السيد الرئيس جمال عبد الناصر ، واشترك في لجانه ، وناقش أعضاء المؤتمر في صراحة تامة وحرية مطلقة .

وقد عكف الاتحاد القومي على دراسة آمال الشعب وحاجاته ومطالبه في ظل المجتمع الجديد ، واصدر قرارات تعكس تلك الآمال والمطالب والحاجات في مختلف القطاعات والمجالات ، السياسية منها والاجتماعية والاقتصادية ، واعلن السيد رئيس الجمهورية التزام الحكومة بتنفيذ هذه القرارات .

كانت هذه ولا شك خطوة نحو الديمقراطية انقلب بها نقلة هائلة الى مجالات التطبيق العملي ، وكان الخطأ الذي وقعت فيه هيئة التحرير ، هو نفس الخطأ الذي وقع فيه الاتحاد القومي ، الاول والثاني . فتح الباب على مصراعيه ، فتسللت الرجعية واحتلت المراكز القيادية وعملت على تجميد التنظيم الشعبي الكبير .

ان هذه الصورة التي تكررت في الاتحاد القومي ، نبهت الاذهان الى ضرورة حماية التنظيمات الشعبية من أعداء الشعب ، والعمل على أن تنطلق بكل قوة ممكنة لتحقيق اهداف الشعب وامانيه وآماله .

وفي يوم ٤ نوفمبر عام ١٩٦١ صدر البيان السياسي التاريخي الذي حدد معالم التنظيم الشعبي الديمقراطي في الجمهورية العربية المتحدة . هذا نصه :

ان المسئوليات الضخمة الملقاة على شعب الجمهورية العربية المتحدة تجاه واجبه التاريخي كقاعدة لحركة الطليعة العربية الهادفة الى تحرير الارض الى تحرير الانسان العربي من كل سيطرة أجنبية ومن كل استغلال خارجي أو داخلي ، استعماري او رجعي ، اصبحت تحتم تعبئة القوى الشعبية في الجمهورية العربية المتحدة وتنظيمها ديمقراطيا ، على نحو يكفل استمرار العمل الثوري ، ويضمن تجدده ويوفر له الحماية أمام كل المؤامرات التي تستهدف تعويقه ، وكذلك يؤكد للامة العربية دورها في دفع التقدم الانساني وتطوير الحياة بالكفاية والعدل وهما أساس الاشتراكية وجوهرها .

وفي التعرض للتنظيم ، فانه لابد من اعتبارات رئيسية ، يتحتم أن يكون التقدم نحوه من وحيها واستنادا اليها ، وهذه الاعتبارات هي :

اولا : ان تنظيم القوى الشعبية يجب ان يتم على أساس من الدراسة الدقيقة التي تكفل تعبئة حقيقية واصيلة لكل ما هو حقيقي واصيل في اوضاع شعب الجمهورية العربية المتحدة وبحيث يكون التمثيل الشعبي اوسع ما يكون واعمق ما يكون في الوقت نفسه .

ثانيا : ان العمل الوطني الثوري يجب ان يرتبط « بميثاق » محدد ، وواضح ان غايات العمل الوطني ، والوسائل الوطنية الى هذه الغايات

يجب ان تكون وحدها الاساس الذى تجتمع عليه القوى الشعبية للوطن .

وما من جدال فى انه قد حان الآن ، ان توضع حصيلة التجارب الثورية التى عاشها شعبنا وأن توضع مع هذه الحصيلة آماله البعيدة ، وأن يضم هذا كله اطار شامل يضع منهاجا واضحا للعمل الثورى الوطنى .

ثالثا : ان الشعب نفسه هو الذى يتحتم عليه الآن ان يقود التطهير ، وان يشق طريقه ، بعقيدته الوطنية الى غده الذى يتطلع اليه ويناضل بشرف لكى يشرق فجره ، ومن حسن الحظ ان حصيلة التجارب الثورية لوطننا ، قد خلقت الآن ظروفا يمكن معها للديمقراطية الحقيقية المتحررة من السيطرة الخارجية ، ومن الاستغلال الداخلى ان تحقق وجودها الفعلى والحيوى .

وبناء على هذه الاعتبارات ، وتمهيداً لبدء العمل الثورى فى بناء الجمهورية العربية المتحدة بكل ما تعنيه بالنسبة لكل فرد من ابنائها ، وبكل ما تمثله بالنسبة لكل أرض عربية ولكل انسان عربى فلقد تم وضع الخطوات التنفيذية التالية :

أولا : يصدر قرار جمهورى بتشكيل لجنة تسمى « **اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية** » ومهمة هذه اللجنة ان تقوم بدراسة دقيقة للطريقة التى يتم بها تجميع ممثلين للقوى الحقيقية الاصيلة فى **مؤتمر وطنى** ، ولا بد أن يكون الانتخاب الحر هو الطريق الى تجميع ممثلى هذه القوى من الفلاحين والعمال والطلاب واصحاب الصناعات والتجار والمهن الحرة وغيرهم من طوائف الشعب العاملة بجد وامانة فى جميع نواحى النشاط الوطنى .

على ان تنتهى هذه اللجنة من عملها فى ظرف شهر ، ثم تجرى عملية تجميع القوى على اساس تقديرها النهائى وبطريق الانتخاب الحر ..

ثانيا : تبدأ عمليات الانتخابات اللازمة لتجميع القوى الشعبية فى مؤتمرها الوطنى بحيث ينعقد هذا المؤتمر الممثل لقوى الشعب الحقيقيه والاصلية خلال شهر يناير سنة ١٩٦٢ ، ويفتتح هذا المؤتمر بتقرير من الرئيس جمال عبد الناصر يقدم فيه مشروع ميثاق العمل الوطنى ،على ضوء التجارب والاهداف الثورية معا ، ثم تجرى مناقشة هذا التقرير بوساطة المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، ولجانه ، وتتطلب ضرورات نجاح التوعية الشعبية ان تكون المناقشات علنية فى جلسات مفتوحة .

ثم تكون الحصيلة النهائية لهذا التقرير والمناقشات من حوله بمثابة البلورة العملية لميثاق النضال الوطنى الشامل لاساليب العمل الشعبى ولأهدافه .

ثالثا : يكون هذا الميثاق ، ويكون الارتباط به هو أساس الانتخابات العامة التى تجرى بعد ذلك فى الجمهورية العربية المتحدة لانتخاب اللجان التأسيسية للاتحاد القومى فى كل قرية وكل مدينة من محافظات الجمهورية

العربية المتحدة . ويتولى المؤتمر الوطني للقوى الشعبية تحديد موعد الانتخابات العامة لهذه اللجان التأسيسية كما يتولى وضع القواعد التى تجرى الانتخابات على أساسها وتكون هذه اللجان التأسيسية المنتخبة هى قاعدة المؤتمر العام للاتحاد القومى الذى يعتبر السلطة الشعبية العليا فى البلاد والذى يقرر بهذه الصفة طريقة وضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة وبهذه الخطة التى تكفل تعبئة الشعب ديمقراطيا فان الجمهورية العربية المتحدة تكون قد وضعت نفسها فى وضع الاستعداد لمواجهة الثورة الاجتماعية وما تتطلبه من جهود يجب أن يتحمل الشعب كله أمانتها من أجل تطوير حياته فى جميع المجالات .

ان الثورة السياسية قد حققت تحرير الوطن ومهمة الثورة الاجتماعية أن تخلق تحرير المواطن .

وقد شكلت اللجنة التحضيرية وقامت بعملها فى جو ديمقراطى رفيع لم تشهده بلادنا من قبل **وكانت أعمال اللجنة التحضيرية رائعة فى التعبير عن افكار الشعب ، وفى الافصاح عن وجدانه فناقشت أخطر قضايانا فى حرية مطلقة لم تشهدها منذ عرفنا المجالس النيابية والهيئات التشريعية، وقد اتسمت الآراء والمناقشات التى دارت فى اللجنة التحضيرية والتى شرف أغلبها السيد الرئيس جمال عبد الناصر وتحدث فيها الى الاعضاء بالانطلاق الكامل والحرية فى غير حدود .**

وفى ٢١ من مايو عام ١٩٦٢ قدم الرئيس جمال عبد الناصر فى افتتاح المؤتمر الوطني للقوى الشعبية « الميثاق الوطنى » وأوضح فيه معالم الطريق الى التنظيم السياسى المثالى الذى سيربط بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية . وشكلت لجنة من مائة عضو وضعت تقريرا عن « الميثاق » أقره المؤتمر وأصدر « الميثاق » وأصبح حقيقة واقعة .

- ٤ -
ديمقراطيتنا كما حددها الميثاق

ان المبادىء التي حددها « الميثاق » مبادىء عامة وهي نتيجة حتمية لدراسة مشكلات مجتمعنا في عشر سنوات من التجربة والممارسة ، ونتيجة تطلعات الى مستقبل ملىء بالآمال ، ووسيلة نقل مجتمع متخلف اجتماعيا واقتصاديا الى مجتمع ترفرف عليه الرفاهية .

« والميثاق » هو اطار لخطة العمل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والشعبي(١) وهو لا يشمل وسائل التطبيق ، فان تطبيق الاسس الواردة « بالميثاق » هي مسئولية الاتحاد الاشتراكي العربي بمؤتمراته ولجانه التنفيذية في مختلف المستويات .

و « الميثاق » وحدة واحدة ، ابوابه مكملة لبعضها ، ومن الخطأ الاعتقاد ان الديمقراطية او الاشتراكية موجودة في ابواب بعينها ، برغم وجود عناوين محدودة لها في بعض ابواب فالديمقراطية والاشتراكية جاء ذكرهما في جميع ابواب الميثاق (٢) .

التنظيم والنظرية :

في الباب الاول عرض « الميثاق » للتجربة الثورية الرائدة في جميع المجالات التي بدأها الشعب المصري وسط ظروف متناهية في صعوبتها وظلامها واخطارها من غير تنظيم سياسي يواجه مشكلات المعركة ، ومن غير نظرية كاملة للتغيير الثوري ، بدأها بالمبادىء الستة المشهورة التي نحتتها ارادة الثورة من مطالب النضال الشعبي واحتياجاته ، ولقد راح الشعب يطور المبادىء الستة بالتجربة والممارسة **وكان من ضمن هذه المبادىء في مواجهة التزييف السياسي** الذي حاول ان يطمس معالم الحقيقة الوطنية الهدف السادس ، وهو اقامة حياة ديمقراطية سليمة .

الحرية والاشتراكية والوحدة :

ويوضح الباب الثاني من « الميثاق » ان التجربة اثبتت أن الثورة هي الوسيلة الوحيدة التي يستطيع بوساطتها النضال العربي أن ينتقل من

---

(١) من كلمات السيد الرئيس في الجلسة الثالثة للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية التي عقدت في ١٩٦٢/٥/٢٦ من ص ٣ الى ص ١٢ .

(٢) المرجع السابق نفسه

الماضى بما ساده من تخلف واستغلال الى المستقبل الحافل بالتقدم والعدالة الاجتماعية ، وحتى يمكن عبور المسافة الشاسعة التى تفصلنا الآن عمن سبقونا فى مراحل العلم والتقدم .. وتبلورت اهداف نضالنا العربى معبرة عن الضمير الوطنى للامة فى معان ثلاثة هى :

الحرية ـ الاشتراكية ـ الوحدة :

والحرية تعنى حرية الوطن وحرية المواطن ، والاشتراكية كوسيلة وغاية تعنى الكفاية والعدل ، اما الوحدة فهى الدعوة الجماهيرية لعودة الامر الطبيعى لامة واحدة مزقها اعداؤها ضد ارادتها وضد مصالحها .

النضال الشعبى :

وشرح الباب الثالث من « الميثاق » كيف ان روح الشعب لم تستسلم ومقاومته لم تنقطع ضد الغزاة والدخلاء . فلم تكد تخمد ثورة عرابى حتى انطلقت اصوات مصطفى كامل ، ونادى محمد عبده بالاصلاح الدينى ، ونادى لطفى السيد بأن تكون مصر للمصريين ، كما نادى قاسم امين بتحرير المرأة ، وكان هذا كله مقدمة للثورة التىانفجرت عام ١٩١٩ . ويقدم الميثاق ثلاثة اسباب لفشل هذه الثورة وعدم وصولها الى اهداف النضال نلخصها فيما يأتى :

١ ـ اغفال القيادات الثورية مطالب التغيير الاجتماعى بسبب الظروف التى جعلت من طبقة ملاك الارض اساسا للاحزاب السياسية التى تصدت لقيادة الثورة ، وكانت الدعوة الى تمصير بعض اوجه النشاط المالى هى اقصى ما وصل اليه الجهد فى ذلك الوقت فى حين ان الدعوة الى اعادة توزيع الثروة كانت هى المطلب الحيوى الذى يجب البدء فيه فورا .

٢ ـ لم تتنبه القيادات الثورية الى انه ليس هناك صدام اطلاقا بين الوطنية المصرية والقومية العربية ، والى خطورة وعد بلفور الذى انشا اسرائيل لتفصل بين اجزاء الامة العربية ، بل لقد وصل الامر الى درجة ان بعض جواسيس الاستعمار قاموا بقيادة حركات ثورية عربية واقاموا عروشا لمن خانوا النضال العربى .

٣ ـ ان القيادات الثورية خدعت بما منحه الاستعمار من استقلال اسمى وحرية مزيفة ، وزاد الامر خطورة ان الحكم الذاتى والدستور انتهيا الى خلاف حول الغنائم مما حول الصراع الحزبى الى موضوع يلهى الناس ويحرق الطاقة الثورية ، **وجاءت معاهدة ١٩٣٦تنص على استقلال مصر ، بينما هى فى الحقيقة تسلب هذا الاستقلال وتجعل بقاء قوات الاحتلال بقاء شرعيا .**

درس النكسة :

تعرض الباب الرابع من « الميثاق » لدرس النكسة فى اعقاب ثورة ١٩١٩ ، وقال ان هذه الفترة كانت قادرة ـ لولا صلابة الشعب

ومعدنه الاصيل ـ ان تحمل البلاد الى حالة من اليأس يخنق كل حوافز الرغبة فى التغيير ، وشرح هذا الباب دور القيادات التى كانت باقية من ذكريات الثورة التى كانت قد تحولت الى اطـلال بالية ، ثم دور الفئات الطفيلية والراسمالية ، ثم التسليم المطلق لسلطة الاحتـلال والقصر ، **وبدء ماساة الديمقراطية المزيفة التى فصلت رغيف الخبز عن تذكرة الانتخابات** ، لانه من الطبيعى ان من يحتكر رزق الفلاحين والعمال ويسيطر عليه فانه يستطيع من ثم ان يحتكر اصواتهم ويوجه ارادتهم فى عمليات الانتخابات .. **ومن هنا تحول الدستور الى مجـرد حبر على ورق** ، وخضعت القيادات السياسية الضعيفة لسلطة القصر ، تحاول استرضاءه حتى تضمن الوصول الى الحكم وتخلت عن الشعب الـذى هو المصدر الحقيقى لقوتها ، واصبحت الوزارات فى مصر بأمر القصر ودبابات الاحتلال .

الديمقراطية السليمة :

الباب الخامس فى « الميثاق » هو باب الديمقراطية ، وقد تحددت فيه اسس ديمقراطيتنا التى تسعى الى تحقيقها ، وقد بدأ هذا الباب بالنظام السياسى الذى كان سائدا فى مصر تعبيرا عن النظام الاقتصادى الذى كان قائما فيها وهو تحالف الاقطاع مع رأس المال المستغل تحت حماية الاستعمار . ويمكن تلخيص الاسس التى حددها « الميثاق » فى هذا الباب فى الآتى :

١ ـ ان الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تنفصل عن الديمقراطية الاجتماعية ، ولا تتحقق الديمقراطية الاجتماعيـة الا بتحرير الفرد من الاستغلال واتاحة الفرصـة المتكافئة له وتخليصه من كل قلق على مستقبله .

٢ ـ الديمقراطية السياسية لا يمكن ان تتحقق فى ظل سيطرة طبقة من الطبقات ، وانما تتحقق الديمقراطية بسلطة مجموع الشعب وسيادته ، ولابد ان يسقط تحالف الرجعيـة ورأس المال المستغل ولابد ان يحل محله التفاعل الديمقراطى بين قوى الشعب العاملة وهى الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والراسماليون الوطنيون .

٣ ـ وحدة هذه القوى تصنع الاتحاد الاشتراكى العربى الـذى يصبح السلطة الممثلة للشعب والدافعة لامكانيات الثورة والحارسة على قيم الديمقراطية السليمة . وهناك أربعة اركان يجب ان يقوم عليها الاتحاد الاشتراكى العربى هى :

- **ان يكون للفلاحين والعمال نصف المقاعد فى كل المجالس الشعبية والمجلس النيابى منها باعتبارهم الاغلبية التى طال حرمانها .**
- **سلطة المجالس الشعبية يجب ان تتأكد فوق سلطة اجهزة الدولة التنفيذية .**
- **خلق جهاز سياسى جديد داخل اطار الاتحاد الاشتراكى العربى يجند العناصر الصالحة للقيادة وينظم جهودها .**

● **جماعية القيادة لتكون عاصما من جموح الفرد وتاكيدا للديمقراطية على أعلى المستويات وتجديد القيادة باستمرار .**

٤ – تدعيم قوى الجمعيات التعاونية الزراعية ونقابات العمال .

وابرز « الميثاق » دور التنظيمات الشعبية وبصفة خاصة التنظيمات التعاونية والنقابية فى التمكين للديمقراطية السليمة على اساس أنها قوى متقدمة فى ميادين العمل الوطنى الديمقراطى ومصدر من المصادر التى تنبثق منها القيادات الواعية .

ولذلك فان من الضرورة ان **تقوم تعاونيات الفلاحين** بالاضافة الى دورها الانتاجى ، بدور آخر بصفة كونها منظمات ديمقراطية تستطيع التعرف على مشكلات الفلاحين وايجاد الحلول لها .

كما انه من الضرورى **قيام نقابات للعمال الزراعيين الى جانب نقابات عمال الصناعة والتجارة والخدمات .**

٥ – النقد والنقد الذاتى وحرية الصحافة .

ضمنت ملكية الشعب للصحافة حرية النقد بعد ان اكد قانون تنظيم الصحافة استقلالها عن الاجهزة الادارية للحكم وخلصها من تأثير الطبقة الواحدة الحاكمة ومن تحكم راس المال فيها عن طريق تحكمه فى مواردها .

٦ – تعديل مناهج التعليم والقوانين واللوائح الادارية وذلك بما يأتى :

● تطوير التعليم ليمكن الفرد من القدرة على اعادة تشكيل الحياة .

● تعديل القوانين لتساير الديمقراطية السليمة وتعبر عنها .

● تغيير اللوائح كلها او معظمها لانها من وضع حكم الطبقة الواحدة ويجب ان يستبدل بها اخرى تخدم ديمقراطية الشعب كله .

الحرية الاجتماعية :

اكد « الميثاق » **فى بابه السادس** ان الاشتراكية هى الطريق الى الحرية الاجتماعية ، لان الحرية الاجتماعية لا يمكن تحقيقها الا باتاحة فرصة متكافئة امام المواطنين جميعا لينال كل منهم نصيبا عادلا من الثروة الوطنية .

ان الديمقراطية والاشتراكية امتداد واحد للعمل الثورى ، فالديمقراطية هى الحرية السياسية ، والاشتراكية هى الحرية الاجتماعية ولا يمكن الفصل بينهما ، وبدونهما او بدون ايهما لا يمكن تحقيق آمال المستقبل . وفى نهاية هذا الباب اوضح « الميثاق » ان التقدم بالطريق الاشتراكى هو تعميق الاسس الديمقراطية السليمة لان التقدم بالطريق الراسمالى لا يؤكد الا حكم طبقة محتكرة ، ولا معنى له الا زيادة حدة

الصراع الطبقى بينما الطريق الاشتراكى يتيح الفرصة لحل الصراع الطبقى سلميا ، ولتذويب الفوارق بين الطبقات ، ولتكافؤ الفرص .

ومعنى هذا ان الطريق الاشتراكى **هو الذى يفتح الباب امام التطور الحتمى من حكم دكتاتورية الاقطاع المتحالف مع راس المال الى حكم الديمقراطية الممثلة لحقوق الشعب العامل .**

حرية الراى :

وفى الباب السابع من « الميثاق » جاء الحديث عن الكلمة الحرة ، فأبان الميثاق أننا فى مجتمعنا الجديد نؤمن بأن الانسان الحر هو الأساس **وان الكلمة الحرة هى ضوء كشاف امام الديمقراطية** السليمة .. وان الحرية الاجتماعية والتحرر من الاستغلال هى المدخل الوحيد الى الحرية السياسية .. وان اتاحة تكافؤ الفرص وتذويب الفوارق بين الطبقات وانهاء سيطرة طبقة واحدة ، ثم ازالة التصادم الطبقى سلميا حماية للحرية الفردية للانسان المواطن بل للحرية الكاملة للوطن كله من خطر فتح ثغرات فى صفوف الشعب تعرضه للاخطار الخارجية

وفى ظل حرية الفكر والصحافة وسيادة القانون يمكن ان يتدعم المفهوم الديمقراطى للحكومة كاداة شعبية .

الديمقراطية فى مراكز الانتاج :

اما الباب الثامن فقد حدد لنا مبدأ هاما بالنسبة للديمقراطية فى مراكز الانتاج فقد جاء فيه :

« ان العمل الوطنى كله وعلى جميع مستوياته لا يمكن ان يصل سلميا الى اهدافه الا بطريق الديمقراطية ، **ووسيلة الديمقراطية ان تتوفر الحرية فى مراكز الانتاج جميعها ، لكى يتمكن جميع العاملين فيها من ان يعطوا كل جهدهم الفنى والوطنى من اجل كمال العمل** ، على أن يتم ذلك بالطبع تحت احكام تسلسل المسئولية ، كذلك فان وسيلة الديمقراطية ان تتحقق سلطة المجالس الشعبية على جميع مراكز الانتاج وفوق كل اجهزة الادارة المركزية او المحلية ، ان ذلك يضمن للشعب باستمرار ان يكون سلطة تحديد اهداف الانتاج ، وان يكون فى الوقت ذاته سلطة الرقابة على تنفيذها » .

الوحدة العربية :

تحدث الباب التاسع عن الوحدة العربية ومسئولية الجمهورية العربية المتحدة فى صنع التقدم وحمايته فى العالم العربى ، واكد ضرورة وحدة الهدف ونبذ شعارات وحدة الصف فى الثورة الاجتماعية وأوضح ان الوحدة ليست فرضا ، وليست صورة واحدة ، ثم اشار « الميثاق » فى هذا الباب الى المراحل القادمة من النضال **وانها لابد ان تشهد قيام اتحاد الحركات الشعبية الوطنية التقدمية فى العالم العربى .**

الحرب ضد الاستعمار :

وفى ختام « الميثاق » جاء **الباب العاشر** فاوضح دور الشعب فى حربه ضد الاستعمار فى الماضى والحاضر والمستقبل ويمكن تلخيصه فى الآتى :

كشف شعبنا الاستعمار العثمانى ، وحاربه رغم التحايل عليه باسم الخلافة الاسلامية .

قاوم شعبنا الغزو الفرنسى حتى ارغم الغزاة على الرحيل

تصدى لمؤامرات الاستعمار العالمى واحتكاراته الدولية التى استغلت اسرة محمد على .

واجه شعبنا الامبراطورية العثمانية والامبراطورية الفرنسية والامبراطورية البريطانية .. وقاوم غزوها وانتصر عليها ..

بعد النصر الثورى العظيم صباح ٢٣ يوليو ؛ قضى الشعب على بقايا العهد الملكى الدخيل وعلى الاقطاع والرجعية .. وبهذا فقد وجود الاستعمار حلقات اتصاله بأرض الوطن .

كانت الخطوة التالية ارغام الاستعمار على الرحيل ... **وفاز شعبنا بالجلاء مرتين فى عام واحد .. فى عام ١٩٥٦ رغم القوى العدوانية .**

ورفض شعبنا كل المحاولات التى بذلت لجره الى مناطق النفوذ ، وقاد مقاومة هائلة ضد حلف بغداد حتى سقط حلف بغداد .. ثم كشف الاستعمار فى معركة السويس نفسه وقواعده واعوانه ، **وباسترداد الشعب لقناة السويس ضرب الاستعمار واحتكاراته** .. وهزت المقاومة الباسلة الضمير العالمى .. **فكانت معركة السويس نقطة فاصلة فى حركات التحرير ..**

وقد انهت الهزيمة الجديدة للاستعمار فى السويس عصر المغامرات الاستعمارية المسلحة ؛ فغير الاستعمار اسلوبه وان ظلت اهدافه كما هى .. ولكننا كنا بالمرصاد للاستعمار كيفما تقنع .. **ويصر شعبنا على محاربة الاحلاف .. ويصر على تصفية العدوان** الاسرائيلى على جزء من الوطن حتى لا يكون جيبا من اخطر جيوب المقاومة لمحاولة حصر السرطان الاستعمارى .. ويصر شعبنا على مقاومة التمييز العنصرى ؛ لان الاستعمار فى واقع امره هو سيطرة تتعرض لها الشعوب من الاجنبى .. والتمييز العنصرى لون منها ..

هذه هى ديمقراطيتنا كما جاءت فى جميع أبواب « الميثاق » .

- ٥ -

التنظيم السياسى الديمقراطى

وفى يوم ٢ يوليه عام ١٩٦٢ ، قدم الرئيس جمال عبد الناصر . الى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية مشروع « **التنظيم السياسى الديمقراطى** » ، وفى ١٩٦٢/٧/٤ وافق المؤتمر على مشروع التنظيم ، وفوض السيد الرئيس بتشكيل **لجنة تنفيذية عليا مؤقتة للاتحاد** الاشتراكى تقوم باعداد القرارات واتخاذ الخطوات لتكوين مؤتمرات **الاتحاد الاشتراكى العربى ولجانه التنفيذية** .

وفى شهر اكتوبر عام ١٩٦٢ تم تشكيل اللجنة التنفيذية العليا المؤقتة برياسة السيد رئيس الجمهورية وعضوية السادة اعضاءمجلس رياسة الجمهورية وسبعة وزراء ممن شاركوا فى العمل الثورى ، وقد بدات اللجنة عملها فعلا .

تقديم التنظيم :

بدأ مشروع التنظيم بشرح مفهوم الديمقراطية الاجتماعى والسياسى موضحا اهداف التنظيم . ويمكن تلخيصه فيما يأتى :

ان الديمقراطية ، بالمفهوم الاجتماعى والسياسى ، هى الحل السليم لمشكلات العمل الوطنى من أجل التقدم فى جميع مجالاته .

انها الحل الذى يمد العمل الوطنى بأوسع القوى ، ويكشف امامه افسح الطرق ، ويهديه باستمرار الى الآفاق التى تتطلع اليها الجماهير العاملة .

ان الديمقراطية السليمة — على هذا النحو — وبالمنطق الاشتراكى تصبح وسيلة وغاية للنضال الوطنى فى وقت واحد .

انها أسلوب وهدف .

اسلوب يتحقق به فى كل الظروف ، **ان الثورة بالشعب** ، باعتباره القوة القادرة والخالدة لدفع العمل الوطنى ، وكفالة استمراره ،وحماية طريقه من اية عقبات أو انحرافات .

وهدف يتحقق معه فى كل الظروف ، ان تكون **الثورة للشعب** ، متحررة من اى استغلال طبقى او انتهازى ، ومنطلقة الى تحقيق الرفاهية للانسان الحر فى مجتمع حر .

والديمقراطية — والأمر كذلك — لابد لها من قيام تنظيم شعبى ،

يقود حركة الجماهير ، محتشدة مجتمعة ليستطيع ان يقتحم بها المستقبل ويصوغه وفق مطالبها ، وبما يلبى هذه المطالب .

اهداف التنظيم :

- ان ينبع ديمقراطيا من الجماهير المؤمنة بالثورة باعتبارها الطريق الذى لا طريق غيره لاعادة تشكيل المجتمع .
- ان يعبر ديمقراطيا عن ارادة الجماهير .
- ان يوجه ديمقراطيا جميع خطط العمل الوطنى واساليبه بما يحقق صالح هذه الجماهير .

دليل العمل الوطنى :

ان « الميثاق » ، وصدوره عن ارادة شعبية حرة ، اعطى دليلا للعمل الوطنى اولا ، ثم هو من ناحية ثانية قد **حدد بوضوح قوى الشعب العاملة** التى يمكن ان تقوم بينها الوحدة الوطنية ، التى تتكفل بحل الصراع الطبقى سلميا ، والدفع بامكانيات التقدم ثوريا لصالح الجماهير

وبذلك اصبح فى الامكان ان يلتف التجمع الشعبى حول فكرة واضحة ، كذلك ان يكون هذا التجمع الشعبى سليما وممثلا للقوى الوطنية ودافعا لآمالها الثورية .

التحالف الوطنى :

ان ميدان العمل الوطنى اصبح الآن مهيأ لقيام **التحالف الوطنى ، الممثل لقوى الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والراسمالية الوطنية** ـ لكى يمارس دوره ـ والذى كان ممثلا لاحتكار الاقطاع وراس المال وسيطرتهما على ثروة الوطن ، وعلى كل سلطة فيه .

ان التحالف الوطنى الجديد ، الممثل لقوى الشعب العاملة هذا التحالف الذى يلتقى على الميثاق ومن حوله ، يفتح لاول مرة امكانية **التنظيم الشعبى الذى هو بمثابة الجهاز العصبى للديمقراطية السليمة.**

خصائص التنظيم :

ان هذا التنظيم الشعبى يتمثل فى اقامة الاتحاد الاشتراكى العربى الذى يجب أن تتوافر له عدة خصائص تستمد ملامحها من التجربة والامل ، ومن ظروف النضال الوطنى فى مرحلته المعاصرة الخطيرة .

اولا : ان الاتحاد الاشتراكى العربى ، يجب ان يكون هو **الاطار السياسى الشامل للعمل الجماهيرى لقوى الشعب المتحالفة .**

ثانيا : ان الاتحاد الاشتراكى العربى **يتخذ الميثاق دليله فى العمل ،** باعتباره حصيلة لتجربة وأمل ، ونتيجة لارادة شعبية حرة .

ثالثا : ان الاتحاد الاشتراكى العربى ، هو بناء جماهيرى كامل ، تقيمه الجماهير الثورية ديمقراطيا ، وتقوده بآمالها ، ليكون اداتها بعد ذلك فى **قيادة العمل الوطنى .**

رابعا : أن الاتحاد الاشتراكى العربى ، **هو التجسيد الحى** لسلطة الشعب التى تعلو جميع السلطات وتوجهها فى كافة المجالات وعلى جميع المستويات .

خامسا : ان الاتحاد الاشتراكى العربى يتحتم عليه أن يكون الدرع الحامى لضمانات الديمقراطية السليمة ، وفى مقدمتها بالنسبة المكفولة لتمثيل الفلاحين والعمال وتدعيم التنظيمات التعاونية والنقابية ، وضرورة توفير مبدأ القيادة الجماعية ، وصيانة ممارسة حق النقد ، والنقد الذاتى ، والالحاح فى نقل سلطة الدولة الى المجالس الشعبية المنتخبة تدريجيا ، وكلما كان ذلك ممكنا .

ان هذه المسئولية التاريخية الكبرى للاتحاد الاشتراكى العربى تفرض **ان تقع الخطوات الهامة فى تكوينه على عاتق القيادات الشعبية التى تثبت مقدرتها** ــ بكفاية وامانة ــ فى المشاركة على حمل هذه المسئولية التاريخية .

ومن ثم فان عضوية الاتحاد الاشتراكى العربى هى تكليف بالخدمة للقادرين على الوفاء بها ، والذين يستطيعون ان يعطوا « الميثاق » من ذات انفسهم من الطاقات المؤمنة والخلاقة ، ما ينقل فكره الثورى الى الواقع الفعلى .

التنظيم العام :

ان تنظيمات الاتحاد الاشتراكى العربى تبدأ من الوحدة المحلية فى القرية او القسم أو المصنع او اى مؤسسة تضم جموعا من الجماهير تقدر على تكوين وحدة سياسية متحركة ــ وتمتد حتى تصل الى مستوى الجمهورية العربية المتحدة كلها فى تسلسل مترابط بالحقوق والمسئوليات فى نفس الوقت .

انها تترابط على النحو التالى :

اولا : مؤتمر القرية او القسم أو المصنع او غيرها من الوحدات الاساسية فى التنظيم الشعبى ، ويضم هذا المؤتمر جميع أعضاء الاتحاد الاشتراكى العربى فى هذا النطاق .

ومن هذا المؤتمر يتم انتخاب اللجنة التنفيذية لهذه الوحدة السياسية التاسيسية الاولى .

ثانيا : مؤتمر المحافظة ، ويضم جميع اعضاء اللجان التنفيذية المنتخبين من الوحدات التاسيسية فى القرى والاقسام والمصانع وغيرها من الوحدات الاساسية فى التنظيم الشعبى .

ومن هذا المؤتمر يتم انتخاب اللجنة التنفيذية لهذه المحافظة .

ثالثا : **المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكى العربى ، ويضم جميع أعضاء اللجان التنفيذية المنتخبين من المحافظات ، على أن ينضم اليهم**

بالنسبة لدورة الانعقاد الاولى اعضاء المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية

وهذا المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكى العربى هو الذى ينتخب اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى .

ان مؤتمرات الاتحاد الاشتراكى العربى على جميع المستويات من الوحدات الاساسية الاولى ، الى مؤتمرات المحافظات ، الى المؤتمر العام **هى السلطات الشعبية العليا كل فى نطاق مسئوليتها .**

ان مسئولية كل منها فى نطاقها هى مسئولية « الميثاق » كاملا .

ان هذه التنظيمات على جميع المستويات تتحمل امانة الميثاق بكل اهدافه ، كما انها تتحمل اكثر من ذلك مسئولية تعميق مفاهيمه لتكون مستعدة لمواجهة التطبيق العملى ومشكلاته .

ولابد لمؤتمرات الاتحاد الاشتراكى العربى على جميع المستويات أن تجتمع فى فترات دورية لتحدد سياسة العمل فى مجالها واهدافه ، ثم تناقش التقارير المقدمة اليها من لجانها التنفيذية عن سير العمل — سياسة واهدافا — لتكون لها من ذلك كله سلطة التوجيه وسلطة الرقابة .

كذلك فان هذه التنظيمات على جميع المستويات ، فضلا عن مسئولياتها فيما يتعلق برسم السياسات العامة ، اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا ، والرقابة على تنفيذها ، تتحمل بالنسبة للاتحاد الاشتراكى ذاته مسئوليات كبيرة ، بينها مسئولياتها عن تزويد العمل الوطنى بالقيادات المتجددة الصالحة ، ثقافيا وفكريا للقيادة ، وتوسيع نطاق اشتراك الجماهير ايجابيا وربطها باستمرار بنشاط الاتحاد الاشتراكى العربى ، وتحقيق التنسيق بين أوجه النشاط الحكومى والشعبى ، لكى يزول التناقض الذى يتعين القضاء على ما تبقى من رواسبه بين الشعب والحكومة . وحتى يستقر بوضوح — فكرا وفعلا — ان سلطة الحكومة هى امتداد لسلطة الشعب وان أجهزتها جميعا ادوات لارادته .

المجلس النيابى والدستور :

ان المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكى العربى سيكون هو السلطة الشعبية التى تقرر **طريقة انتخاب المجلس النيابى للجمهورية العربية المتحدة ، وموعد هذه الانتخابات . وهذا المجلس النيابى المنتخب هو الذى سيتولى وضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة :**

كذلك فان هذا المؤتمر هو الذى سيدرس تفصيليا **طريقة ربط القوات المسلحة عضويا باهداف النضال الشعبى ، ليكون ولاؤها المطلق لهذه الاهداف درعا حاميا لآمال الشعب فى الداخل والخارج .**

وبذلك فان العمل الثورى يستوفى ديمقراطيته ، وهى ضمانه الحقيقى ، سواء بالنسبة لاساليبه أو بالنسبة لغاياته .

ان ذلك هو التاكيد الثابت لان تكون الثورة للشعب وبالشعب .

حتمية الحل الاشتراكي

بقلم

الدكتور محمود محمود

– ١ –

تعريف بالاشتراكية

منذ اللحظة الأولى التى اشتعلت فيها ثورة عام ١٩٥٢ ادرك قادة الثورة فى المبادىء الستة التى صاغوها اعلانا عن مطالب النضال الشعبى واحتياجاته انه لابد من القضاء على الاقطاع لمواجهة تحكمه الذى كان يستبد بالارض ومن عليها ، ولابد من القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم لمواجهة تسخير موارد الثروة لخدمة مصالح مجموعة من الراسماليين ، كما انه لابد لمواجهة الاستغلال والاستبداد الذى كان نتيجة محتمة لهذا كله من اقامة عدالة اجتماعية .

ومعنى هذا انه لم يعد مناص لهذه الأمة من ان تتحول من النظام الراسمالى الى النظام الاشتراكى .

غير ان العمل الاشتراكى لم يعد حتما عليه ان يلتزم التزاما حرفيا بقوانين جرت صياغتها فى القرن التاسع عشر بأوربا ، فان تقدم وسائل الانتاج ، ونمو الحركات الوطنية والعمالية ... فى مواجهة سيطرة الاستعمار والاحتكارات ، وازدياد فرص السلام فى العالم بتأثير القوى المعنوية وبتأثير ميزان الرعب الذرى فى نفس الوقت يخلق ظروفا جديدة أمام التجارب الاشتراكية ؛ تختلف تماما عن الظروف السابقة ... بل انها تستوجب هذا الاختلاف وتحتمه كضرورة .

وقبل ان اشرع فى الحديث عن اشتراكيتنا العربية كما صورها الميثاق احب ان اعرض لتعريف الاشتراكية عامة وانوه بالخصائص التى تميزها عن الراسمالية والشيوعية .

عندما استخدمت لفظة « الاشتراكية » فى اول امرها كان يقصد بها نظام اجتماعى يتميز عن غيره من النظم الاجتماعية بانه يتعلق بنظام الملكية . ولذا فالاشتراكية من هذه الناحية نظام اقتصادى شأنه شأن الراسمالية أو نظام الاقطاع .. وهما من النظم الاجتماعية التى لها صفة اقتصادية .

وعند المقارنة بين النظام الاشتراكى والنظام الراسمالى الذى لايزال يتحكم فى دول كثيرة اهمها الولايات المتحدة الأمريكية ، نجد ان كلا منهما يعترف بالملكية الخاصة — او القطاع الخاص — ويكفل للفرد حرية الاستهلاك وحرية التصرف فى وسائله . وانما يختلف النظامان فى معالجتها لوسائل الانتاج ، فالراسمالية لا تكاد تضع قيدا لملكية وسائله ملكا خاصا . فى حين أن الاشتراكية تنكر هذا الحق للافراد : وترى ان ملكية وسائل الانتاج انما هى حق للدولة وللهيئات العامة ،

هذا اهم ما يميز بين النظام الراسمالى والنظام الاشتراكى من الوجهة النظرية . غير ان كل نظام راسمالى فى الواقع لابد ان يختلط بقدر — مهما يكن يسيرا — من الملكية العامة او الملكية التعاونية لوسائل الانتاج . وحتى فى الاتحاد السوفيتى — وهو اضخم الدول التى تحاول تطبيق النظام الاشتراكى ، والتى يمتلك فيها الفلاحون اراضيهم ووسائل انتاجهم مشتركين متعاونين — يباح للفرد ان يمتلك امتلاكا خاصا عددا من الماشية وغيرها من لوازم الانتاج الزراعى .

ولنظم الملكية فى ظل الراسمالية والاشتراكية اهمية كبرى ، فهى تؤثر فى حياة الأفراد وفى مستوى المعيشة بينهم ، كما تؤثر فى النظم الاجتماعية ذاتها ، وفى القوانين التى تسن لحماية هذه النظم ، ولرسم مستقبل الامة وسيرها نحو التقدم والرقى .

فى ظل النظام الراسمالى تنحصر ملكية وسائل الانتاج فى نسبة مئوية ضئيلة من مجموع السكان ، أما الغالبية الأخرى فانها ترغم على بيع قدرتها على العمل كى تحصل على قوت يومها — ان هى استطاعت ان تحصل عليه . فنظام الملكية الذى يعبر تعبيرا صادقا عن الأساس الذى يقوم عليه البناء الاجتماعى فى الدولة الراسمالية — وهو تقسيم المجتمع الى طبقتين اساسيتين متعاديتين : طبقة اصحاب العمل وطبقة اصحاب الاجور . وفى مثل هذا النظام تتدخل السوق فى تنظيم الانتاج ، فان كل مالك او جماعة متضامنة من الملاك تنتج للبيع انواعا وكميات من السلع تعود باقصى ربح ممكن بعد سد ثمن المواد الاولية واجور العمال ، ولذا فان الراسمالية تخضع لقوانين السوق .

واخيرا يجب ان نذكر دائما ان ملكية وسائل الانتاج والارباح التى تدرها — فوق أنها مصدر لدخل المالكين لهم حق استهلاكه بالطرق التى تروق لهم — تحرر الملاك من ربقة العمل وتمكنهم من التحكم فى عمل الآخرين . وهذا التحرر وهذا التحكم يضاعفان من نفوذهم الاجتماعى . ويترتب على ذلك أن الفرد لا يتقدم فى الجماعة الراسمالية الا اذا ضاعف من مقدار ما يملك ، وهذا الكفاح المستمر فى سبيل الاستزادة من امتلاك وسائل الانتاج ، وجعله غاية فى حد ذاتها يهدف اليها الأفراد ، قد بات وحده فى الدول الراسمالية الحافز على التقدم والسير بالبلاد الى الأمام .

وتختلف الانظمة الاجتماعية ، والقوانين ، والاتجاهات ، التى ترتبط بنظام الملكية فى ظل الاشتراكية عنها فى ظل الراسمالية . ففى النظام الاشتراكى لا تجد من يمتلك وسائل الانتاج امتلاكا خاصا . ويترتب على ذلك انك لا تجد طبقة خاصة من اصحاب الاعمال واخرى من العمال . انما كل فرد — من الوجهة العملية — عامل ، وصاحب العمل الوحيد هو المجتمع نفسه الذى يؤدى وظيفته عن طريق الهيئات الحكومية والهيئات التعاونية المختلفة . وليس معنى ذلك — بطبيعة الحال — أنه ليست هناك فروق اجتماعية فى ظل الاشتراكية . وانما معناه أنه ليست هناك فروق تماثل تلك الفروق الاجتماعية الاساسية التى نجدها فى المجتمع الراسمالى ، وفى نظام لا تجد فيه طبقة خاصة

من اصحاب الاعمال من الطبيعى الا يقوم الانتاج على اساس التماس الربح لها كما يتلاشى تنظيم الانتاج وفقا لحاجة السوق . ولا مناص من ان يحل محله انتاج يسير على برنامج خاص ، ويقتضى ذلك بالضرورة الا تنطبق القوانين الاقتصادية الراسمالية على الاشتراكية . وحيث ان الملكية الخاصة والربح الخاص ليس لهما وجود فى النظام الاشتراكى فان الباعث على جمع الثروة ـ وهو وسيلة التقدم فى المجتمع الراسمالى ـ لايكون له كذلك وجود ، ويحل محله كفاح محسوس فى سبيل الوصول الى اهداف اجتماعية عامة يضعها المنظمون فى المجتمع الاشتراكى لكى يستطيعوا تنظيم نشاطهم وتحديد قيمته . هذه الاهداف الاجتماعية هى التى تصبح القوة الدافعة للتقدم فى الدولة الاشتراكية.

وتتخذ الاشتراكية صورا مختلفة ، وتطبق بوسائل مختلفة ، مما يجعل لها معانى متعددة فى مختلف البلاد .

ومن الناس ، بل من الاشتراكيين انفسهم من يطلق الاشتراكية على كل اصلاح اجتماعى يهدف الى رفع مستوى الشعب ، حتى اذا كان لا يتفق مع آراء اصحاب المذاهب الاشتراكية انفسهم .

وسوف أسوق هنا على سبيل المثال بعض تعريفات الاشتراكية لعلماء اشتراكيين معروفين :

يعرف وليام جراهام سمنر الاشتراكية « بانها اى مبدا اواية وسيلة تتخذها الدولة بقصد انقاذ الافراد من المشقات والصعوبات التى يلاقونها فى اثناء نضالهم من اجل البقاء وتنافسهم فى الحياة » .

ويعرفها جيمز بونار بانها « السياسة او النظرية التى ترمى ـ بالعمل الذى تقوم به السلطة الديموقراطية المركزية ـ الى توزيع للثروة افضل من التوزيع الراهن ، وما يترتب على ذلك من تحسين الانتاج » .

وترى من هذا ان تعريف سمنر يدخل فى باب الاشتراكية اى قانون يسن لمكافحة الفقر . كما ان تعريف بونار يدخل فيها الضريبة التصاعدية حتى ان كان تصاعدها طفيفا .

واعود فاكرر ان للاشتراكية الوانا متعددة مما يجعل امثال هذه التعريفات العامة غير المحدودة عديمة القيمة .

ويخلط كثير من الناس ـ حتى الاشتراكيون انفسهم ـ بين الشيوعية والاشتراكية . وقد يكون من المفيد أن نعلم ان الشيوعية مصطلح إقدم عهدا من الاشتراكية . وان الاشتراكية لفظة لم تستعمل فى اللغات الأجنبية بتاتا قبل عام ١٨٠٠ ، ولم تستعمل بمعناها الحديث قبل نهاية الربع الأول من القرن التاسع عشر . فى حين أن تاريخ الشيوعية يرجع الى العصور القديمة ، وان يكن معناها فى تلك العهود يختلف عن معناها اليوم .

فالشيوعية عند بدء ظهورها ولعدة قرون بعد ذلك لم تكن تشير الى نظام اجتماعى شامل وانما كانت تشير الى شيوع امتلاك السلع

المستهلكة بين جماعة من الناس تعمل فى ظل نظـام اجتماعى معين . فالشيوعية التى تنسب الى اسبرطة القديمة ، مثلا لم ، تـكن نظاما اجتماعيا . بل لقد كان النظام الاجتماعى فى اسبرطة فى أساسة نظاما من نظم الرق . ولم تشمل الشيوعية سوى جانب من الطبقة الحاكمة وكانت قبل كل شيء ـ وسيلة من وسائل تعزيز القـوى الحربية فى الحكومة .

ولم تظهر فكرة الشيوعية فى العالم على انها جماعة معينة يشترك كل افرادها فى الامتلاك ـ فتصبح بذلك نظاما اجتماعيا شاملا ـ الا فى مستهل العصر الحديث ، او على التحديد فى عام ١٥١٦ ، وهى السنة التى نشر فيها توماس مور كتابه « المدينة الفاضلة » .

وفى ضوء هذه الحقائق ينبغى ان نتتبع تطـور استعمال لفظة الشيوعية حتى باتت تؤدى مائؤديه فى الوقت الحاضر . فى الفترة التى تقع بين عامى ١٨٣٠ و ١٨٥٠ نشر كثير من الكتاب بحوثا عديدة مستفيضة فى النظام الاشتراكى واعادة بنـاء المجتمـع فى غربى اوروبا . وكان الاشتراكيون الأوائل من اتباع روبرت أوين . وبعد عام ١٨٣٥ توسع الناس فى اطلاق هذا الوصف (اشتراكيين) على جماعات متعددة . ولما عرفت الاشتراكية فى المانيا فى عام ١٨٤٠ سرعان ما اتصف بها كتاب عديدون وطوائف متنوعة ، وأخذوا يخلطون فى استخدام الألفاظ حتى اوشكوا ان يسلبوا حركة الاصلاح والتجديد فى ذلك العهد كل فضائلها ومن ثم فان ماركس وانجلز عندما شرعا ـ مع بضعة رفاق لهما ـ ينظمان حركة سياسية جديدة بعد عـام ١٨٤٠ تحاشيا لفظة « الاشتراكية » واستخدما لفظة « الشيوعية » بدلا منها . وهذا هو مادعاهما الى تسمية العصبة التى الفاها فى عام ١٨٤٧ « بالعصبة الشيوعية » والبيان الذى نشراه فى عام ١٨٤٨ « بالبيان الشيوعى » .

وفى ربع القرن الذى تلا نشر « البيان الشيوعى » شقت الماركسية طريقها بين المدارس اليساوية المنافسة جميعا . وخلال هذه الفترة اختفت الاسباب القديمة التى كانت تدعو الى تجنب استخدام لفظة «الاشتراكية» واخذ الماركسيون يصفون انفسهم بها تدريجا دون تعديل فى اهدافهم او مبادئهم . ونجم عن ذلك ان أصبحت لفظة «الشيوعية » ولفظة « الاشتراكية تستخدمان بمعنى واحد تقريبا . بل ان الاشتراكية تغلبت فى النهاية على نظيرتها وأمست اكثر منها استعمالا . واصبح « البيان الشيوعى » هو البيان الرسمى المعترف به لاهداف الحركة «الاشتراكية» وطرائقها .

هكذا كانت الحال فى السنوات التى سبقت الحرب العالمية الأولى مباشرة . غير ان هناك ـ فوق هذا ـ خطوة تمت فى القرن التاسع عشر يجب أن نسجلها هنا لما كان لها من تاثير هام فى العهد الجديد الذى يبدا بعام ١٩١٤ ـ ذلك ان الحركة الاشتراكية الألمانية قبل عام ١٨٧٥ كانت تنقسم الى حزبين ، ثم اندمجا فى هـذه السنة عينها فى مؤتمر عقد بمدينة جوتا واعلنا برنامجا موحدا عرف فى التاريخ باسم «برنامج جوتا» ولم ينل هذا البرنامج تقرير ماركس وكتب عنه من بيته فى لندن مذكرة

مستفيضة بعث بها الى اتباعه من الالمان ينقد فيها اهم ماجاء به ، ونشرت هذه المذكرة اخيرا فى عام ١٨٩١ وصدرت تحت عنوان « نقد برنامج جوتا » واصبحت من ذلك الحين من الوثائق التاريخية الهامة التى تلقى ضوءا على المذهب الماركسى .

واهمية هذا « النقد » من وجهة نظرنا هنا هى ان ماركس يميز فيه لاول مرة بين مرحلتين من مراحل المجتمع الشيوعى . المرحلة الاولى ــ ويسميها « الاشتراكية » فى مقالات كثيرة ــ هى شكل المجتمع الذى يعقب الراسمالية مباشرة . وتتسم هذه المرحلة بسمات الاشتراكية عند نشأتها الأولى ، فى هذه المرحلة يحتاج العمال ــ وهم الطبقة الحاكمة الجديدة ــ الى ان تحميهم دولتهم (دكتاتورية البروليتاريا) من خصومهم لان الأفق العقلى والروحى للانسان فى هذه المرحلة يظل متأثرا بالافكار والقيم البرجوازية ، وفى هذه المرحلة يقدر دخل الفرد وفقا لما يؤدى من عمل لا وفقا لحاجته ، ولو ان هذا الدخل لم يدفع على اساس الملكية ويرى ماركس ان قوى الانتاج فى الجماعة ــ برغم هذا ــ تتطور بسرعة فى ظل هذا النظام الجديد . وبعد فترة من الزمن تتلاشى القيود التى كان يفرضها ماضى الأمة الراسمالى ، وتدخل الجماعة بعد ذلك فيما يسميه ماركس (مرحلة اعلى فى المجتمع الشيوعى) وهى مرحلة تتلاشى فيها الدولة ، ويسود فيها اتجاه جديد كل الجدة فى تقدير العمل وتمسى فيها الجماعة قادرة على ان تنقش فوق علمها هذا الشعار « من كل على قدر طاقته الى كل على قدر حاجته » اى أن يعمل كل فرد على قدر استطاعته ، ولا يأخذ الا مايكفى حاجته .

ولسنا نزعم ان « نقد برنامج جوتا » كان له اثر كبير عند كتابته او حتى نشره لاول مرة ، لأن لغة « النقد » وطريقة التحليل فيه لم تجتذب الانظار . ولم ينتبه القراء الى ما جاء فى « النقد » من آراء الا « لينين » ، وذلك عندما اصدر كتابه المعروف « الدولة والثورة » قبل ثورة اكتوبر فى روسيا ، واوضح فيه التعبير عن هذه الآراء . ولكى يكون لينين واضحا فيما أراد التعبير عنه تخلى عما كان يسميه ماركس « المرحلة الأولى » و « المرحلة الأعلى » للشيوعية ، واستخدم لفظتى « الاشتراكية » و « الشيوعية » بدلا منهما . ومن ذلك الحين شاع هذان التعبيران بهذين المعنيين فى الاتحاد السوفيتى كما شاع فى جميع فروع الحركة الشيوعية فى العالم طرا . واصبح معنى الشيوعية العام عند الشيوعى المخلص لمبدئه ، شكل المجتمع ــ بعد ما يتخطى دور الاشتراكية ــ الذى تبلغه البشرية فى النهاية حينما تتغلب على ما خلفه الماضى من نظام الطبقات والتنازع بينهما .

— ٢ —

ما تهدف اليه الاشتراكية

يتبين مما سبق ان الشيوعية نظام خيالى لم يتحقق بعد ، وهى لا تزال فى الدور النظرى ، ولا يؤمن بها الا النفر القليل . ونحن فى الجمهورية العربية المتحدة لا نتطلع اليها ولا نفكر قط فى تطبيقها ، وانما نحن نؤمن بالاشتراكية ونحاول عن سبيلها ان ننهض بالمجتمع العربى وأن نهزم فلول الراسمالية التى لم يعد يتمسك بها الا الرجعيون والانتهازيون .

وحقيقة الصراع القائم بين الراسمالية المنهزمة والاشتراكية المتقدمة الظافرة اختلاف فى القيم . اذ يعتبر الراسماليون القيم المادية مقياسا اساسيا للتقدم ، اما الاشتراكيون فيودون أن يحققوا فى مجال الاقتصاد المثل الانسانية العامة التالية وهى : المساواة والحرية والاخاء .

ليس من شك فى أن الاشتراكية تهتم بتحقيق المساواة . غير أن زعماء الاشتراكية يفطنون الى أن الناس لا يتساوون فى قدراتهم ، كما انهم يعيشون فى ظروف شخصية مختلفة من حيث الصحة والأسرة والاستعداد . وهم ايضا لا يتفقون فى أذواقهم وأمزجتهم وميولهم . المساواة لاتعنى التماثل التام بين الافراد ، ولا يجوز لأى مجتمع من المجتمعات ان يهمل الفوارق الفردية بين الناس . ومن ثم فان الاشتراكيين لايهدفون الى ازالة الفوارق التى رسمتها الطبيعة او فرضها القدر . انما يوجه أصحاب المبدأ الاشتراكى نقدهم الى الفوارق الطبقية التى يقيد الانسان بها نفسه بنفسه .

وتطبيق مبدأ المساواة بهذا المعنى ليس بالأمر الهين اليسير كما يبدو ، ذلك لأن الفرد يعتمد فى حياته على أمرين : أولهما الصفات الشخصية التى يتميز بها ، وثانيهما الفرص التى تتاح له . والمجتمع لايمكن أن يتحكم فى صفاته ، وانما يتحكم فى الفرص التى يتيحها له . وهنا يتحتم على المجتمع أن يطبق مبدأ المساواة — وهو مايعرف بتكافؤ الفرص : فرص التعلم والعمل والكسب والفراغ ، وغير ذلك مما يعد من واجبات المجتمع ازاء الافراد دون تمييز بينهم .

وليس معنى تكافؤ الفرص ان نفتح أبواب التعلم والعمل للجميع ، فيدخلها القادرون بالطبيعة ، ولا يجد المتخلفون لهم مكانا يضعون فيه أقدامهم . انما معناه ان نتيح الفرصة أيضا للعاجز والمتخلف فنهيىء له المدرسة التى تتفق ومواهبه والعمل الذى يتلاءم مع استعداده .

وبديهى ان ازالة الفوارق الطبقية تمكن المجتمع من اقامة المساواة على اساس القدرات الطبيعية لاعلى اساس مستويات الاسرات والطبقات والقدرات المالية .

وكما ان المجتمع ينبغى له أن يتيح للناس فرصا متكافئة فى التعلم والعمل ، فكذلك من واجبه ان يسوى بين الناس فى فرص الاستهلاك ، وفى نصيب الأفراد من السلع والخدمات . وبديهى أن النظام الراسمالى الذى من شأنه أن يقسم الناس الى طبقة تملك الثروة واخرى تكسب بعرق جبينها يهيىء بحكم نشأته فرصا للأثرياء لايجدها العمال المأجورون

ومن الطبيعى انيثور العمال على هذا النظام المتعسف الظالم فيطالبوا برفع الأجور وضمان العيش للمسن والمريض والمتعطل بغير ارادته . فكان الضمان الاجتماعى خطوة اولى نحو العدالة الاجتماعية التى تحقق للمرء كسبا يقدر عمله ؛ اذ ليس من المعقول أن يتساوى فى الدخل مساواة مطلقة من يعمل كل وقته ومن يؤثر الفراغ على العمل . انما المساواة فى الاجور حق لمن يؤدون اعمالا متساوية فى الجهد والوقت .

ومهما يكن من شيء فان فوارق الدخل لاتهم كثيرا اذا كانت يسيرة ولا تقف عائقا فى سبيل استمتاع الفرد بالتراث الحضارى الذى يتمتع به الآخرون أو فى سبيل اتباع اسلوب فى العيش يشترك فيه الناس جميعا

ومن ثم كان من الضرورى أن تتحرر الخدمات الاجتماعية — فى التعليم والصحة — مما كان يلازمها من تمييز بين الطبقات . فيجب أن يدرس كل طفل المنهج الدراسى الذى يدرسه غيره من الاطفال وأن يستمتع كل فرد بالعناية التى يتمتع بها الآخرون . كما يجب أن تسمو هذه الخدمات عن مجال الاعتبارات التجارية .

وهناك فئة اخرى من الخدمات الاجتماعية يقصد من ورائها الى اصلاح العيوب الفردية التى تعزى الى الظروف أو الطبيعة ؛ وتتمثل فى الاعانات العائلية والمعاشات التى يكون الغرض منها مواجهة الظروف القاسية عندما لايتمتع العامل الكادح من أن يكسب من عمله مايكفيه . كما تتمثل ايضا فى جميع الخدمات الخاصة التى يقصد بها تعويض النكبات أو الأزمات التى تفرضها الطبيعة .

وفى تحقيق هذا النوع من المساواة تسير الدول الاشتراكية ؛ وتسير جمهوريتنا العربية المتحدة .

وكما ان تكافؤ الفرص فى الاستهلاك هدف من أهداف الاشتراكية ؛ فكذلك مبدأ المساواة بين المنتجين ؛ وقد كسب المجتمع الاشتراكى الجولة الاولى فى هذا المضمار ؛ فاكتسب العامل حقه فى العمل ، وفى ظروف صحية ملائمة ، وفى تحديد ساعات العمل ؛ وحمايته من تحكم صاحب العمل فيه . وبقى أن نحقق للعامل اداء العمل الذى يلائمه ويعبر فيه عن نفسه ؛ وان يتساوى فى وضعه كانسان مع كل من صاحب السلطة والادارة فى العمل . وقد حققت الجمهورية العربية المتحدة هذا

الهدف الى حد كبير حينما اتاحت للعامل ان يشترك فى مجالس الادارة ، بل حينما وضعت على رأس وزارة العمل وزيرا من العمال .

ولا تهتم الاشتراكية بتحقيق المساواة بين الافراد فحسب ، بل تهتم كذلك وبدرجة قصوى بكفالة الحرية للافراد . ولما كانت الحرية اغلى مايملك الانسان فقد أصر الاشتراكيون على توزيعها توزيعا عادلا ، بحيث لاتصبح حكرا لاقلية من الناس . وقد يقول أنصار الراسمالية : ان النظام الراسمالى يتيح للمستهلك حق اختيار السلع ، كما يتيح للمنتج حق اختيار نوع العمل الذى يرغب فيه ، وقد يقول انصار الراسمالية ان المستهلك يستطيع ان يدخل اى محل يشاء ويشترى مايريد ، وان المنتج يستطيع ان يذهب الى ميدان الاعمال ويبحث عن الوظيفة التى يختارها وليس هناك قانون يقيده ، فلماذا اذن نطلب المزيد من الحرية وقد حصلنا على الحرية التى تتيح لنا حق الاختيار .

غير ان العمال الاشتراكيين فى الرد على ذلك يقولون : ماجدوى التمتع بحرية الانفاق اذا كان كيس النقود فارغا ؟ وما جدوى القدرة على الانتقال من عمل الى آخر اذا كان المرء يحمد الله اذا هو استطاع ان يجد اى نوع من انواع العمل ؟ ماجدوى هذا حين يحرم المرء من التعليم أو الموارد التى تكفل له الوظيفة التى يريدها لنفسه حقا . ولا عجب اذن ان تعترض الحركة العمالية على هذا الدفاع الراسمالى : لان هذه الحرية التى تزعمها الراسمالية كانت من حق الاغنياء وحدهم وتحاول الاشتراكية ان تحرر الافراد من قيود الفاقة ومن الخضوع لضرورة القيام بأعمال لاتلائمهم ولا يستطيعون فيها ان يعبروا عن انفسهم تعبيرا صادقا .

وتتوقف حرية الفرد كمستهلك على مدى ما يحصل عليه من السلع والخدمات ، تزداد حريته كلما توافرت هذه السلع والخدمات ، وكلما اصبح من السهل الحصول عليها .

ومن لم يهتم النظام الاشتراكى بمضاعفة الانتاج وبالتنمية الاقتصادية وفقا لخطة مرسومة

ولسنا نعنى بالخدمات مجرد الضرورى الاساسى منها لحياة الانسان فحسب ، من مأكل وملبس ومسكن . وانما نعنى ايضا تلك الخدمات الممتازة التى كانت فى ظل النظام الراسمالى وقفا على الاثرياء وحدهم كالحدائق والملاعب والمكتبات العامة والجامعات والمعاهد ، ولا يستطيع افراد الشعب العاديون الاستمتاع بهذه الخدمات بغير معونة المجتمع .

واذا كانت كفالة الحرية للمستهلكين لم تفهم حق فهمها فان كفالة الحرية للمنتجين لم تكد تفهم على الاطلاق ، فقد اعتبرت الراسمالية ان هناك حرية كافية اذا امكننا ان نقول : ان امام كل فرد حرية الاختيار بين الوظائف التى يمكن ان يحصل عليها .

بيد ان حرية الاختيار هذه ليست سوى اسطورة ، اذ يعتبر العمال انفسهم ــ بغض النظر عن الانتقاء والاختيار ــ محظوظين اذا هم حصلوا

على اى عمل مهما يكن كريها ، وحتى حينما تتوافر الوظائف تقـل من العمال من يمكنه تدريبه من الامل فى شغل مايجذبه منها .

ومن ثم فقـد تجاوز الاشتراكيون هذه الحـدود واصروا على ان الاختيار لن يكون حرا فعلا الا حينما لايقترن بالخوف من التعطـل او بنقص فى فرص التعلم . ويتساءل قليل من الناس عن مـدى الحرية التى يتمتع بها الفرد فى وظيفته بعد حصوله عليها ، وهل تسحق الوظيفة شخصيته او تنميها ، وقلما كان ينظر الى هذا الضرب من ضروب الحرية على انه من واجبات المجتمع ، اذن فماذا تعنى الحرية فى العمل ؟ انهـا تعنى اتاحة الفرصة للفرد لكى يزاول العمل الذى يستطيع فيه ان يعبر عن نفسه ، فاذا كان هذا العمل يتطلب مهارة او حصافة او مسئولية ، واذا كان يثير الاهتمام ، فهو اذن يهيىء الفرصة للتعبير عن النفس .

ولا بد ايضا أن يشعر العامل بقيمة عمله واحترام مركزه فذلك مما يبعث فى نفسه الشعور بالاهمية والحرية .

ومن سوء الحظ أن التقدم الفنى المستمر فى مجال الصناعة كاد ان يحول العامل الى جزء من الآلة فاقد الشخصيـة ، فاقد الحرية ، كمـا اقتضى وجود هيئة كبيرة للمراقبة والادارة تصدر الاوامر للعمال الذين يقفون فى أدنى السلم ومن ثم نرى الاصلاح الاشتراكى يهتم بتثقيـف العامل حتى يكون على وعى بنتائج العمل الذى يسهم فيه . وحتى يكون فى مجال عمله صاحب رأى مسموع لا مجرد آلة تطيع .

ان ماحققـه العمال فى ظل النظام الاشتراكى من اقامة العـدالة الاجتماعية وايجاد فرص متكافئة امام الافراد ومساواتهم فيما يخططه المجتمع لهم من خدمات وكفالة الحرية لهم فى الاستهلاك والانتـاج كل ذلك كان من باب الحقوق التى يجب أن يقابلها قدر من الواجبـات على العامل أن يؤديه . فعلى العمال أن يضاعفوا الجهود فى العمـل ، وأن يدفعوا نصيبهم فى الضرائب . كما أن عليهم احترام مصـالح الآخرين والانصاف فى المعاملات اليومية ، ورعاية راحـة غيرهم من الناس . ولا يمكن أن يفصـل القانون كل هذه الواجبات وانما ينبغى أن يحس العامل بالمسئولية المشتركة فى المجتمع وبدافع الاخوة الصادقـة ازاء جميـع المواطنين ، وأن يشعر بنوع من القرابة يمتد إلى ماوراء حدود الأسرة .

ولقد كانت الراسمالية موضع الانتقاد والطعن لا للمظالم التى تنطوى عليها فحسـب ـ ولكن لانها تقسم المجتمع الى طبقات ، وتثير الناس ضد جيرانهم ، بل انها قادت ضحاياها الى الثورة ، ولم يعـد هؤلاء الضحايا يحسون بالولاء الا ازاء زملائهم فى التضحية . على حين نشأت الاشتراكية ـ على النقيض من ذلك ـ من مجرد الاعتقاد بأنه من الممكن اقامة مجتمع يجد المرء فيه متعة فى خدمة المجموع ، بعد مايتحرر من ضرورة النضال والمنافسـة فى سبيـل البقاء ومن وقوعه فريسة للظلم الاجتماعى .

كانت هذه دائما هى العقيدة الاشتراكية ، ولكنا نتناساها احيـانا فى غمـار النضـال اليومى فى سبيـل زيادة الامكانيات المادية الزائلة ـ ولقد آن الأوان لكى نذكر انفسنا بهذا المبدأ من جديد .

ولقد مضى اليـوم الذى يمكن للعمال فيه أن يتحدثوا عن حقوقهـم فحسـب ، فهم يعلمون أنه من الواجب عليهم قبول الالتزامات أيضـا حتى يحققوا مايجب ان يصبوا اليه من زيادة الانتـاج ورفع مستـوى المعيشة . وحان الوقت لكى يدرك الموظف والعامل ضرورة الحرص على المنافع العامة وحسـن استخدام الخدمات التى يقدمها له المجتمع . ومن المهم هنا ان نذكر انه فى ظروف العمل الاشتراكى الجديد لابد للمدير والعامل على السواء من توفر النزاهة والاخلاص وحسن المعاملة وطيب السلوك مع جميع الزملاء . فقـد بات العمل مشتركا ولا يمكن أن يصل الى حد الاتقان الا اذا اخلص له الجميع .

والشعور بالمسئولية والمساهمة بالرأى الايجابى وانعـدام السلبية هى من الواجبات الكبرى التى يحتمها المجتمع الاشتراكى على جميع الافراد ، اذ أن المجتمع الجديد اسرة واحدة ، لابد ان تنتقل اليه مشاعر الاخوة والقربى .

- ٣ -
الاشتراكية هى الحل لازمة المجتمع

لعلى اوضحت فيما سبق أن اكثر ماكان يعانيه المجتمع من تفكك بين افراده وسوء علاقة بين الغنى والفقير او الحاكم والمحكوم ، انما كان منشؤه النظام الراسمالى البغيض الذى كان يقسم الناس الى طبقات ويكفل لطبقة من المزايا مالا يكفله للاخرى . فكان لابد من تحطيم هذا النظام البالى العتيق والاستعاضة عنه بنظام جديد أساسه عدم التمييز بين الطبقات ، بل ازالة الفوارق بينها بتاتا ، والاشتراك فى العمل والمسئولية ، وتحقيق الحرية والاخاء والمساواة للجميع - ذلك النظام الجديد هو « الاشتراكية » التى تتخلص من تحكم راس المال ولا تسير نحو الشيوعية المتطرفة التى لاتعترف بنفوذ الحكم وضرورة التخطيط لصالح المجتمع .

واود فى هذه الفقرة من الكتاب ان افرق بين الماركسية المادية والاشتراكية الاجتماعية بصفة خاصة ، فان أهم مايعيب الماركسية هو انها تعتقد ان الاهتمام بالكسب المادى هو اقوى الدوافع عند الانسان ، فى حين ان الاشتراكية تؤمن بان اشراك العامل فى الادارة بجانب اشتراكه فى ربح العمل هو الحل الوحيد لزوال الفوارق بين الطبقات وربط العامل بالعمل .

فالاشتراكية الصحيحة هى التى تهدف الى اعادة تنظيم الجهاز الاقتصادى والاجتماعى من أساسه وتوجهه نحو تحرير الفرد من استخدامه كوسيلة لاغراض ليست نابعة من نفسه وعقيدته ، كما تهدف الى خلق نظام اجتماعى يشتد فيه التماسك البشرى وتزداد فيه القدرة على الانتاج. والاشتراكية الماركسية تقوم على أساس فرضين اثنين : اشتراكية وسائل الانتاج والتوزيع ، ومركزية الاقتصاد وتخطيطه ، ولم يشك ماركس والاشتراكيون الاوائل فى أن تحقيق هذه الاغراض يتبعه حتما التحرر الانسانى لجميع البشر من الحياة التى لايعيشون فيها طبقا لحاجاتهم الطبيعية ، كما يتبعه انشاء مجتمع لا طبقى على اساس الأخوة والعدالة ، وكل مايلزم لهذا الانتقال هو - فى رأيهم - أن تظفر الطبقة العاملة بالسلطان السياسى ، أما بالقوة أو بالانتخاب ، وأن تحول الصناعة الى النظام الاشتراكى وتقوم بتخطيط الاقتصاد ، غير أن التجربة قد دلت على أن الاقتصاد الاشتراكى المخطط - من الناحية الاقتصادية البحت - يمكن أن يؤدى وظيفته بكفاية ، ولكنه ليس البتة شرطا كافيا لخلق مجتمع حر أخوى لايعيش فيه المرء تابعا لغيره بل سيدا لنفسه .

فالاشتراكية الماركسية التى تقوم على اساس إقتصادى بحت

لاتؤدى الى المعانى الانسانية النبيلة ـ معانى المساواة والحرية والاخوة ـ التى هى من الاهداف الأساسية فى حياة الانسان .

ولكى لتحقق هذه الأهداف ينبغى لنا الا ننظر الى الاشتراكية كما طبقتها روسيا أو كما نفذها حزب العمال فى بريطانيا ، وينبغى لنا ان نتطلع الى اشتراكية جديدة تتخلص من النظر المادى البحت الى حياة الانسان وتهتم بمركز العامل الاجتماعى وبعلاقته الاجتماعية بغيره فى المصنع وبزملائه فى العمل ـ وبالعامل نقصد كل من يعيش بعمله دون كسب اضافى مصدره استغلال الآخرين ـ وينبغى ان يكون الهدف من الاشتراكية تنظيما صناعيا يكون فيه كل شخص عاملا مساهما ايجابيا مسئولا ، ويكون فيه العمل جذابا ذا معنى ، ولا يستخدم فيه رأس المال العمل . وانما يستخدم العمل رأس المال . وأورد فيما يلى نصا منقولا عن كتاب « معنى الحرية الصناعية » لمؤلفه « كول » لكى نعطى للقارىء فكرة عامة عن المبادىء التى ينطوى عليها التفكير الاشتراكى الحديث الذى يكاد يجمع عليه اليوم كل باحث اشتراكى .

« ان الاصرار القديم على ضرورة الحرية صحيح فى اساسه ، بيد ان هذا الاصرار قد تلاشى اليوم لانه كان ينبعث من الراى القائل بان الحرية تتحقق بتحقق الحكم الذاتى من الناحية السياسية ، ولكن الصورة الذهنية الجديدة عن الحرية اوسع من ذلك مدى ، انها تشمل النظر الى الانسان لا بوصفه مواطنا فى دولة حرة فحسب ، ولكن بوصفه كذلك شريكا فى النظام الصناعى ، ان المصلح البيروقراطى ، عندما يوجه كل اهتمامه الى الجانب المادى من الحياة وحده ، انما يعتقد فى مجتمع يتالف من افراد كالآلات ، يتوافر لهم الطعام والماوى والملبس ، ويعملون لآلة اكبر ، وهى الدولة .. اما هذا واما الجوع والعبودية ، ان الحرية الحقيقية ، وهى هدف الاشتراكية الجديدة ، تؤكد حرية العمل والحصانة من الضغط الاقتصادى ، وذلك بمعاملة الانسان كانسان .

« الحرية السياسية وحدها وهم فى الواقع ، ان الرجل الذى يعيش فى خضوع اقتصادى ستة ايام ـ بل سبعة ـ فى الاسبوع لايتحرر لمجرد تأشيرة على تذكرة الانتخاب مرة كل خمس سنوات . واذا كان للحرية أى معنى عند الرجل العادى فلا بد أن يشمل هذا المعنى الحرية الصناعية . والى ان ينظر الرجال الى انفسهم اثناء العمل كاعضاء فى جماعة من العمال تحكم نفسها بنفسها ، فلا بد من بقائهم اذلاء مهما يكن النظام السياسى الذى يعيشون فى ظله ولا يكفى زوال العلاقة السيئة بين الاجير المستعبد وصاحب العمل المفرد .. ان الحكم الذاتى فى الصناعة لايتمم الحرية السياسية فحسب ، بل يمهد لها كذلك .

« الانسان مكبل بالاغلال فى كل مكان ، ولن تتحطم اغلاله حتى يحس أنه مما يحط من قدره أن يكون أسيرا سواء للفرد أو للدولة ، ان مرض المدنية ليس هو الفقر المادى الذى يعانيه الكثيرون بمقدار ماهو انهيار روح الحرية والثقة بالنفس ، ان الثورة التى سوف تحرر العالم لن تنشأ عن الخير الذى يصيبه العامل من رفع مستواه المادى ، ولكنها

تنشأ من ارادة الحرية ، لابد ان يعمل الناس معا وهم على تمام الوعى بأن كلا منهم يعتمد على الآخر وانهم يعملون لانفسهم ، ولا بد ان ينالوا حريتهم بالأصالة عن انفسهم ، لا هبة تهبط عليهم من أعلى .

« فالاشتراكيون » اذن يجب ان يناشدوا العمال لا بقولهم « ان الفقر ممقوت . وعليكم ان تعينوا على رفع شان الفقير » ولكن بقولهم « ليس الفقر الا دليلا على الاستعباد ، ولعلاجه ينبغى لكم ان تكفوا عن العمل لغيركم ، ويجب ان تثقوا فى انفسكم » . وسيبقى رق استئجار الناس مادام هناك رجل ـ او هيئة ـ سيد على الناس ، ويزول هذا الرق حينما يتعلم العمال ان يضعوا حريتهم فوق راحتهم ، يجب ان يصبح الرجل العادى اشتراكيا لا لكى يحصل على « حد ادنى من الحياة المتمدنة » ولكن لأنه يشعر بالخجل من الرق الذى يخضع له هو وزملاؤه ولأنه مصمم على انهاء النظام الصناعى الذى يجعلهم عبيدا ارقاء .

« فما هى اولا طبيعة المثل الأعلى الذى يجب ان يهدف اليه العمل ، وما معنى « التحكم فى الصناعة » الذى يطالب به العمال ؟ يمكن تلخيص الاجابة عن هذين السؤالين فى كلمتين اثنتين « الادارة المباشرة » فان واجب ادارة العمل ادارة فعلية ينبغى ان يعهد به الى العمال المشتغلين بالعمل نفسه ، ويجب ان يكون للعمال نصيب من تنظيم الانتاج والتوزيع والتبادل ، يجب ان يظفروا بالحكم الذاتى فى الصناعة ، مع حق انتخاب موظفيهم ، ويجب ان يفهموا وان يديروا كل اجهزة الصناعة والتجارة المعقدة ، يجب ان يكونوا الوكلاء المفوضين عن الجماعة فى الميدان الاقتصادى » .

ويقول اريك فروم فى كتابه « المجتمع السليم » :

« دلت التجارب العملية على ان اشتراك العامل فى توجيه العمل تزيد من حبه له وتضاعف من انتاجه . وان الترفيه عن العامل والاقلال من ساعات العمل لايحبب العامل فى عمله بمقدار ما يحببه فيه اشتراكه فى ادارته . ان المرض النفسى والملل وقلة الانتاج لا تنشأ عن رقابة الناحية الفنية فى العمل ، وانما تنشأ عن انفصال العامل نفسانيا عن مجموع ظروف العمل من الناحية الاجتماعية . وبمجرد ما تقل حدة الانفصال باشراك العامل فى شىء له عنده معنى وله فيه صوت مسموع ، تتغير طريقة استجابته للعمل كلية ، بالرغم من انه يؤدى نفس العمل من ناحيته الفنية ..

« ولا يمكن ان يكون العامل مساهما فعالا مهتما مسئولا الا اذا كان له اثر فى القرارات التى لها علاقة بظروف ما يخصه من عمل فى المشروع ، وظروف المشروع بأسره . ان شعور العامل بانفصاله نفسيا عن العمل لا يمكن التغلب عليه الا اذا لم يكن مستخدما لرأس المال ، واذا لم يكن خاضعا للاوامر تصدر له من أعلى . ولا يكون ذلك الا اذا امسى شخصا مسئولا يستخدم رأس المال . وليس المهم فى هذا الصدد ملكية أدوات الانتاج وحدها ، وانما المهم هو المساهمة فى الادارة واصدار القرارات . والمشكلة هنا ـ كما هى الحال فى الميدان السياسى ـ هى تجنب خطر

الفوضى التى ينعدم فيها التخطيط المركزى والقيادة . ولا يتحتم ان يكون الخيـار بين الادارة المركزة المتسلطة وادارة العمال المفككة التى لا تسـير على خطة مرسومة . انما الحل الموفق هو اندمـاج المركزية باللامركزية فى الادارة بدرجات معقولة . فتصـدر القرارات من اعلى الى اسفل ، كما توجه من اسفل الى اعلى .

« ان مبدأ الادارة المشتركة ومساهمة العمال معناه الحد الشديد من حقوق الملكية . ان مالك المشروع ـ او مالكيه ـ يجب أن يكون لهم الحق فى نسبة معقولة من الربح لما لديهم من اسهم فى راس المال ، ولكن يجب الا يكون لهم الحق فى زيادة التآمر على الناس الذين يمكن لراس المال هذا أن يستأجرهم . وينبغى لهم ـ على الاقل ـ ان يشركوا معهم فى هذا الحق أولئك الذين يعملون فى المشروع . وفيما يتعلق بالشركات الكبرى نجد فى الواقع أن حملة الأسهم لايباشرون فعلاً حقوق ملكيتهم باصدار القرارات . واذا ماشارك العمال حـق اصدار القرارات مـع الادارة ، فان الدور الفعلى الذى يلعبه حملة الأسهم لا يتغير تغيرا يذكر ، لانهم ـ على اية حال ـ لايهتمون بالاشتراك مع الادارة فى التوجيه . ان اصـدار قانون بحتم ادخال نظام الادارة المشتركة معناه الحد من حقوق الملكية ، ولكنه لايعنى البتة اى انقلاب ثورى فى هـذه الحقوق . ومن رجال الاقتصاد من يقترح تحديد الربح الذى يتناوله المساهمون على ان يوزع باقى الارباح على العمال ، ومنهم من يقترح ان يشترى العمال نصيبا من الاسهم يكفل لهم اغلبية الاصوات فى الادارة . وهناك اقتراح آخر مؤداه ان تشترى النقابات اسهما كافية فى المشروعات التى تمثل هذه النقابات عمالها ، وذلك للسيطرة على ادارة هـذه المشروعات . ومهما تكن الطريقة التى تتبع فهى طريقة تطورية ، تتابع الاتجاهات فى علاقات الملكية القائمة فعلا ، وهى وسيلة فقط لغاية معينة ، وتلك الغاية هى تمكين الناس من العمل من اجل هدف له معنى بطريقة لها هى ايضا معناها ، فلا يكونون مجرد حملة لسلعة ـ هى جهدهم البدنى ومهارتهم ـ سلعة تشترى وتباع كاية سلعة اخرى .

« ويجب عنـد اشتراك العمال فى ادارة العمل الا تتكون لديهم عصبية تفسـد الغرض من هـذا الاشتراك ، ويجب الا يتكون لديهم احساس « الفريق » الذى يرى ان من واجبه ان يهزم خصمه ، فهـذا شعور انانى غير اجتماعى ...

« ونحن حين نؤكد ضرورة الادارة المشتركة بدلا من الاكتفاء بالعمل على تعديل حقوق الملكية ، وتركيز اهتمامنا فيه وحده ، لانقصـد ان قدرا معينا من التدخل المباشر للدولة واخضاعها لنظام الاشتراكية ليس ضروريا .. »

- ٤ -
الاشتراكية فى الميثاق

لعلى استطعت فى الصفحات السابقة من هذا البحث ان ارسم للقارىء الخطوط العريضة لنظرية الاشتراكية وتطبيقاتها فى الاقتصاد والسياسة . وانتقل الآن الى الحديث عن الاشتراكية كما وردت فى الميثاق الوطنى الذى قدم مشروعه الرئيس جمال عبد الناصر للمؤتمر الوطنى فى شهر مايو من عام ١٩٦٢ .

وسيتبين للقارىء أن الرئيس فى مشروعه قد الم بكل اهداف الاشتراكية ، ولم يتقيد فيها برأى بعينه أو بنظرية بذاتها . بل طبق الاشتراكية على مجتمعنا تطبيقا سليما ملهما ، مستوحيا تاريخنا وظروفنا .

ينص الميثاق فى الباب الأول منه على أن ثورتنا الاصيلة التى اندلع لهيبها فى عام ١٩٥٢ « هى التى مكنت الشعب المصرى وهو يتجه بكل جهوده الى الانتاج ان يتأكد اولا من سيطرته الكاملة على كل أدوات الانتاج » .

« وفى نفس الوقت أيضا فان الشعب المصرى ابان نضاله ضد الاستعمار ، كذلك ابان نضاله ضد محاولات الرأسمالية ان تستغل الاستقلال الوطنى لخدمة مصالحها تحت ضغط احتياجات التنمية فى نفس هذا الوقت فان الشعب المصرى رفض دكتاتورية اى طبقة من الطبقات . وصمم على أن يكون تذويب الفوارق بين الطبقات هو طريقه الى الديمقراطية الكاملة لجميع قوى الشعب العاملة . وفى نفس الوقت أيضا فان الشعب المصرى تحت ظروف هذه المعارك الثورية المتشابكة المتداخلة كان مصرا على ان يستخلص للمجتمع الجديد الذى يتطلع اليه علاقات اجتماعية جديدة تقوم عليها قيم أخلاقية جديدة وتعبر عنها ثقافة وطنية جديدة .

« لقد عبر الشعب المصرى .. مراحل التطور بحيوية وشباب مجتازا المسافة الشاسعة من رواسب مجتمع اقطاعى بدأ فيه عصر الرأسمالية الى المرحلة التى بدأ فيها التحول الاشتراكى بدون اراقة دماء » .

وهذا الانتقال من النظام الاقطاعى الذى كان يسيطر فيه رأس المال الى النظام الاشتراكى الذى يعيد الأرض الى زارعيها ويجعل للعامل نصيبا فى ربح المصنع وفى ادارته ، لم يكن ليتم لولا أن أتاح الله لهذا البلد زعيما استطاع أن يدرك مطالب الشعب وأن يعبر عنها فى ثورة لم يكن منها مناص ، وأن يطبقها لصالح المجموع لا لصالح الأفراد .

فان عهودا طويلة من العذاب والامل بلورت فى نهاية المطاف اهداف النضال العربى ظاهرة واضحة ، صادقة فى تعبيرها عن الضمير الوطنى للامة ، وهى .. الحرية .. والاشتراكية .. والوحدة .

بل ان طول المعاناة من اجل هذه الاهداف كاد يفصل مضمونها ويرسم حدودها .

« لقد اصبحت الحرية الآن تعنى حرية الوطن .. وحرية المواطن ، واصبحت الاشتراكية وسيلة وغاية . هى الكفاية والعدل » .

ولتحقيق هذه الحرية كان لابد من الثورة ؛ والعمل الثورى الصادق طبقا للميثاق لايمكن ان يكمل بغير سمتين اساسيتين :

اولاهما : شعبيته ..

وثانيتهما : تقدميته .

والاشتراكية هى الترجمة الصحيحة لكون الثورة عملا تقدميا . فان الاشتراكية هى كما ذكرنا اقامة مجتمع الكفاية والعدل .

ومن ثم فان الديمقراطية والاشتراكية تصبحان امتدادا واحدا للعمل الثورى . واذا كانت الديمقراطية هى الحرية السياسية ، فان الاشتراكية هى الحرية الاجتماعية ؛ ولا يمكن الفصل بين الاثنين . انهما جناحا الحرية الحقيقية وبدونهما او بدون اى منهما لاتستطيع الحرية ان تحلق الى آفاق العدل المرتقى ..

ولا معنى للديمقراطية السياسية أو الحرية فى صورتها السياسية من غير الديمقراطية الاقتصادية او الحرية فى صورتها الاجتماعية .

ومن الحقائق البديهية التى لاتقبل الجدل ان النظام السياسى فى بلد من البلدان ليس الا انعكاسا مباشرا للأوضاع الاقتصادية السائدة فيه وتعبيرا دقيقا للمصالح المتحكمة فى هذه الاوضاع الاقتصادية .

فاذا كان الاقطاع هو القوة الاقتصادية التى تسود بلدا من البلدان فمن المحقق ان الحرية السياسية فى هذا البلد لا يمكن ان تكون غير حرية الاقطاع . انه يتحكم فى المصالح الاقتصادية ويملى الشكل السياسى للدولة ويفرضه خدمة لمصالحه .

وكذلك الحال عندما تكون القوة الاقتصادية لراس المال المستغل ..

وكان لابد لسيادة الاقطاع المتحالف مع رأس المال المستغل على اقتصاديات الوطن أن تمكن لهما طبيعيا وحتميا من السيطرة على العمل السياسى فيه وعلى اشكاله وعلى ضمان توجيهها لخدمة التحالف بينهما على حساب الجماهير واخضاع هذه الجماهير بالخديعة او بالارهاب حتى تقبل او تستسلم .

وإذن فلكي تتحقق للجماهير حريتها لابد من تحول اقتصاديات البلاد من نظام الاقطاع ورأس المال الى النظام الاشتراكي . عندئذ تتحقق للوطن حريته السياسية وحريته الاجتماعية معا .

والحرية الاجتماعية طريقها الاشتراكية ، ولا يمكن ان تتحقق الا بفرصة متكافئة امام كل مواطن فى نصيب عادل من الثروة الوطنية .

وذلك لايقتصر على مجرد اعادة توزيع الثروة الوطنية بين المواطنين . وانما هو يتطلب أولا وقبل كل شيء توسيع قاعدة هذه الثروة الوطنية . بحيث تستطيع الوفاء بالحقوق المشروعة لجماهير الشعب العاملة . وذلك معناه أن الاشتراكية بدعامتيها من الكفاية والعدل هى طريق الحرية الاجتماعية .

والحل الاشتراكي لمشكلة التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى مصر لاحراز التقدم لم يكن فرضا اختياريا وانما كان حتمية تاريخية فرضها الواقع وفرضتها الآمال العريضة للجماهير كما فرضتها الطبيعة المتغيرة للعالم فى النصف الثانى من القرن العشرين .

ومن النتائج المحققة للتطبيق الاشتراكي ضرورة سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج ، ولا تستلزم هذه السيطرة تأميم كل وسائل الانتاج ولا تلغى الملكية الخاصة ولا تمس حق الارث الشرعى المترتب عليها ، وانما يمكن الوصول اليها بطريقين :

اولهما ــ خلق قطاع عام وقادر يقود التقدم فى جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية .

ثانيهما ــ وجود قطاع خاص يشارك فى التنمية فى اطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال .

على أن تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعين مسيطرة عليهما معا .

ان ذلك الحل الاشتراكي هو الطريق الوحيد الذى يمكن ان تتلاقى عليه جميع العناصر فى عملية الانتاج على قواعد علمية وانسانية تقدر على مد المجتمع بجميع الطاقات التى تمكنه من ان يصنع حياته من جديد وفق خطة مرسومة مدروسة وشاملة .

ان التخطيط الاشتراكي الكفء هو الطريقة الوحيدة التى تضمن استخدام جميع الموارد الوطنية ــ المادية والطبيعية والبشرية ــ بطريقة عملية وعلمية وانسانية لكى تحقق الخير لمجموع الشعب وتوفر لهم حياة الرفاهية .

انه الضمان لحسن استخدام الثروات الموجودة والكامنة والمحتملة ، ثم هو فى الوقت ذاته ضمان توزيع الخدمات الأساسية باستمرار ورفع مستوى مايقدم منها بالفعل ومد هذه الخدمات الى المناطق التى افترسها الاهمال والعجز نتيجة لطول الحرمان الذى فرضته أنانية الطبقات المتحكمة المستغلة على الشعب المناضل .

ويجب ان نقع على القطاع العام الذى يملكه الشعب بمجموعه الجزء الاكبر من الخطة ضمانا لحسن تنفيذها ولكى تعود فائدتها حتما على المجموع ، وقد كانت قوانين يولية ١٩٦١ محققة لكل هـذه الاتجاهات ، فهذه القوانين بالعمل الاشتراكى العظيم الذى رسمته تعد بمثابة اكبر انتصار توصلت اليه قوة الدفع الثورى فى المجال الاقتصادى سوا على مجال الانتاج عموما او فى مجال الصناعة او التجارة او المال أو المجال العقارى ؛ أن هـذه القوانين ــ امتدادا لمقدمات سبقتها ــ كانت جسرا عبرته عملية التحول نحو الاشتراكية بنجاح منقطع النظير .

ان قوانين يولية المجيدة والطريقة الحاسمة التى تمت بها والجهود الموفقة الباسلة التى بذلها مئات الألوف من ابنـاء الشعب العاملين فى المؤسسات التى انتقلت ملكيتها الى الشعب بهذه القوانين فى الفترة الحرجة التى اعقبت عملية التحول الواسعة المـدى قد مكنت من حفظ الكفاية الانتاجية لهذه المؤسسات ودعمها .

ومن المؤكد ان الاجراءات التى اعقبت قوانين يولية الاشتراكية قد حققت بنجاح عملية تصفية كانت محتمة وضرورية . ولقد تمت بعد ان بدت محاولة الانقضاض الرجعى على الثورة الاجتماعية عملية حاسمة لازالة رواسب عهود الاقطاع والرجعية والتحكم .

وما زالت الرجعية تحاول التسلل الى هـذه الاهـداف الشعبية محاولة ان تحط من شأنها وان تصد تيارها الجارف ؛ فتلصق بعمليات التاميم التى تمت صنوف الشوائب ، وتكيد لها من النقد امره .

وانه لمن الأمور البالغة الأهمية ان ندرك ان التاميم ليس الا انتقال اداة من ادوات الانتاج من مجال الملكية الخاصة الى مجال الملكية العامة للشعب .

والتاميم كذلك لا يؤدى الى خفض الانتاج ؛ بل ان التجربة اثبتت قدرة القطاع العام على الوفاء بأكبر المسئوليات وباعظم قدر من الكفاية سواء فى تحقيق اهداف الانتاج او فى رفع مستواه النوعى ، وحتى اذا وقعت خلال عملية التحول الكبيرة بعض الاخطاء فلابد لنا أن ندرك أن الأيدى الجديدة التى انتقلت اليها المسئولية فى حاجة الى المران على تحمل مسئولياتها . ولقد كان محتما على اى حال أن تنتقل المصالح الكبرى الوطنية الى الأيدى الوطنية حتى ان اضطررنا الى مواجهة صعوبات مؤقتة .

على ان الاهمية الـكبرى المعلقة على دور القطاع العام لايمكن ان تلغى وجود القطاع الخاص . اذ أن للقطاع الخاص دوره الفعال فى خطة التنمية من اجل التقدم ؛ ولا بد له من الحماية التى تكفل له اداء دوره . والقطاع الخاص الآن مطالب بأن يجدد نفسه وبأن يشق لعمله طريقا من الجهد الخلاق لايعتمد كما كان فى الماضى على الاستغلال الطبقى .

الاشتراكية اذن ــ بعد هذا كله ــ حل يحتمه التاريخ . والتقدم

بالطريق الاشتراكى هو تعميق للقوائم التى تستند اليها الديمقراطية السليمة وهى ديمقراطية كل الشعب .

ان صنع التقدم بالطريق الراسمالى حتى وان تصورنا امكان حدوثه فى مثل الظروف العالمية القائمة الآن لايمكن من الناحية السياسية الا ان يؤكد الحكم للطبقة المالكة للمصالح والمحتكرة لها .

ان عائد العمل فى مثل هذا التصور يعود كله الى قلة من الناس يفيض المال لديها لدرجة أن تبدده فى ألوان من الترف الاستهلاكى يتحدى حرمان المجموع .

ان ذلك معناه زيادة حدة الصراع الطبقى والقضاء على كل امل فى التطور الديمقراطى .

لكن الطريق الاشتراكى بما يتيحه من فرص لحل الصراع الطبقى سلميا وبما يتيحه من امكانية تذويب الفوارق بين الطبقات يوزع عائد العمل على كل الشعب طبقا لمبدا تكافؤ الفرص .

ان الطريق الاشتراكى بذلك يفتح الباب للتطور الحتمى سياسيا من حكم دكتاتورية الاقطاع المتحالف مع راس المال الى حكم الديمقراطية الممثلة لحقوق الشعب العامل وآماله .

ان تحرير الانسان سياسيا لايمكن ان يتحقق الا بانهاء كل قيد للاستغلال يحد حريته

ان الاشتراكية مع الديمقراطية هما جناحا الحرية وبهما معانستطيع ان نحلق الى الآفاق العالية التى تتطلع اليها جماهير الشعب .

هذه هى الاشتراكية عامة كما رسمها الميثاق : وطبقا للميثاق فان التطبيق العربى للاشتراكية فى مجال الزراعة لايؤمن بتاميم الأرض وتحويلها الى مجال الملكية العامة .

وانما هو يؤمن استنادا الى الدراسة والى التجربة بالملكية الفردية للأرض فى حدود لاتسمح بالاقطاع .

وليست هذه النتيجة مجرد انسياق من حنين الفلاحين العاطفى الطويل الىملكية الأرض وانما الواقع ان هذه النتيجةنبعت منالظروف الواقعية للمشكلة الزراعية فى مصر ، والتى أكدت قدرة الفلاح المصرى على العمل الخلاق اذا ماتوافرت له الظروف الملائمة .

ان كفاية الفلاح المصرى على امتداد تاريخ طويل عميق بالخبرات المكتسبة من التجربة قد وصلت فى قدرتها على استغلال الأرض الى حدمتقدم ، خصوصا اذا ما اتيحت له الفرصةللاستفادة مننتائج التقدم العلمى للزراعة .

يضاف الى ذلك انه منذ عصور بعيدة فى التاريخ توصلت الزراعة المصرية الى حلول اشتراكية صحيحة لاعقد مشاكلها وفى مقدمتها

الرى والصرف وهما فى مصر الآن ومنــذ زمان طويل فى اطار الخدمات العامــة .

من هنــا فان الحلول الصحيحة لمشكلة الزراعة لاتكمن فى تحويل الأرض الى الملكية العامة . وانما هى تستلزم وجــود الملكية الفــردية للأرض وتوزيع نطاق هذه الملكية باتاحة الحق فيها لأكبر عدد من الأجراء مع تدعيم هــذه الملكية بالتعاون الزراعى على امتداد مراحل عملية الانتاج فى الزراعة من بدايتها الى نهايتها فكان الهــدف من قوانين الاصــلاح الزراعى التى صــدرت سنة ١٩٥٢ وســنة ١٩٦١ هــو زيادة عــدد المــلاك .

وهكذا نرى ان الاشتراكية قد طبقت على الزراعة فى مصر كما طبقت فى ميدان الصناعة طبقا لتاريخ البلاد وظروفها ، كما انها وازنت موازنة دقيقة بين القطاعين العام والخاص مع سيطرة الشعب عــلى القطاعين معا . وكفلت لافراد الشعب تكافؤ الفرصة وهو التعبير عن الحــرية الاجتماعية ، وذلك بتحديده فى حقوق اساسية لكل مواطن ينبغى تكريس الجهــد لتحقيقها .

اولها ــ حق كل مواطن فى الرعاية الصحية بحيث لاتصبح هــذه الرعاية علاجا ودواء مجرد سلعة تباع وتشترى ، وانما تصبح حقا مكفولا غير مشروط بثمن مادى . ولا بد أن تكون هــذه الرعاية فى متناول كل مواطن فى كل ركن من الوطن ، فى ظروف ميسرة وقادرة على الخدمة ولا بد من التوسع فى التأمين الصحى حتى يظــل بحمايته كل جموع المواطنــين .

ثانيها ــ حق كل مواطن فى العلم بقدر مايتحمل استعداده ومواهبه . ان العلم طريق تعزيز الحرية الانسانية وتكريمها . كذلك فان العلم هــو الطاقة القادرة على تجديد شباب العمل الوطنى واضافة افكار جديدة اليه كل يوم ، وعناصر قائدة جديدة فى ميادينه المختلفة .

ثالثها ــ حق كل مواطن فى عمل يتناسب مع كفايته واستعداده ومع العلم الذى حصل عليه . أن العمل ــ فضلا عن اهميته الاقتصادية فى حياة الانسان ــ تأكيد للوجود الانسانى ذاته .

ومن المحتم فى هذا المجال أن يكون هنــاك حد ادنى للأجور يكفله القــانون ، كما أن هنــاك بحكم العــدل حدا اعلى للدخول تتكفل به الضرائب .

رابعها : أن التأمينات ضد الشيخوخة وضــد المرض لابد من توسيع نطاقهــا بحيث تصبح مظلة واقية للذين ادوا دورهم فى النضال الوطنى وجاء الوقت الذى يجب أن يضمنوا فيــه حقهم فى الراحــة المكفولة بالضمان .

كما أن الطفولة هى صانعة المستقبل ، ومن واجب الأجيال العاملة أن توفر لها كل مايمكن لها من تحمل مسئولية القيادة بنجاح .

وكذلك المراة لابد أن تتساوى بالرجل ، ولا بد أن تسقط بقايا الاغلال التى تعوق حركتها الحرة حتى تستطيع أن تشارك بعمق وايجابية فى صنع الحياة .

ومن التطبيقات الاشتراكية فى المجتمع العربى ايضا حماية الاسرة ، واقامة قيم اخلاقية جديدة لاتؤثر عليها القوى الضاغطة المتخلفة من العلل التى عانى منها مجتمعنا زمنا طويلا . ولا بد لهذه القيم أن تعكس نفسها فى ثقافة وطنية حرة تفجر ينابيع الاحساس بالجمال فى حياة الانسان الفرد الحر .

ومن التطبيق العربى للاشتراكية تقديس حرية العقيدة الدينية فى حياتنا الجديدة الحرة . فان القيم الروحية الخالدة النابعة من الأديان قادرة على هداية الانسان ، وعلى اضاءة حياته بنور الايمان ، وعلى منحه طاقات لا حدود لها من أجل الخير والحق والمحبة .

كذلك لابد أن يستقر فى اذهاننا ان القانون فى المجتمع الحر خادم للحرية وليس سيفا مصلتا عليها .

ولا بد ايضا ان يستقر فى ادراكنا انه لاحرية للفرد بغير تحريره اولا من براثن الاستغلال . فذلك هو الأساس الذى يجعل الحرية الاجتماعية مدخلا الى الحرية السياسية بل هو مدخلها الوحيد .

ان القضاء على الاستغلال والتمكين للحق الطبيعى فى الفرصة المتكافئة وتذويب الفوارق بين الطبقات وانهاء سيطرة الطبقة الواحدة ومن ثم ازالة التصادم الطبقى الذى يهدد الحرية الفردية للانسان المواطن بل يهدد الحرية الكاملة للوطن كله بأن يفتح من الثغرات فى صفوف الشعب ما يتيح الفرصة للاخطار الخارجية المتربصة بالوطن تريد ان تجره الى ميادين الحرب الباردة وتجعل ارضها مسرحا لها وتجعل من شعبه وقودا للنار .

ان ازالة التصادم الطبقى الناشىء عن المصالح التى لا يمكن ان تتلاقى على الاطلاق بين الذين فرضوا الاستغلال وبين الذين اعتصرهم الاستغلال فى المجتمع القديم لايمكن ان يحقق تذويب الفوارق مرة واحدة ولا يمكن ان يفتح الباب للحرية الاجتماعية والديمقراطية السليمة بين يوم وليلة .

ولكن ازالة هذا التصادم بازالة الطبقة التى فرضت الاستغلال يوفر امكانية السعى الى تذويب الفورق بين الطبقات سلميا ، ويفتح أوسع الابواب للتبادل الديمقراطى الذى يقترب بالمجتمع كله من عصر الحرية الحقيقية .

لقد كان ذلك هو احد الاهداف الاجتماعية العظيمة التى سعت اليها قوانين يولية ووجهت من اجله ضربتها الهائلة الى مراكز الاستغلال والاحتكار .

ان هذا العمل الثورى العظيم جعل امكانية الديمقراطية السليمة امرا قابلا للتحقيق لأول مرة فى مصر .

ومن التطبيقات الاشتراكية ايضا حرية الكلمة وسيادة القانون ، وحرية الصحافة .

ولا بد لحماية هذه الحريات جميعا من دعم القوات المسلحة ، لكى تكون بمثابة الدرع للوطن ضد الاخطار الخارجية وكل محاولة رجعية استعمارية تريد أن تمنع الشعب من الوصول الى أمانيه الكبرى .

***

هذه هى المبادىء الاشتراكية السليمة وبعض تطبيقاتها على مجتمعنا العربى . فهى اشتراكية عربية محض ، لا هى شرقية ولا غربية ، انما هى اشتراكية نابعة من بيئتنا ومن تاريخنا .

هذا هو الطريق الى الحرية والديمقراطية السليمة .

هذه صورة الحياة السعيدة كما رسمها فى الميثاق زعيم العروبة المخلص الملهم الرئيس جمال عبد الناصر فى مؤتمر القوى الشعبية الذى انعقد فى القاهرة فى شهر مايو من عام ١٩٦٢ .

ومن واجبنا بعد ما اصبح هذا الميثاق وثيقة وطنية كبرى ، أن نلتزم به جميعا ، فنهتدى بمبادئه السامية فى كل مانفكر فيه . وفى كل عمل نؤديه لصالح هذا الوطن .

والله ولى التوفيق .

الانتاج والمجتمع

بقلم

الدكتور محمود محمد الجوهرى

- ١ -

التخطيط والانتاج

اتجهت سياسة الثورة فى ميدان الانتاج الى تعبئة جميع الموارد الطبيعية والبشرية وتوجيهها لتحقيق أهدافه ، فعملت على زيادة حجم الانتاج وتنويعه لمواجهة الزيادة فى عدد السكان ، واقامة نظام اقتصادى متوازن لا يتعرض للهزات الاقتصادية الخارجية ، ولا يكون أيضا شديد الحساسية لعوامل التغير فى بعض اوجه النشاط الاقتصادى الداخلى ، ولقد شمل نشاط الدولة فى هذه الناحية ادخال الصناعة الثقيلة والاهتمام بتوليد القوة المحركة والتنقيب عن البترول وتنمية الصناعات والتوسع الرأسى والافقى فى الانتاج الزراعى .

ولا شك ان الشعب الواعى الذى عانى طويلا من المشاكل الموروثة من عهود الاستعمار والاستغلال ومشاكل الاقتصاد المتخلف والانتاج القليل والدخل المنخفض والبطالة البغيضة والتواكل المقوت ، ليشعر اليوم بأن الدولة بكل مرافقها وامكانياتها وسلطاتها انما تعمل على اسعاده وتحقيق اكبر قدر من الرفاهية والرخاء له دون تمييز او تفرقة .

خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

وكان الحل الوحيد للوصول الى الحل السليم لمشكلاتنا الاقتصادية والاجتماعية هو خطة التنمية الاقتصادية لمضاعفة الدخل فى عشر سنوات لذلك صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٣٢٧/١٩٦٠ باعتماد الخطة تطبيقا لنص الدستور الذى يقضى بتنظيم الاقتصاد القومى وفقا لخطط مرسومة تراعى فيها مبادىء العدالة الاجتماعية ، وقد تم اعداد الخطة على أن يتم تنفيذها على مرحلتين ، وبدأ تنفيذ المرحلة الاولى منها « ١٩٦٠/١٩٦١ - ١٩٦٤/١٩٦٥ » .

وقد تم توزيع جملة الاستثمارات بين القطاعات الرئيسية على الوجه الاتى (١) :

وجهاز التخطيط الذى اخرج هذه الخطة ، وضعت نواته فى عام ١٩٥٥ ، ومن يومها وهو يعمل فى برامج التدريب والاعداد للحسابات القومية وتقديرات الدخل القومى والتنبؤ بالنمو السكانى وقوة العمل ،

---

(١) من خطاب للسيد عبد اللطيف محمود البغدادى فى المؤتمر العام للاتحاد القومى عام ١٩٦٠ .

القطاع	ما يخصه من الاستثمار مليون جنيه	نسبة استثماراته الى جملة الاستثمارات
الزراعة والرى والصرف والسد العالى	٣٩٢ر٠	٢٣ر١ ٪
الكهرباء والصناعة	٥٧٨ر٧	٣٤ر١ ٪
النقل والمواصلات والتخزين « شاملا قناة السويس »	٢٧١ر٨	١٦ر١ ٪
الاسكان	١٧٤ر٦	١٠ر٣ ٪
المرافق العامة	٤٨ر٨	٢ر٩ ٪
الخدمات	١١١ر٠	٦ر٥ ٪
التغير فى المخزون	١٢٠ر٠٠	٧ر٠ ٪
المجموع	١٦٩٦ر٩	١٠٠ ٪

ثم أعيد تنظيم الجهاز فى عام ١٩٥٧ على أحدث الاسس العلمية السليمة (١) .

ان اتباع اسلوب التخطيط يجنبنا التقلبات فى اقتصادنا القومى ، والتاريخ الاقتصادى يشير الى ان الدول المتبعة لاسلوب التخطيط اقل تعرضا للتقلبات الاقتصادية والازمات من الدول التى لا تنهج هذا النهج ، وليست المشاكل الاقتصادية وحدها هى التى تحتم علينا اللجوء الى التخطيط فهناك ايضا الاعتبارات الاجتماعية .

وقد سعت الثورة الى تدعيم اقتصاد سليم مستمر يقف صامدا متينا امام اى عوامل خارجية طبيعية كانت أو غير طبيعية ، الامر الذى ادى الى التفكير فى كثير من المشروعات التى ترمى الى زيادة الانتاج باستغلال الطاقات المعطلة ، وتركيب طاقات انتاجية جديدة فى قطاعات الرى والزراعة والصناعة والنقل وغيرها من اوجه النشاط الاقتصادى ، وكان الحل الوحيد لتنظيم هذه المشروعات ، هو خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى امر الرئيس جمال عبد الناصر بتنفيذها فى نوفمبر عام ١٩٥٨ .

وتعتبر هذه الخطة القومية تعبيرا صادقا عن الاجراءات التى اتخذتها الثورة لتحقق للشعب التقدم الاقتصادى والتطوير الاجتماعى فى اطار الفلسفة القومية وسعيا الى اقامة المجتمع الديمقراطى الاشتراكى التعاونى الذى نصبو اليه .

وتتلخص عناصرها فى الآتى :

أولا ــ الانتاج القومى ، وهو القاعدة الرئيسية التى تستمد منها الخطة عناصر حياتها واندفاعها الى الامام نحو اهدافها ، ومكونات هذا

---

(١) من خطاب للسيد عبد اللطيف محمود البغدادى فى المؤتمر العام للاتحاد القومى عام ١٩٦٠ .

الانتاج ، من سلع وخدمات متنوعة ، وتكاليف هذا الانتاج وتصريفه في الداخل والخارج واهداف الخطة في كل هذه النواحي .

ثانيا — الدخل ، وهو ما يفيض للمجتمع من الانتاج بعد استنزال مستلزماته التي يبذلها المجتمع في سبيل الحصول عليه ، ومدى توافر هذه المستلزمات .

ثالثا — الاستهلاك وهو ما يستهلكه المجتمع من دخله وتطور هذا الاستهلاك اثناء الخطة ونمطه الذي يساهم في تحقيق الهدف .

رابعا — الادخار ، وهو مايفيض من الدخل بعد ماينفق في الاستهلاك .

خامسا — الاستثمار ، وهو استعمال المدخرات في مشاريع التنمية .

سادسا — العمالة ، وتحتل مكانا بارزا في اهداف الخطة،وانتاجية العامل ووسائل رفعها تحقيقا للتنمية .

عموما لقد تطور جهازنا التخطيطي تطورا عظيما ، واصبح قادرا على النهوض بالمسئوليات الجسام الملقاة عليه في هذه المرحلة الهامة من تاريخنا ، وقد امكن تدعيمه بالخبراء ، الى جانب معهد للتخطيط في اعلى مستوى .

التخطيط والميثاق :

ان الهدف الذي وضعناه لانفسنا في نطاق الانتاج ، يضعنا امام نوع من التحدي يجب علينا مواجهته ، والتغلب عليه ، اننا نريد زيادة الانتاج بمعدل يحقق اعلى قدر ممكن من الرفاهية لشعبنا الذي يتزايد تزايدا كبيرا ، ولكي يزيد الانتاج ، لابد أن نزيد دائما من الادخار ، ونقيد الاستهلاك حتى نستطيع عن طريق زيادة الادخار التوسع في الاستثمارات اللازمة لزيادة الانتاج ، ولكننا في الوقت نفسه ، نهدف الى زيادة رفاهية الشعب عن طريق زيادة استهلاك السلع المادية ، والتوسع في الخدمات ، أن هذا الهدف الاخير قد يتعارض مع هدفنا في زيادة المدخرات ، ومن هنا ينشا التحدي الذي يجب علينا مواجهته .

المعادلة الصعبة والتحدي :

يقول الميثاق في الباب السادس تحت عنوان « في حتمية الحل الاشتراكي » ان مواجهة التحدي لا يمكن ان تتم الا بثلاثة شروط هي :

١ — تجميع المدخرات الوطنية .

٢ — وضع كل خبرات العلم الحديث في خدمة أستثمار هذه المدخرات .

٣ — وضع تخطيط شامل لعملية الانتاج .

والتخطيط ينبغى ان يمون عملية خلق علمى منظم يجيب على جميع التحديات التى تواجه مجتمعنا ، فهو ليس مجرد عملية حساب الممكن ولكنه عملية تحقيق الامل .

ومن ثم فان التخطيط فى مجتمعنا مطالب بأن يجد حلا المعادلة الصعبة التى يكمن فى حلها نجاح العمل الوطنى ماديا وانسانيا ، هذه المعادلة هى :

كيف يمكن ان نزيد الانتاج ؟

وفى الوقت نفسه نزيد الاستهلاك فى السلع والخدمات .

هـــذا مع استمرار التزايد فى المدخرات من اجل الاستثمارات الجديدة .

هذه المعادلة الصعبة ذات الشعب الثلاث الحيوية ، تتطلب ايجاد تنظيم ذى كفاية عالية ، وقدرة تستطيع تعبئة القوى المنتجة ورفع كفايتها ماديا وفكريا وربطها بعملية الانتاج .

ان هذا التنظيم مطالب بان يدرك أن غاية الانتاج هى توسيع نطاق الخدمات ، وأن الخدمات بدورها قوة دافعة لعجلات الانتاج ،وأن الصلة بين الانتاج والخدمات وسرعتها وسهولة جريانها يصنع دورة دموية صحية لحياة الشعب ، ولحياة كل انسان فيه .

ان هذا التنظيم لابد له ان يعتمد على مركزية فى التخطيط ، وعلى لا مركزية فى التنفيذ ، تكفل وضع برامج الخطة فى يد كل جموع الشعب وافراده .

اننا نؤمن بما بينه « الميثاق » عن دور التخطيط فى تحقيق الكفاية بزيادة الانتاج ، فهو الذى سيضع البرامج لبلوغ هدف اشتراكيتنا الثانى ، وهو عدالة التوزيع ، عدالة توزيع الثروة والدخل ، وعدالة توزيع السلع والخدمات بين المناطق المختلفة .

ان التخطيط الذى سيحقق لنا ذلك كله ، هو التخطيط العلمى الذى يعتمد على حصر دقيق للموارد الوطنية ، وعلى مجهود عميق لتوزيعها بين افضل الاستخدامات الممكنة ، وعلى تنسيق دقيق بين الاستخدامات المتعددة .

ان التخطيط على مستوى الجمهورية لابد ، بطبيعته ، ان يكون مركزيا ، وان كان من الواجب ان يستهدى التخطيط المركزى بدراسات وخطط أولية تقوم بها السلطات المحلية .

أن هذه السلطات اقدر على حصر مواردها ومعرفة امكانياتها ، ويقتضى تحقيق الكفاية فى التنفيذ ان يترك أمره للاجهزة اللامركزية وخاصة الاجهزة المحلية ، لانها بحكم وجودها فى مناطق التنفيذ ، اقدر على سرعة العمل ومرونة الحركة (1) .

---

(1) تقرير الميثاق ــ النص الرسمى ص ٢٧٣ .

التمويل والانتاج :

ان القيام بالتنمية الاقتصادية يتوقف على ما يمكن ان نضمنه لها من وسائل التمويل الوطنية والاجنبية ، كما يجب أن تتأكد في وضوح ان المدخرات القومية التي يقوم الشعب بتكوينها هي المصدر الاساسى للقيام بالاستثمارات اللازمة لتحقيق التنمية .

ان عملية الادخار بما تتطلبه من تضحيات في الحاضر ، تفتح الباب واسعا امام مستقبل تسوده الرفاهية والرخاء ، وعلى الشعب فى سبيل ضمان هذا المستقبل ، ان يتوسع بكل طاقاته فى توجيه المدخرات الى عمليات التمويل ، وعلينا بصفة خاصة ، ان نعمل على تنمية المدخرات الصغيرة ليشعر كل فرد انه يشارك فى زيادة الانتاج .

ان علينا ان نعمل على زيادة الصادرات حتى توفر العملات الاجنبية الضرورية للتنمية .

لقد كان من اهم الاسس التى وضعت لضمان حسن سير عملية الانتاج فى طريقها المحدود ، ان تكون المصارف فى اطار الملكية العامة للشعب كما جاء « بالميثاق » ، فان المال وظيفته وطنية لا تترك للمضاربة او المغامرة ، كذلك فان شركات التامين لابد ان تكون فى اطار الملكية العامة نفسها ، صيانة لجزء كبير من المدخرات الوطنية ، وضمانا لحسن توجيهها والحفاظ عليها .

على انه ليس هناك ما يمنع من ان نستفيد من المعونات الفلية والقروض الاجنبية ، على أن تكون جميعها غير مشروطة ، وقد حدد « الميثاق » فى الباب السابع « الانتاج والمجتمع » الاولويات التى وضعت لذلك والتى يقبلها التطوير الوطنى ، ويمكن اجمالها فى الآتى :

١ ــ قبول كل المعونات الاجنبية غير المشروطة التى تساعد على تحقيق اهداف التطوير الوطنى ، ونحن نقبلها بكل العرفان الصادق لمقدميها مهما كانت الوان اعلامهم .

٢ ــ قبول كل القروض غير المشروطة التى نستطيع ان نفى بها دون عنت او ارهاق فالقروض بالتجربة طريقة واضحة فى حدودها ، وتنتهى مشكلتها تماما بعد سدادها وسداد الفوائد المستحقة عليها .

٣ ــ قبول اشتراك راس المال الاجنبى فى اوجه النشاط الوطنى كمستثمر ، على ان يكون ذلك فى العمليات الضرورية ، خصوصا تلك التى تقتضى خبرات جديدة يصعب توفرها فى المجال الوطنى .

السياحة والتمويل :

ان هدفنا لتحقيق الزيادة فى الدخل القومى يمكن تحقيقه من المزايا الكثيرة التى وهبها الله لبلادنا ، والتى تجعلها من أهم المناطق السياحية فى العالم خاصة إذا لاحظنا ان مستوى الاسعار عندنا اقل من مستويات الاسعار فى العالم طبقا لما تعلنه تقارير الامم المتحدة ، ولكى نشجع

السياحة لابد من توفير كل السبل التى تجلب السائح وليسر دخوله واقامته .

وانا لنقدر كل التقدير الجهود التى بذلتها الدولة فى الآونة الاخيرة لتشجيع السياحة عندنا ونامل ان تستمر هذه الجهود حتى تصل السياحة الى ما يجب أن تكون عليه كمصدر لجزء هام من الدخل القومى والنقد الاجنبى معا .

لقد رسم « الميثاق » فى الباب الثامن « مع التطبيق الاشتراكى ومشاكله » الدور الاساسى للتخطيط فى عملية الانتاج فى الكلمات الآتية :

« ان العمل الوطنى المنظم ، القائم على التخطيط العلمى ، هو طريق الغد ، ان العمل الوطنى على اساس الخطة لابد أن يكون محددا امام اجهزة الانتاج على جميع مستوياتها ، بل ان مسئولية كل فرد فى هذا العمل يجب ان تكون واضحة امامه ، حتى يستطيع ان يعرف فى اى وقت من الاوقات مكانه فى العمل الوطنى .

ان ذلك يقتضى ان تتحول الخطة الشاملة فى أهدافها الاقتصادية والاجتماعية الى برامج تفصيلية تكون فى متناول يد اجهزة الانتاج ، ان ذلك يقتضى ربط الانتاج كما ونوعا بحدود زمنية تلتزم بها القوى المنتجة ، على ان تتم العملية كلها فى اطار الاستثمارات المخصصة .

ان الكم والنوع فى عملية الانتاج لا يمكن فصلهما من حساب الزمن وحساب التكلفة ، والا افلت التوازن الحيوى لعملية الانتاج وتعرضت للاخطار ، والامر كذلك فى برامج الخدمات .

ان وعى كل مواطن بمسئوليته المحددة فى الخطة الشاملة ، كذلك ادراكه المحدد لحقوقه المؤكدة من نجاحها ، فضلا عن كونه توزيعا للمسئولية على نطاق الامة كلها ، بما يعزز احتمالات الوصول الى الاهداف ، هو فى الوقت ذاته عملية انتقال ثورية بمعنى العمل الوطنى من العموميات الشائعة المبهمة والغامضة الى وضوح ذهنى وعملى يربط الانسان الفرد فى نضاله اليومى بحركة المجتمع كلها ، ويشده فى اتجاه التاريخ ، كما انه يوجه به حركة التاريخ فى اللحظة نفسها .

ان فلسفة العمل الوطنى يجب أن تصل الى جميع العاملين فى الوطن فى جميع المجالات ، بل يجب ان تصل اليهم بالطريقة الاكثر ملاءمة بالنسبة لكل منهم ، ان ذلك يكفل دائما ان يكون الفكر على اتصال بالتجربة ، وان يكون الراى النظرى على اتصال بالتطبيق التجريبى .

ان التخطيط على هذا النحو الذى اوضحناه ، يعمل دائما فى خدمة الانتاج ، يرسم له الطريق ، ويعالج مشكلاته ويوجد لها الحلول السليمة التى تحقق له الكفاية لخدمة المجتمع ولتحقيق سعادته ولتامين الرفاهية وتوفيرها لكل فرد فيه .

– ٢ –

اشتراكيتنا والانتاج

لقد فرضت الاشتراكية نفسها حلا حتميا لجميع مشكلاتناالاجتماعية والسياسية ، لانها نابعة من قيمنا الروحية والدينية والخلقية ، متلائمة مع بيئتنا وظروفنا الاجتماعية ، معبرة عن الآمال الملحة للجماهير فى ضرورة التخلص من رواسب الماضى بما لاقته فيه من استغلال وسيطرة وحرمان .

ان الاشتراكية هى وحدها القادرة على تحقيق مجتمع الكفايةوالعدل، انها بما تضمنته من سيطرة الشعب على جميع أدوات الانتاج تتيح الفرصة امامه لاستخدام كل هذه الادوات ، فى سبيل زيادة الدخل وعدالة التوزيع بين المواطنين .

لقد تميز التطبيق الاشتراكى فى بلادنا بمميزات عدة خلقت منه نموذجا عربيا له طابعه الخاص ، واعتمدت اشتراكيتنا على وسائل عدة لتحقيق هدفيها من الكفاية والعدل ، ومن هذه الوسائل تحددت خصائصها ومقوماتها ، وقد تمثلت هذه الوسائل فى الآتى :

١ – توسيع قاعدة الملكية الفردية فى الزراعة

٢ – خلق قطاع عام كبير .

٣ – احترام العمل وحمايته .

٤ – الحل السلمى للمتناقضات الطبقية .

٥ – الاعتماد على التعاون فى مجال الاستهلاك والانتاج .

٦ – اقامة مجتمع الرفاهية لتيسير الخدمات للشعب .

والانتاج بالنسبة للاشتراكية جناحها الايمن ؛ فهو الذى سيحقق لها هدفها الأول وهو الكفاية ، وهى تقتضى توجيه كل طاقات الامة الى الانتاج فى جميع نواحيه (١) ، وعندما يعود اثر هذا الانتاج على المواطنين جميعاً دون تمييز يتحقق الهدف الثانى وهو العدل

التطبيق الاشتراكى فى بلادنا :

لقد انتهى التطبيق الاشتراكى فى بلادنا الى اقامة اشتراكية عربية متميزة فهى تؤمن بالله وبرسالاته وبالقيم الدينية والخلقية .

---

(١) الثورة الاجتماعية والميثاق للدكتور محمود محمد الجوهرى ص ٤٧٩ .

وهى تؤمن بالجماعة ، وتقدم مصالحها على كل اعتبار آخر ، ولكنها فى الوقت نفسه تحترم كرامة الانسانية وحرية الفرد .

وهى ، اذ تسعى لتحقيق الكفاية ، لا تضحى بالجيل الحاضر فى سبيل رفاهية الاجيال القادمة ، وانما تقيم التوازن بين تضحيات الاجيال المتلاحقة .

وهى تؤمن بالملكية الفردية غير المستغلة ، وبحق الارث الشرعى ، وبالمبادرة الفردية الخلاقة التى لا تنحرف عن المصلحة العامة ، وهى فى هذا تختلف عن الاشتراكية التى تلغى الملكية الفردية لوسائل الانتاج الغاء تاما .

وهى تؤمن بوحدة الشعب وسيادته ، فلا تسمح بدكتاتورية اية طبقة او سيطرتها ، وانما تعمل على تذويب الفوارق بين الطبقات .

وهى تؤمن بحل المتناقضات الطبقية حلا سلميا ، فتنكر العنف وسيلة لحل هذه المتناقضات .

وهى فى اسلوب عملها اشتراكية علمية ، تعتمد فى تحقيق الكفاية والعدل على الاسس العلمية ، وعلى كل ما وصل اليه العلم الحديث من نتائج .

هذا هو الطريق الاشتراكى الذى سلكناه ، له خصائصه ومميزاته الذاتية .

ان الشيوعية ليست اذن هى البديل الوحيد للطريق الراسمالى .

لقد حتمت علينا ظروفنا وقيمنا ومبادئنا سلوك طريق يختلف عن الطريقين الاخرين معا .

هذه هى سمات اشتراكيتنا العربية (١) .

الحل لمشكلة التخلف الاقتصادى والاجتماعى :

يقول « الميثاق » فى الباب السادس ان الحل الاشتراكى لمشكلة التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى مصر ، وصولا ثوريا(٢) الى التقدم لم يكن افتراضا قائما على الانتقاء الاختيارى ، وانما كان الحل الاشتراكى حتمية تاريخية فرضها الواقع وفرضتها الآمال العريضة للجماهير ، كما فرضتها الطبيعة المتغيرة للعالم فى النصف الاخير من القرن العشرين .

ان العمل من اجل زيادة قاعدة الثروة الوطنية لا يمكن ان يترك لعفوية راس المال المستغل ونزعاته الجامحة .

كذلك فان اعادة توزيع فائض العمل الوطنى على اساس من العدل ، لا يمكن ان يتم بالتطوع القائم على حسن النية مهما صدقت .

---

(١) تقرير الميثاق النص الرسمى ص (٧١) .
(٢) يريد ان يقول « من اجل الوصول الثورى » .

ان ذلك يضع نتيجة محققة أمام ارادة الثورة الوطنية لا يمكن بغير الوصول اليهاأن تحقق أهدافها ، وهذه النتيجة هي ضرورة سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج وعلى توجيه فائضها طبقا لخطة محددة .

ان هذا الحل الاشتراكى هو المخرج الوحيد الى التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، وهو طريق الديمقراطية بكل اشكالها السياسية والاجتماعية

ان سيطرة الشعب على كل ادوات الانتاج لا تستلزم تاميم كل وسائل الانتاج ، ولا تلغى الملكية الخاصة ، ولا تمس حق الارث الشرعى المترتب عليها ، وانما يمكن الوصول اليها بطريقين :

الاول ــ خلق قطاع عام قادر على أن يقود التقدم فى جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية .

الثانى ــ وجود قطاع خاص يشارك فى التنمية فى اطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال ، على أن تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعين مسيطرة عليهما معا .

ان ذلك الحل الاشتراكى ، هو الطريق الوحيد الذى يمكن أن تتلاقى عليه جميع العناصر فى عملية الانتاج على قواعد علمية وانسانية تقدر على مد المجتمع بجميع الطبقات التى تمكنه من أن يصنع حياته من جديد وفق خطة مرسومة مدروسة وشاملة .

« ان قوانين يوليو سنة ١٩٦١ بالعمل الاشتراكى العظيم الذى حققته ــ تعد بمثابة اكبر انتصار توصلت اليه قوة الدفع الثورى فى المجال الاقتصادى .

ان هذه القوانين ــ امتدادا لمقدمات سبقتها ــ كانت جسرا عبرته عملية التحول نحو الاشتراكية بنجاح منقطع النظير .

ان هذه المرحلة الثورية الحاسمة ما كان يمكن اتمامها بالكفاية التى تمت بها ، وبالجو السلمى الذى تحققت فيه لولا قوة ايمان الشعب ولولا وعيه ولولا استجماعه لكل قواه فى مواجهة حاسمة من الرجعية استطاع فيها أن يقتحم عليها جميع مواقعها المنيعة ، ويؤكد سيادته على مقدرات الثورة فى بلاده .

ان قوانين يوليو المجيدة ، والطريقة الحاسمة التى تمت بها ، والجهود الموفقة الشجاعة التى بذلها مئات الالوف من أبناء الشعب العاملين فى المؤسسات التى انتقلت ملكيتها الى الشعب بهذه القوانين فى الفترة الحرجة التى اعقبت التحول الواسع المدى ، قد مكنت من حفظ الكفاية الانتاجية لهذه المؤسسات ودعمها .

القطاع العام والانتاج :

ان تملك الشعب لجزء كبير من وسائل الانتاج فى قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات والمال ، يعتبر امرا ضروريا لتوجيه الامكانيات القومية بما يضمن تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك فان قيام القطاع العام القوى يعتبر امرا ضروريا لتحقيق الفرصة المتكافئة للمواطنين فى نصيب عادل من الثروة والدخل ، بملكونه من خلال ملكية الشعب كله لهذا القطاع ، وفى سبيل انشاء هذا القطاع ، انشات الثورة كثيرا من المشروعات العامة ، كما أممت كثيرا من المشروعات الاساسية والهامة التى كانت ملكا للقطاع الخاص .

ان اشتراكيتنا تسمح بوجود قطاع خاص الى جانب القطاع العام ، يشارك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اطار الخطة الشاملة دون استغلال أو احتكار ، فاذا كانت ملكية الشعب للقطاع العام قد ضمنت سيطرته على الجزء الأكبر من أدوات الانتاج : فان سيطرته تمتد ايضا الى القطاع الخاص بما يباشره عليه من رقابة وتوجيه ، وعلى ذلك فان سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج في المجتمع تتحقق بالملكية العامة للشعب ، وكذلك بالرقابة وبالتوجيه ، كما أن رأس المال الخاص في وضعه الجديد لابد أن يعمل على تطوير نفسه ، وأن يشارك في تحقيق التقدم الاقتصادى ، وان يبعد عن الاستغلال .

ان اشتراكيتنا تفرق ايضا بين نوعين من الملكية الخاصة : هما الملكية المستغلة والملكية غير المستغلة ، فهى تسمح بالملكية الخاصة في الاطار الذى حدده « الميثاق » على أن تبعد عن الاستغلال والا كان من حق الدولة أن تصادر نشاط القطاع الخاص اذا ما انحرف أو استغل ، كما انها تركت الباب مفتوحا لرأس المال الخاص ليمارس نشاطه — دون تحديد — في المبانى ، وفي مجال الصناعات التعدينية والصناعات الخفيفة ، ثم ليمارس نشاطه في مجال تجارة الصادرات بما يعادل ربع حجمها وفي مجال التجارة الداخلية بما يعادل ثلاثة ارباع حجمها ، كل ذلك بشرط ان تكون المبادرة الفردية قائمة على الكفاءة والعمل ، لا على الانتهازية والحماية ، بشرط أن يطور القطاع الخاص نفسه بما يضمن أن يكون في خدمة مصلحة التطور الاشتراكى بقدر ما يكون في خدمة مصالح اصحابه في الربح المشروع دون استغلال . ان تحديد هذه النسب يرسى حدودا املاها الواقع وفرضتها الدراسة الدقيقة .

ان قيام القطاع العام والقطاع الخاص غير المستغل وعملهما معا لتحقيق التنمية الاشتراكية يضمن بالضرورة فرصة المنافسة المتكافئة العادلة بينهما . وهذه المنافسة المتكافئة العادلة هى وحدها التى تضمن لهما معا الانطلاق الكفء في تنمية الانتاج وزيادته (١) .

تطوير القطاع العام :

انه من الضرورى ، على ضوء ما تقدم ، خصوصا في هذه المرحلة التى تهدف الى تحقيق الكفاية والعدل ؛ أن تعمل وبصفة دائمة على تطوير القطاع العام بما يضمن اتمام عملية التحول الاشتراكى بسرعة ونجاح ، وهذا يتطلب (٢) :

١ — الا يقف الروتين الحكومى حائلا دون العمل الثورى .

---

(١) تقرير الميثاق — النص الرسمى — ص ٧٠ .

(٢) الطريق الى الاتحاد الاشتراكى العربى للدكتور محمود محمد الجوهرى ص (١١) .

٢ ـ عدم قيام عقلية بيروقراطية تعطل الأجهزة الحكومية وتستغلها

٣ ـ وضع كل عامل فى العمل الذى يتناسب مع كفايته واستعداد

٤ ـ تحديد الأجور والمرتبات بحسب نوع العمل وانتاجيته .

٥ ـ القضاء على الاسراف حتى يحصل الشعب على السلع والخدمات الضرورية بأسعار معقولة .

التاميم والانتاج :

يقول الميثاق :

« انه لمن الامور البالغة الاهمية أن تتخلص نظرتنا الى التأميم من كل الشوائب التى حاولت المصالح الخاصة ان تلصقها به ، ان التأميم ليس الا انتقال اداة من ادوات الانتاج من مجال الملكية الخاصة الى مجال الملكية العامة للشعب .

وليس ذلك ضربة للمبادرة الفردية ، كما ينادى أعداء الاشتراكية . وانما هى توسيع لاطار المنفعة ، وضمان لها فى الحالات التى تقتضيها مصلحة التحول الاشتراكى الذى يتم لصالح الشعب .

كذلك فان التأميم لا يؤدى الى خفض الانتاج ، بل ان التجربة اثبتت قدرة القطاع العام على الوفاء بأكبر المسئوليات ، وبأعظم قدر من الكفاية سواء فى تحقيق أهداف الانتاج أو فى رفع مستواه النوعى .

وليس التأميم كما تنادى بعض العناصر الانتهازية عقوبة تحل برأس المال الخاص حين يتحرف ، ولا ينبغى من ثم ممارسته فى غير أحوال العقوبة . ان نقل اداة من ادوات الانتاج من مجال الملكية الفردية الى مجال الملكية العامة ، أكبر من معنى العقوبة واهم » .

لقد كانت فكرة تملك الدولة لبعض وسائل الانتاج أو المشاركة فيها مثار جدل شديد بين رجال الاقتصاد فى الماضى ، الا أنها اليوم اصبحت من المبادىء المسلم بها بين رجال الاقتصاد المعاصرين ، وانتقل الجدل عنها الى المدى والوسيلة .

فالديمقراطية الشعبية ترى ان تملك الدولة لكل وسائل الانتاج ضرورة حتمية لقيام النظام الشيوعى، وهى تلجا فى ذلك الى المصادرة دون تعويض ، ومن ناحية أخرى ترى بعض الدول الاشتراكية فى تملك الشعب لوسائل الانتاج الأساسية والاشراف عليها، ضمانا للتوجيه والتخطيط ، لذلك تلجأ الى التأميم كوسيلة لضمان توجيه الدولة ، حتى فى امريكا نفسها ، وهى العريقة فى الراسمالية ، لجأت الدولة الى تملك بعض وسائل الانتاج ، ومشروع وادى التينسى أكبر مثال على ذلك ، فضلا عن الكثير من المصانع والمؤسسات التى اقامتها الحكومة الاتحادية خلال الحرب الماضية وما بعدها .

لكن الى اى مدى ينبغى أن يمتلك الشعب وسائل الانتاج ؟

والاجابة من هذا السؤال لا تحتمل الكثير من الجدل ، فالمدى المناسب يتوقف على الظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد ، وطالما ان الهدف الأوحد هو تنمية الانتاج ، فالمدى المناسب هو سد الثغرات فى الاقتصاد النامى .

اذن ما الوسيلة المثلى لتحقيق هذه الغاية ؟ اهى المصادرة ، كما حدث فى البلاد الشيوعية ؟ أم التاميم كما حدث فى البلاد الاشتراكية ؟

ان الوسيلة المثلى هى التى تحقق مبادىء العدالة ، وتكون أقل كلفة من غيرها ، من أجل هذا لجأنا الى التاميم لمعالجة أوجه النقص فى نظامنا الاقتصادى ، ودفعنا التعويضات اللازمة فى كل الحالات ، ولم نلجأ الى المصادرة دون تعويض ، كما فعلت وتفعل الدول الشيوعية الا ان نظامنا يقوم أساسا على العدل .

التعاون والانتاج :

ان الحركة التعاونية فى جوهرها حركة شعبية منبعثة من رغبة الشعب ومعتمدة على نفسها فى الادارة والاشراف والتمويل عن طريق اتحاداتها والجمعيات المشتركة والعامة التى تكونها الجمعيات التعاونية على اختلاف أنواعها ، وسياستنا التعاونية ، سياسة انتاجية ، تعمل على دعم تمويل الانتاج وتسويقه وبيعه للمستهلكين ، كما انها تعتمد على سياسة تخليص الزراعيين من ربقة الوسطاء والمستغلين .

ولا يقتصر النظام التعاونى الذى تسعى الدولة الى تحقيقه على القطاع الزراعى ، بل هى تهتم أيضا بالنظام التعاونى فى الانتاج أو التوزيع أو الخدمات ، وتشجيع الحركة التعاونية بجميع أنواعها ومظاهرها من زراعية الى صناعية الى استهلاكية الى توزيعية الى منزلية ومدرسية (١) .

وقد أصبح التعاون أساسا مكينا لنظامنا الاقتصادى ، لانه يمنع الاستغلال والانتهازية ولما له فى مجال الاستهلاك من ميزة توفير السلع للمواطنين دون تعرضهم لأى استغلال ولما له فى مجال التسويق من ميزة تحقيق سعر مجز للمنتج الصغير ، ولا تالو الحكومة جهدا فى دعم اجهزة التعاون حتى يتحقق نفعه ، ويمتنع به التحكم والاحتكار والانتهازية وذلك بالآتى :

١ ــ توسيع اطار الحركة التعاونية بنشر الجمعيات وزيادة العضوية فيها .

٢ ــ زيادة كفايتها حتى تكون اداة القطاع الخاص فى التنمية ولينكامل فى ذلك مع برامج القطاع العام فى الخطة الخمسية .

---

(١) الثورة الاجتماعية والميثاق للدكتور محمود محمد الجوهرى ص « ٢٥ » .

ان التعاون هو وسيلة تنظيم النشاط الخاص وتدريبه والمحافظة عليه ، سواء فى الزراعة أو فى الصناعة ، فلم يكن من المعقول مثلا ان تكون الاشتراكية هى مجرد تحويل الأجير الى مالك أرض ، وانما الاشتراكية الحقيقية تتحقق حين يواصل التعاون دوره بعد توزيع الأرض على مالكها الجديد ، فيوفر له كل احتياجات الانتاج ويحميه من الاستغلال .

كذلك الحال فى الصناعة ، فان الاشتراكية ليست مجرد تشجيع اصحاب الحرف والصناعات الصغيرة ، بل ان الاشتراكية الحقيقية تتحقق حين يتحول هذا التشجيع الى حماية تعاونية ، تستهدف تسهيل الحصول على المواد الخام ، وتصريف الانتاج دون التعرض للمضاربة والاحتكار .

التعاون فى الميثاق :

ولقد بين « الميثاق » فى ابوابه المتعددة الدور الهام الذى يمكن ان يقوم التعاون به فى النطاق السياسى والاقتصادى والاجتماعى . ان نشر التعاون يخدم أهداف اشتراكيتنا التى تسعى لتحقيق الكفاية والعدل فعن طريق التعاون المحكم التنظيم ، يمكن زيادة الانتاج الزراعى وتجميع مجهود الحرفيين فى سبيل تحسين نشاطهم الانتاجى وتقويته كما يمكن عن طريقه اقامة تنظيم يعين على القضاء على الاحتكار والاستغلال فى ميدان التجارة الداخلية ، ويقيم توازنا سليما فى اسعار المنتجات ، يضاف الى ذلك انه عن طريق التنظيمات التعاونية ، يمكن العمل على زيادة المدخرات الشعبية التى تسهم فى تمويل التنمية الاقتصادية (١) .

فاذا كانت اشتراكيتنا قد تمشت مع طبيعة ظروفنا ومع امكانيات الفلاح المصرى ، فوضعت حيها نشر الملكيات الفردية الزراعية الصغيرة فان دواعى زيادة الانتاج تحتم قيام الجمعيات التعاونية بدور هام فى تحقيق مزايا الانتاج الكبير لهذه الملكيات ، كما يجب أن يمتد التعاون من عملية توفير البذور حتى عملية تسويق الانتاج الزراعى وتصنيعه .

تجميع الاستغلال الزراعى والانتاج :

ان تجميع الاستغلال الزراعى يساعد على التغلب على مساوى تفتت الحيازات ، وعلى أضرار تجاوز المحاصيل المختلفة ، وييسر مقاومة الآفات واستخدام الآلات على نطاق واسع ، والاقلال من استخدام الحيوان فى العمل الزراعى ، مما يسمح بزيادة الانتاج الحيوانى ، وبذلك يصبح التجميع عاملا هاما فى تخفيض تكاليف الانتاج الزراعى وزيادة حجمه .

---

(١) تقرير الميثاق — النص الرسمى ص (٧٦) .

التعاون الانتاجى :

ان التعاون الانتاجى فيه الحل الملائم لمشكلات ضعف المنتجين الحرفيين ، والنهوض بمستوى الصناعات البيئية ، حتى يمكن رفع الدخل وتحسين مستوى الانتاج وزيادة كفايته ، كذلك يمكن للتعاون الانتاجى فتح مجالات هامة فى ميدان التصنيع الريفى فى اطار الجمعيات التعاونية الزراعية ، أو عن طريق جمعيات خاصة يكون هدفها زيادة الانتاج والعمالة ، وشغل أوقات الفراغ .

التعاون الاستهلاكى :

يجب ان يكون التعاون الاستهلاكى أداة لمقاومة الاستغلال والاحتكار فى التجارة الداخلية ، ووسيلة لتوفير السلع فى المناطق النائية وفى الريف وفى جميع المجالات التعاونية الانتاجية والاستهلاكية ، كما ينبغى اقامة الاتحادات التعاونية على أساس طبيعى بحيث تربط الاتحادات الاقليمية بعد ذلك باتحاد تعاونى عام للجمهورية كلها .

كذلك يجب ان نهتم بالثروة السمكية وتنميتها ، وذلك يقتضى تقوية الجمعيات التعاونية لصيادى الأسماك ومدها بالمعدات الحديثة ، وتدريب العاملين فيها وتمويلها على نحو يزيد من فاعليتها فى خدمة الانتاج القومى .

ان التعاون يخدم أهداف اشتراكيتنا ، ويحقق زيادة الانتاج فى جميع القطاعات والمجالات ، وبذلك أصبح احد العمد التى يرتكز عليها مجتمعنا الديمقراطى الاشتراكى التعاونى .

- ٣ -
العمـــال والانتـــاج

يقول « الميثاق » :

« الطبقة العاملة لا يمكن أن تساق بالسخرة الى تحقيق اهـداف الانتـــاج » ..

« ان قوانين يوليو سنة ١٩٦١ ، بالعمـل الاشتراكى العظيم الذى حققته ، تعد بمثابة أكبر انتصار توصلت اليه قوة الدفع الثورى فى المجال الاقتصادى .

لقد حققت هذه القوانين للعمال كثيراً من الحقوق ، كمـا فرضت عليهم كثيراً من الواجبات .. وقد حددها « الميثاق » فى الكلمات الآتية:

« ان هذه الحقوق الثورية ، جعلت الالات ملـكا للعـــامل ، ولم تجعل العامل ملـكا للالات ، لقد اصبح العامل هو سيد الآلة ، ولم يعد احد التروس فى جهاز الانتاج ، ان هذه الحقوق الثورية كفلت حـدا ادنى للاجور ، واشتراكا ايجابيا فى الادارة ، يصاحبه اشتراك حقيقى فى ارباح الانتاج ، وذلك فى ظل ظروف للعمل تكفل الكرامة للانسـان . وعلى هذا الأسـاس ، لقد اصبح يوم العمل هو سبع سـاعات ، ان ذلك التغيير الثورى فى الحقوق العمالية ، لابد ان يقـابله تغيير ثورى فى الواجبات العمالية . ان مسـئولية العمل يجب أن تكون كاملة عن ادوات الانتاج التى وضعها المجتمع تحت ارادته ، لقد اصبحت مسـئوليةالعمل بادوات الانتاج التى يتولى الحفاظ عليها وتشـغيلها بـكفاية وامان ، وبالاشتراك فى الادارة والارباح ، مسـئولية كاملة فى عملية الانتاج » .

مسئوليات العمال والانتاج :

لقد غيرت الثورة طبيعة العمل فى مجتمعنا الاشتراكى ، فبعـــد ان كان العمل سلعة ، وبعد ان كان العمـــال يبددون جزءا كبيراً من طاقاتهم فى الكفاح من أجل انتزاع حقوقهم ، وبعد أن كان ذلك يفقدهم الثقة ويصرفهم عن التفرغ للانتاج ، ردت اشتراكيتنا للعامل انسانيته وكرامته ، وأعطته حقه العادل فى فائض الانتاج ، وضمنت له الاشتراك فى ادارة المشروعات .

ان هذه الحقوق التى ردتها اشتراكيتنا للعمـــال لابد ان تقابلهـا واجبات ترتفع الى مستوى هذه الحقوق ، فيجب انيبذل العمال اقصى جهدهم لزيادة الانتاج ولتحسين نوعه ، وان يحافظوا على الالات التى أصبحت مملوكة للشعب كله ، وان يعملوا بكل طاقاتهم عـــلى خفض

التكاليف ، ليفيدوا المجتمع كله ، وليعود عليهم نصيب اكبر من فائض الانتاج ، وتستطيع النقابات العمالية ان تقوم بدور هام فى هذا المجال(١) .

ان النهوض بالعمال فى مجموعهم ، يحتم تكوين نقابات للعمال الزراعيين ، حتى يفيدوا من الامكانيات الضخمة التى يحققها التكوين النقابى ، كذلك ينبغى توفير العمل الدائم والخدمات للعمال الزراعيين الموسميين ، وذلك بانشاء انشطة موسمية اخرى فى فترات بطالتهم الموسمية ، ولكى نحقق كل ما نصبو اليه من نهوض بالعمال الزراعيين ، يتعين ايجاد اجهزة احصائية دقيقة تقوم باعداد ميزانية قومية للقوة العاملة ، تبين مصادرها المتاحة ، وتحدد امكانيات استخدامها .

ان اعداد هذه الميزانية القومية يساعد على رسم سياسة سليمة للتوطين الملائم للصناعة وللتهجير المتوازن بين المناطق المختلفة(٢) .

ان الشعب ، بكل قواه قد تحقق له ان العمل هو الطريق الوحيد لحماية الاشتراكية ، كما ان الشعب بكل قواه العاملة حريص على الاشتراكية ، وحريص على نجاحها ، لانها الطريق الوحيد الذى يضمن له الكفاية والعدل .

ومن هنا اصبح على العمال والفلاحين باعتبارهم القوة العاملة التى يقع على عاتقها عبء العمل والانتاج ، ان يتحملوا مسئوليات الاقتصاد القومى الآتية (٣) :

اولا : ان ينظروا الى العمل نظرة سليمة قوامها ان العمل انما هو مسئولية اجتماعية قومية ، لا مجرد وسيلة من وسائل كسب العيش . فالعمل ليس — كما يتوهم البعض — سخرة لا مفر منها للحصول على لقمة العيش ، وانما هو جهد شريف يبذله الانسان من اجل الاضطلاع بواجباته كمواطن ، يتمتع بحقوقه فى مقابل هذه الواجبات . فالعمل الذى نقوم به هو وسيلتنا للحصول على دخل ننفقه فى سبيل الحصول على مانحتاج اليه من سلع وخدمات ، وما نتمتع به من حقوق اجتماعية ، وليس دور العامل مقتصرا على مجرد الانتاج فحسب ، فهو منتج ومستهلك فى الوقت ذاته ، ذلك انه يتلقى دخلا وينفق كل دخله أو جزءا كبيرا منه ، ولهذا يجب على العامل ان يوازن بين دوره كمنتج للثروة من ناحية ، ودوره كمستهلك للثروة من ناحية اخرى ، اى يجب

---

(١) الطريق الى الاتحاد الاشتراكى العربى للدكتور محمود محمد الجوهرى — ص (١٦) .

(٢) الطريق الى الاتحاد الاشتراكى العربى للدكتور محمود محمد الجوهرى — ص (١٧) .

(٣) الطريق الى الاتحاد الاشتراكى العربى للدكتور محمود محمد الجوهرى — ص (١٢) .

عليه ان يضع نصب عينيه دائما ما ينطوى عليه العمل الذى يؤديه من تشريف له باعتباره شريكا فى انتاج ثروة بلاده ، وما ينطوى عليه هذا العمل من خدمة مباشرة تعود عليه وخدمة غير مباشرة تعود على أبناء وطنه جميعا .

ثانيا : على كل منهم ان يضع فى حسبانه دائما ان نمو الثــروة القومية يعود عليه هو شخصيا بالقسط الاكبر من الخير ، فكلما نمت الثروة القومية ، زاد الدخـــل القومى ، ومن ثم زاد نصيب العامل والفلاح من الثمرة التى يحققها نمو الدخــل القومى ، وزادت فرص العمل أمامه ، واتســـع نطاق الخدمات الاجتماعية التى تحققها له الدولة ، ويعنى هذا كله أنه يجب على العامل والفلاح ان يسهم بدور فعال فى تنمية الثروة القومية ، لــكى يزداد نصيبه من الزيادة التى تطرأ على الثروة القومية .

ثالثا : يجب على العامل والفلاح ان ينظر كل منهما الى العــلاقة بينه وبين رؤساء العمل نظرة سليمة عمادها الايمان بالتضامن القومى والتعاون المخلص .

فالحزازات والمشاحنات والمنازعات التى تنشأ بين العمال والفلاحين ورؤساء العمل ، نتيجــة لســوء فهم ، ينبغى الا تقوم بين الطرفين ، لأنها تعود بالضرر على كل من العمال والفــلاحين والدولة والمجتمع بأسره ، ذلك ان مثل هـــذه المنازعات والمشاحنات تؤدى الى عرقلة الانتاج ومن ثم تؤدى الى تدهور الثروة القومية لا ازدهارها .

رابعا : عليهم أن يأخذوا انفسهم بالتثقيف والتدريب والمران ، وان يطوروا عاداتهم وامزجتهم تطويرا عصريا يتلاءم مع ما تقتضيه اساليب الانتاج الحديثة ، فالعامل المثقف يستطيع – بدون شك – أن يخدم نفسه وغيره من الناس ، وذلك عن طريق الانتاج الجيد والدقة والأمانة فى العمل والحنكة والدراية والسلوك الاجتماعى السليم .

بل ان الوعى العمالى النقــابى ذاته لا ينمو ولا ينتشر الا اذا كان العمال انفسهم متطورين وقادرين على تهيئة أنفسهم لمقتضيات الأساليب الحديثة فى الانتاج .

ويعنى هذا كله ، أن مقتضيات نمو الثروة القوميــة تفرض على العمال أن يكونوا مثقفين ومدربين ومتطورين ، لــكى يصـــبح انتاجهم متطورا ووفيرا وكافيا لسد حاجاتهم وحاجات غيرهم من افراد الشعب جميعــا .

خامســا : يجب على العمال والفلاحين أن يدركوا أن تبديد الثروة القومية ، عمل ضار يعود عليهم وعلى المجتمع بأسره بنتائج وبيلة . ومن قبيل تبديد الثروة القومية ، الاهمال فى العمل الذى يؤدى الى كثرة التالف من الانتاج ، والتبذير فى المواد الخام ، وتبــديد وقت العمل تبديدا لا مبرر له ، والاستهتار فى تحمل المسئولية .. وغــير ذلك من العوامل التى تؤدى الى نقص الانتاج وهبوط مستواه . _

ولهذا يجب على العمال والفلاحين ان يدركوا ان الوقت من ذهب وان الخامات والآلات والارض من ذهب ، وان كل قطعة تالفة من الانتاج انما هى جزء من الثروة القومية ضاع عبثا دون ان ينتفع به احـد .

لذا يجب على العمال والفلاحين والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية باعتبارهم قوى الشعب العاملة التى يضمها التحالف الوطنى الجديد ، ان يعرفوا أن البنيان الاجتماعى والاقتصادى والسياسى ، يفرض عليهم أن يأخذوا بمبدأ التضامن فى المسئولية القومية ، وبمبدأ العمل على حماية الدولة من كيد الكائدين وتآمر المتآمرين ؛ ولهذا يجب عليهم أن يجعلوا من انفسهم سدا منيعا يقف فى وجه الرجعية والاحتكار والاستعمار والمبادىء الهدامة .

دور النقابات العمالية والانتاج :

يقول « الميثاق » :

ان النقابات العمالية تستطيع ممارسة مسئولياتها القيادية عن طريق الاسهام الجدى فى دفع الكفاية الفكرية والفنية ، ومن ثم رفع الكفاية الانتاجية للعمال ، كذلك هى تستطيع ممارسة مسئولياتها من طريق صيانة حقوق العمال ومصالحهم ، ورفع مستواهم المادى والثقافى ، ويدخل فى ذلك اهتمامها بمشروعات الاسكان التعاونى ، والاستهلاك التعاونى وتنظيم الاستفادة المجدية صحيا ونفسيا وفكريا من اوقات الفراغ والاجازات بما يساهم فى تحقيق الرفاهية للجموع العاملة ..

التنظيمات النقابية فى اطار الاتحاد الاشتراكى العربى :

انه من الطبيعى ، ان يكون الاتحاد الاشتراكى العربى اطارا يجمع فى داخله كل فئات الشعب وتنظيماته المختلفة ، وترتيبا على ذلك ، فان التنظيمات النقابية ، يجب أن يكون تشكيلها فى اطار الاتحاد الاشتراكى العربى .

واذا كان التنظيم النقابى فى المجتمعات الرأسمالية قد نشأ نتيجة لاستغلال رأس المال للطبقات العاملة ، فكان تنظيما دفاعيا يبلور صراع الطبقات ، ويدفع عن النقابيين ظلم المجتمع المستغل ، فانه فى المجتمع الاشتراكى لابد ان يأخذ وضعا آخر يتفق مع طبيعة التطور الاشتراكى واهدافه .

لذلك فقد اصبح على التنظيمات النقابية ان تطور نفسها فى خدمة المجتمع ، وان تكون سبيل الامتزاج الكامل بين اعضائها ، مما يجعلها طريقا مفتوحا لتحقيق تذويب الفوارق بين الطبقات ، كما يجب عليها ان تباشر مسئولياتها الكاملة فى رفع الكفاية الفكرية والفنية للمنضمين اليها ، مما يؤدى الى رفع كفايتهم الانتاجية ، ومن هنا فقد استقر فى تقديرنا أن التنظيمات النقابية لقوى الشعب العاملة فى

جميع مستوياتها ، يجب أن تؤكد بصورة عملية وفعالة التخلف الطبيعى بين القوى العاملة كلها وبين جميع قطاعات الانتاج والخدمات .

الديمقراطية فى مراكز الانتاج :

ان التنظيمات النقابية ، اذ تقوم على حرية الانتخاب وحرية الرأى وحق النقد الذاتى ، وحق النقد عموما ، فتفتح آفاقا جديدة للممارسة الديمقراطية السليمة ، كما انها اذ تأخذ فى تشكيلها بأسلوب جماعية القيادة ، واذا توثقت باستمرار الصلة بين هـــذه القيادة ومنابعها الاصيلة ، تؤكد كذلك وبصورة حاسمة ، الأسلوب الديمقراطى داخل قطاعات قوى الانتاج ذاتها .

يقول «الميثاق» فى الباب الخامس عن «الديمقراطية السليمة» :

ان ملايين الفــلاحين ــ حتى من ملاك الأرض الصغار ــ طحنتهم الاقطاعيات الكبيرة لسادة الأرض المتحكمين فى مصيرها ، ولم يتمكنوا على الاطلاق من تنظيم انفسهم داخل تعــاونيات تمكنهم من المحافظة على انتاجية أرضهم ، ومن ثم تعطيهم القدرة على الصمود وعلى اسماع صوتهم للأجهزة المحلية ، فضلا عن قصور الحكم فى العاصمة .

كذلك فان الملايين من العمال الزراعيين عاشوا فى ظروف اقرب ما تكون الى السخرة تحت مستوى من الأجور يهبط كثيرا ليقرب من حد الجوع ، كما ان عملهم كان يجرى من غير اى ضمان للمستقبل ولم يكن فى طاقاتهم الا أن يعيشوا سنى حياتهم خــلال بؤس الساعات وقسوتها الرهيبة .

كذلك فان مئات الالوف من عمال الصناعة والتجارة ؛ لم تكن فى قدرتهم اية طاقة على تحدى ارادة الرأسمالية المتحكمة المتحالفة مع الاقطاع والسيطرة على جهاز الدولة وعلى سلطة التشريع واصبح العمل سلعة من السلع فى عملية الانتاج ، يشتريها رأس المال المستغل تحت أحسن الشروط الموافقة لصالحه ، ولقد واجهت الحركة النقابية التى كان فى يدها قيادة هــذه الطبقة المناضلة من العمال ، صعوبات شديدة حاولت عرقلة طريقها كما حاولت افسادها .

وترتيبا على ذلك حدد «الميثاق» دور النقابات فى الكلمات الآتية :

«ان التنظيمات الشعبية ، وخصوصا التنظيمات التعاونية والنقابية تستطيع أن تقوم بدور مؤثر وفعال فى التمكين للديمقراطية السليمة .

ان هذه التنظيمات لابد ان تكون قوى متقدمة فى ميادين العمل الوطنى الديمقراطى ، وان نمو الحركة التعاونية والنقابية معين لاينضب للقيادات الواعية التى تلمس بأصابعها مباشرة اعصاب الجماهير وتشعر بقوة نبضها .

ولقد سقط الضغط الذى كان يخنق حرية هذه المنظمات ويشل حركتها ، ان تعاونيات الفــلاحين فضــلا عن دورها الانتــاجى ، هى

منظمات ديمقراطية قادرة على التعرف على مشاكل الفلاحين وعلى استكشاف حلولها . كذلك فلقد آن الوقت لكى تقوم نقابات العمال الزراعيين .

ان نقابات عمال الصناعة والتجارة والخدمات ، قد توصلت بقوانين يوليو العظيمة الى مركز طبيعى فى قيادة النضال الوطنى » .

اما الباب الثامن ، فقد حدد لنا مبدأ هاما بالنسبة للديمقراطية فى مراكز الانتاج ، فقد جاء به :

« ان العمل الوطنى كله وعلى جميع مستوياته لا يمكن ان يصل سليما الى اهدافه الا بطريق الديمقراطية ؛ ووسيلة الديمقراطية ان تتوفر الحرية فى مراكز الانتاج جميعها ، لكى يتمكن جميع العاملين فيها من ان يعطوا كل جهدهم الفنى والوطنى من اجل كمال العمل . وعلى ان يتم ذلك بالطبع تحت احكام تسلسل المسئولية ، كذلك فان وسيلة الديمقراطية ان تتحقق سلطة المجالس الشعبية على جميع مراكز الانتاج ، وفوق كل اجهزة الادارة المركزية او المحلية ، ان ذلك يضمن للشعب باستمرار ان يكون سلطة تحديد اهداف الانتاج ، وان يكون فى الوقت ذاته سلطة الرقابة على تنفيذها .

ان العمال لم يصبحوا سلعة فى عملية الانتاج ، وانما اصبحت قوى العمل مالكة لعملية الانتاج ذاتها ، شريكة فى ادارتها ، شريكة فى ارباحها تحت اوفى الاجور واحسن الشروط من ناحية ساعات العمل .

الثقافة والميثاق

بقلم
الدكتور محمود محمود

- ١ -
معنى الثقافة

اود في بداية هذا الحديث ان أحدد ما نعنيه عند ما نذكر كلمة «الثقافة» في غضون الكلام او فيما نقوم به من بحوث . ولقد شاع اخيرا استخدام هذا اللفظ بمعان مختلفة وفي غير تحديد . وانما يلزم التعريف حينما يضطرب المعنى ويختلف في الأذهان . وكثيرا مايحدث الخلط في التعبير بين «الثقافة» و «الحضارة» وسوف احاول خلال هذا المقال ان افرق بين الكلمتين .

ونحن حين نتحدث عن الثقافة قد نعني ثقافة « الفرد » ، أو ثقافة « طبقة » من الناس أو فئة منهم ، أو ثقافة «المجتمع» بأسره . وعندى ان ثقافة الفرد تتوقف على ثقافة طائفة ، وثقافة الطائفة تتوقف على ثقافة المجموع . ومن ثم كانت الثقافة من حيث علاقتها بالمجتمع هى التى ينبغى ان نوليها عنايتنا وان نضعها فى المحل الاول، وذلك بالرغم من صعوبة تحديد معناها حينما تمس حياة شعب بأسره من الشعوب.

وقد نعنى بالثقافة تهذيب السلوك ، وقد نعنى بها العلم والمعرفة ، كما نعنى بها أحيانا الاهتمام بالفلسفة او الافكار المجردة ، أو الشغف بفن من الفنون .. ولكنا قلما نفكر فى هذه النواحى مجتمعة وفى وقت واحد معا . فى حين ان الالمام بناحية واحدة من هذه النواحى ـ مهما بلغ حد الكمال ـ لا يمكن ان يضفى وحدة الثقافة بمعناها الاعم على فرد من الافراد .

فالسلوك المهذب اذا لم يقترن بالفكر والحس السليم يجعل من صاحبه آلة تخلو من روح الانسان . والعلم والمعرفة اذا لم يقرنا بحسن السلوك كانا حذلقة لا تكفى لأن تجعل من صاحبها رجلا اجتماعيا منسجما مع المجموعة التى يعيش بين أفرادها ، والفن بغير فكر أو علم ضرب من ضروب العبث . واذا كنا لا نجد الثقافة فى ناحية واحدة من هذه النواحى دون سواها ، واذا كنا لا نعثر على فرد واحد يلم بها جميعا الماما شاملا عميقا ، فمعنى ذلك ان الفرد المثقف من جميع النواحى وهم من الاوهام ، ولا يجوز لنا أن نبحث عن الثقافة لدى فرد من الافراد مهما يكن قدره ، أو لدى طبقة واحدة من الطبقات مهما تكن رفيعة ، وانما ينبغى لنا ان نلتمسها فى مجال اعم واوسع ، فى المجتمع بمجموع افراده ، وبرغم وضوح هذه النتيجة التى وصلنا اليها كثيرا ماتزوغ منها ابصارنا ، ونتطلع الى الثقافة لدى فرد متميز فى ضرب واحد من ضروب النشاط الذهنى ، مع المام يسير بالضروب الأخرى ، او مع جهل تام بها . فالفنان مثلا قد يسمو الى حد العبقرية فى فنه ، ويكون منحرفا فى سلوكه ، قليل المعرفة بالعلوم ، بل قليل

الدراية بالفنون الاخرى التى لا يمارسها . والرجل النابغ بمفرده قد يضيف جديدا الى التراث الثقافى الانسانى ، ولكن من خطأ القول ان ننعته « بالرجل المثقف » .

ولا أرمى مما سبق الى القول باننا حينما نتحدث عن ثقافة الفرد لا نعنى شيئا البتة ، وانما اريد ان اقول ان ثقافة الفرد لا يمكن أن تنفصل عن ثقافة الطائفة ، وأن ثقافة الطائفة لا يمكن ان تنعزل عن ثقافة الشعب بمجموعه . كما اود ان اقول ان الكمال الذى ننشده لابد ان يتناول الثقافة فى مجالاتها الثلاثة : الفردى ، والطائفى ، والجماعى .

وكذلك لا يترتب على ما ذكرت ان الطبقة التى تتابع لونا بعينه من الوان النشاط الثقافى ، كالفن أو العلم أو الفلسفة ، يمكن أن تتميز او تنعزل عن المجتمع الذى تعيش فيه ، مهما تكن درجة الثقافة فى هذا المجتمع . بل أن الأمر فى الواقع على نقيض ذلك تماما ، اذ ان التماسك الذى هو شرط لازم من شروط الثقافة لا يتحقق الا اذا اتصلت نواحى الثقافة كلها بعضها ببعض ، وأسهم القائمون على كل منها بنصيب — مهما يكن يسيرا — فى النواحى الاخرى ، وكان لهم تقدير لها ولضرورتها واهميتها . فالدين لا يحتاج الى رجال مختصين فيه ، يلمون بأصوله وقواعده ، فحسب ، وانما يحتاج ايضا الى صفوف من العابدين المصلين وراء الأئمة العارفين .

ومن المعروف ان الشعوب البدائية لا تفرق بين ناحية من نواحى الثقافة ونواحيها الأخرى . فقد يبنى الرجل السفينة التى يستخدمها فى الصيد ، وفى الطقوس الدينية ، وفى الحروب البحرية . هنا يختلط الفن بالدين ، والعلم بالعمل وبالحروب بغير تمييز . وكلما تقدمت الحضارة ظهر التخصص ، حتى يتم الفصل الى درجة كبيرة بين الدين والعلم والسياسة . وكما أن ضروب الأعمال المختلفة التى يؤديها الأفراد تصبح وراثية ، وكما ان هذه الاعمال الموروثة هى التى تتمثل فى طبقة من الطبقات أو طائفة من الطوائف ، فيؤدى التمييز الطبقى الى الصراع بين الطبقات ، فكذلك الدين والسياسة والعلم والفن يبلغ كل منها فى تطوره حدا يؤدى الى الصراع بينها : أيها تكون له السيادة والسيطرة . وكثيرا ما يؤدى هذا الصراع الى مزيد من الخلق والابتكار

وهكذا نرى ان المجتمع فى تطوره ينتهى الى تعدد الوظائف واختلافها ، فتظهر مستويات ثقافية متنوعة ، وعندئذ تتميز ثقافة الطبقة أو الطائفة عن غيرها من ثقافات الطبقات او الطوائف الأخرى . ومن ثم كان من المكابرة ان ننكر اختلاف المستويات الثقافية مهما اشتد ايماننا بالمساواة الاجتماعية . وانما يختلف الرأى عندما نفكر فى انتقال الثقافة الطائفية : هل يكون ذلك بالتوريث ، وهل لابد لكل ثقافة طائفية من أن تعمل على انتشارها ما استطاعت ذلك — أو هل يأمل المجتمع أن يكشف عن طريقة من طرق الانتقاء والاختيار تمكننا من أن نجد لكل فرد من الافراد السبيل الذى يقوده فى النهاية الى ان يجد مكانه فى أعلى مستوى ثقافى تؤهله له كفاياته الطبيعية

ومذاهبه . وليس من شك فى أن من واجبنا ان نبحث عن الطريق العادل للانتقاء والاختيار .

وقد يبدو لنا ان تقدم الحضارة يؤدى الى زيادة فى عدد الطوائف الثقافية المتخصصة ، غير ان هذه الزيادة المطردة قد تنتهى الى الانحلال الثقالى ، وهو اشد ضروب الانحلال المختلفة فتكا بالمجتمع . ومن ثم فان زيادة التخصص الثقافى التى نشاهدها فى بلاد الغرب قد تكون من دواعى انهيار الحضارة فى تلك البلاد ـ فهناك ينفصل الدين عن الفلسفة وعن الفن الى حد يهدد بالخطر على تماسك المجتمع وعندئذ تصبح الحياة تافهة لا قيمة لها ، فى حين ان الثقافة تهدف الى ان تجعل للحياة معنى يستحق من اجله ان يعيش الانسان .

واذا اردنا ان نفرق بين الثقافة والحضارة ، قلنا ان الثقافة هى مجموع ما لدينا من معارف فى العلوم والفنون والآداب ، وهى معارف ذهنية قد لا نمارسها فى العمل والحياة . اما الحضارة فهى العمل بهذه المعارف والعيش طبقا لها . ولكى أوضح ما قصدت اليه اضرب لكم بعض الأمثلة :

قد يكون من الثقافة ان نلم بحقيقة القوة الكهربية وطريقة استخدامها فى الاضاءة وتسيير الآلات وادارة الراديو والسينما والتلفزيون وغير ذلك ، وذلك دون ممارسة لهذه الادوات ، فالبيوت قد تضاء بالزيت والقرية قد تخلو من « السينما او التلفزيون » فى حين ان اهلها ـ او بعض أهلها على الأقل ممن نالوا قسطا من التعليم ـ يعرفون شيئا من حقيقتها .

وقد يسكن الرجل فى بيت يضاء بالكهربا ، ويضم فى بيته « الراديو والتلفزيون » ويتردد على دور السينما دون ادنى علم بالكهربا ..

ومثل هذا الرجل يكون متحضرا ولا يكون مثقفا ..

وقد يجمع الفرد بين الثقافة والحضارة معا ، وذلك اذا عرف الكهربا من الناحية النظرية ، واستمتع بتطبيقها على هذه الادوات .

خذ مثلا آخر : يدرس الرجل مختلف الفنون ويصل فى دراسته الى حد التذوق الرفيع والحكم السليم ، دون أن يقتنى من القطع الفنية قطعة واحدة يزين بها مسكنه ، هذا الرجل مثقف ثقافة فنية ، ولكنه لا يعيش على المستوى الحضارى الفنى وقد تجد غيره ممن لا يعرف شيئا عن أصول الفنون ولكنه يقتنى منها روائع ، فهو متحضر من الناحية الفنية ، خال من ثقافتها وما اجمل أن يجمع المرء فى هذا المجال بين الثقافة والحضارة . .

الثقافة معرفة .. والحضارة مستوى من العيش ..

وكلما ازدادت المعرفة وتنوعت ارتقى المستوى الثقافى ، وكلما ارتفع مستوى العيش ارتقى المستوى الحضارى .

وفى انتقال أى شعب من الشعوب من الاشتغال بالرعى الى الاشتغال بالزراعة ، ومن الزراعة الى التجارة ، ثم الى الحياة الصناعية آخر الامر تدرج فى سلم الثقافة ، ذلك لأن الصناعة لاتقوم الا على أساس مكين من الالمام بكثير من العلوم والفنون ، ولا يمكن لأمة من الامم فى العصر الحاضر أن تبلغ ذروة الثقافة الا اذا انتقلت الى طورها الصناعى . ومن اجل هذا حرص المستعمرون على ابقاء الشعوب المحكومة فى مستواها الرعوى أو الزراعى ، وحاولوا جهد طاقتهم الا تتصنع الشعوب التى تخضع لحكمهم حتى لا يرتفع لديها مستوى التفكير فتطالب باستقلالها وتنافسها فى منتجاتها . والمشاهد أن حرية الفكر تقترن بالصناعة ، لان الصناعة ترتكز على الابتكار والاختراع اكثر مما ترتكز على النقل والتقليد .

ومن البديهى أن ضرورة الارتقاء الثقافى تحتم عدم التحيز أو التعصب لثقافة بعينها دون الثقافات الأخرى . فمن واجب الأمة التى تريد لنفسها التقدم أن تدرس انتاج العقول التى نبتت فى أرض غير أرضها ، ولا يتيسر ذلك الا اذا عنيت بدراسة اللغات التى عبرت بها هذه العقول عن تفكيرها .

ولايمكن ان يرتفع مستوى الثقافة فى بلد من البلدان الا اذا نشأت فى هذا البلد الجامعات التى ترعى فروع المعرفة المختلفة وتعمل على انمائها .

وبما اننا نعيش فى عصر العلم .. فمن الطبيعى أن تستمد الثقافة بعض أصولها ومقوماتها من العلم . ويقول الدكتور عبد العزيز السيد وزير التعليم العالى فى محاضرة له عن « الجامعة والثقافة » :

اننى لا انكر ان الثقافة تستمد أصولها من مصادر ومقدمات أخرى ، ولكن العامل العلمى هو أقواها فى الحاضر لأننا نعيش فى عصر العلم . واذا قلنا اننا نعيش فى عصر العلم فليس معنى ذلك اننا نملك الطائرات والدبابات ، أو نستعمل الآلات التى انتجها العلم او نستمتع بخيرات العلم ومنتجاته . فقد نستمتع بهذا كله ولا نعيش فى عصر العلم . فبعض الشعوب المتأخرة والقبائل المتبربرة تستطيع ان تشترى السيارات والطائرات فتركبها ، وتستعمل الآلات الحديثة لكنها ابعد ما تكون عن عصر العلم . لأن العلم ليس آلات وليس ماكينات فهذه كلها آثار العلم . اما العلم فهو طريقة ونظرة معينة الى المسائل واسلوب للحياة وايمان بالذكاء الانسانى . ولا يستطيع انسان فى هذا العصر — عصر العلم — أن يتجاهل القيم المعنوية والروحية والاجتماعية للعلم .

فالثقافة لا تكون الا عامة ، وتستمد أصولها على الاغلب من العلم وربما كان تعريف الثقافة أمرا غير ميسور ، ولكننا نستطيع على الاقل أن نشير الى بعض مقوماتها .

الثقافة فى بعض مظاهرها صفة عقلية فى الشخص المتعلم تتمثل فى تكوينه العقلى ، وفى استقامة تفكيره واتساع افقه ، وفى حبه للعلم ،

وهذه نقطة هامة نوجه اليها النظر ، ذلك لان اسمى واعلى ما ينبغي ان نعلمه طلابنا في الوقت الحاضر هو تكوين عقلي سليم ، ومرونة فكرية ونظرة موضوعية للاشياء وحب حقيقي للعلم ، وتلك الصفات العقلية ينبغي ان تكون هدفا رئيسيا من اهداف التعليم الجامعي .

والعنصر الثاني من عناصر الثقافة .. هو أن يتمثل الشخص العلم الذي يدرسه تمثيلا يحيله الى جزء من كيانه العقلي والنفسي . وكل علم لايتمثل على هذه الطريقة يصبح قليل الجدوى لافائدة فيه .

والعنصر الثالث من عناصر الثقافة .. هو انه مهما كان تخصص الشخص فانه ينبغي ان يكون ملما بالقضايا الكبرى للعلوم وما احدثته من اثر في التفكير الانساني والحياة الانسانية ، فالرجل لا يعد مثقفا اذا اقتصر على ناحية واحدة من نواحي المعرفة دون أن يلم بعلاقة علمه بالعلوم الأخرى اوباثر علمه في الحضارة او بتاثيره في الحياة الاجتماعية

اما العنصر الرابع من عناصر الثقافة فهو أن يكون الشخص المثقف في مستوى العصر الذي يعيش فيه ، بمعنى ان يكون مدركا للافكار والقيم والنظريات العامة التي تسود العصر ، فاذا كانت نظرية داروين مثلا التي نشرها في كتابه المعروف « اصل الانواع » والتي نادى فيها بأن الحياة كفاح وان الغلبة للاقوى وان البقاء للاصلح ، اذا كانت هذه النظرية اساسا لكثير من العلوم ولسلوك الشعوب والامم في القرن التاسع عشر فان فكرة التعاون التي تسود عالمنا اليوم هي اساس السياسة والاقتصاد والفلسفة وغير ذلك من ابواب المعرفة ..

ان كل جيل من الاجيال وكل عصر من العصور له فلسفته وافكاره التي تسيره ، وان مجموعة هذه الافكار هي التي تكون ماتعنيه بالثقافة؟

- ٢ -

الثقــافة والدين

لا يمكن لاية ثقافة من الثقافات ان تظهر او ان تنمو الا اذا كانت لها صلة ، بدين من الأديان ، بل ان الثقافة ليست فيما احســب الا مظهرا من مظاهر الدين . فالدين فى معناه الاعم هو أســلوب العيش عند المؤمنين به ، يرسم لهم طريق الحيــاة من المهد الى اللحد ، فى الصباح والمساء .. كما يرسم لهم صورة العالم الآخر بعد الممات . وهذا الاسلوب من اساليب الحياة الذى ينبنى على عقيدة من العقـائد هو الثقافة ، ان الدين وحـده هو الذى يكسب الحياة معناهـا ، ويمدنا بالاطار الذى ينبغى ان نصوغ فيه اتجاهاتنا وآمالنا ويحمى الجماهير البشرية من اليأس والملل .

وقد جاء فى تقرير الميثاق ان الشعب العربى يعيش فى المنطقة التى نزلت فيها رسالات الســماء ، ويؤمن برسالة الدين ، ويملك من ايمانه بالله وثقته بنفســه ما يمكنه من فرض ارادته على الحياة ليصوغها من جديد وفق مبادئه وامانيه .

ان حياة الانسان تحكمها القوى الروحية والقوى المادية معا ، ولا سبيل للفصل بينهما ، فكلتاهما ضرورية لقيام المجتمع السليم .

ومن هنا ثبت فى تفكيرنا ، ونحن نصوغ المبادىء والقيم التى يقوم عليها المجتمع الاشتراكى العربى ان القوى الروحية والقوى المـادية ضروريتان لبناء المجتمع . وانه يجب علينا حتى يكون هذا المجتمع قوى الجسم والعقل سليم الروح والنفس ، ان نقيم التوازن بين ماديات هذا المجتمع وروحانياته المستمدة من القيم الخالدة النابعة من الدين .

وقد ابرز الميثاق اهمية العقيدة الدينية كضمانة أساسية لبناء مجتمع يقوم على الكفاية والعدل .

وقد تمكنت الأمة العربية بعد انتشار الإسلام وبقوة الإيمان ، من ان تصل الى الذروة على هدى من رسالته ومبادئه . وقد ابرز الميثاق صورة هذا الماضى لتكون نبراسا للعمل فى الحاضر والمستقبل ، وصورة للقيم الخالدة التى يقوم عليها مجتمعنا الجديد فقال « وفى اطار التاريخ الاسلامى ، وعلى هدى من رسالة محمد صلى الله عليه وسلم قام الشعب المصرى بأعظم الادوار دفاعا عن الحضارة والانسانية » .

وقد كان التراث الحضارى العربى والايمـــان الدينى الواعى زادا روحيا للشعب ، يدفعه دائما الى الحفاظ على مقومات حياته .

والايمان الدينى السليم لايتعارض مع حرية الفكر الانسانى ، ولا مع جهاد البشر نحو حياة أفضل ، بل ان العكس هو الصحيح ، فالدين يدفع الانسان الى التفكير الحر ، ويصده عن الجمود الفكرى والتعصب.

وقد حض الدين على متابعة التقدم العلمى ، ورفع من شأن العلم ، فقد قال تعالى : « يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات » .

كما قال : « قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون » .

لذلك كان من المنطق أن ايماننا السليم بالدين يجعلنا نرفض التعصب والجمود الفكرى ، ويدفعنا الى ملاحقة التطور البشرى نحو مجتمع أفضل .

ومن اجل ذلك ذكر الميثاق « ان الاقتناع الحر هو القاعدة الصلبة للايمان ، والايمان بغير الحرية هو التعصب ، والتعصب هو الحاجز الذى يصد كل فكر جديد ، ويترك اصحابه بمنأى عن التطور المتلاحق الذى تدفعه جهود البشر فى كل مكان . »

وان اية محاولة لتعطيل تجلية جوهر الدين المتألق ، وكشف العظمة الحقيقية للاديان ، باعتبارها ثورات انسانية استهدفت شرف الانسان وتقدمه وسعادته ، فهى جريمة فى حق الدين وفى حق الانسانية وفى حق الشعب الذى يريد أن يتبين طريق حياته فى المستقبل على هدى من رسالات الله العلى القدير .

وذلك ما عناه الميثاق حين قال « ان جوهر الرسالات الدينية لا يتصادم مع حقائق الحياة ، وانما ينتج التصادم فى بعض الظروف من محاولات الرجعية ان تستغل الدين ضد طبيعته وروحه ، لعرقلة التقدم وذلك بافتعال تفسيرات له تتصادم مع حكمته الالهية السامية . »

ان الدين يعنى عناية كبيرة بتنظيم طريق الانسان فى الحياة الدنيا الى جانب عنايته بتنظيم صلة الانسان بخالقه وطريقه للحياة الآخرة.

لقد سخر الله الكون كله للانسان وطالبه بأن يبحث فى آيات صنعه، ويفكر فيها ليستعملها لما فيه خير البشرية وسعادتها . وليس العلم الا وصفا وبحثا فيما صنع الله فى آفاق الأرض والسماء وتقريرا لما بث فيهما من قوى وخصائص .

ان الدين الحق ، والعلم الحق ، هما تصوير متكامل لجوانب الوجود. ان جوهر الأديان يؤكد حق الانسان فى الحرية وفى الحياة .

وفى هذا يقول الميثاق : « ان القيم الروحية الخالدة النابعة من الأديان قادرة على هداية الانسان ، وعلى اضاءة حياته بنور الايمان،وعلى منحه طاقات لا حدود لها من اجل الخير والحق والمحبة » .

الدين يكفل للمرء حريته وعزته وكرامته ، كما يدعو الى الاخوة

الانسانية وعدم التفرقة بين النــاس ، والى المســاواة والديمقراطية الصحيحة . « وأمرهم شورى بينهم » .

وكما يرفع الدين من مكانة العلم ، يكرم العمــل ويدفع اليه ، قال الرسول الأمين : « أطيب كسب الرجل عمل يده . »

ولما كنا ندرك مكانة القيم الروحية النابعة من الأديان ، وقدرتها على توجيه الحياة فى طريقها الانسانى الخير العادل ، وجب أن نوفر للاديان حريتها وقداستها . وفى ذلك يقول الميثاق : «ان حرية العقيدة الدينية يجب أن تكون لها قداستها فى حياتنا الجديدة الحرة .

وكما أن للدين كل هذا القدر وهذه القيمة فى اسلوب حيــاتنا وفى ثقافة شعبنا ، فان للغة أيضا اهميتها ، لان اللغة هى التعبير عن الثقافة، ومن ثم كان الاهتمام بدراسة اللغة العربية وتعمق آدابها ضروريا .

وعلينا أن نهيىء كل الظروف الملائمة لنمو الثقافة الدينية والدراسة اللغوية وتطورها ، حتى يتبلور فى المجتمع فكر دينى واع ، حر طليق ، يحقق الرسالة السامية للدين ، ويمكن التعبير عنه بلغة سليمة فصحى

- ٣ -

الثقـــافة والعلم

فى اللجنة التحضيرية لمؤتمر القوى الشعبية التى انعقدت فى شهرى نوفمبر وديسمبر من عام ١٩٦١ نادى الرئيس جمـــال عبــد الناصر بضرورة احداث الثورة فى المجال الثقافى ، والى تطبيق العلم على الحياة، فلما ذلك أعضاء اللجنة الى البحث فى العلاقة بين العلم والثقافة .

العلم معرفة ، والعلم لا وطن له .

والثقافة اسلوب من أساليب العيش فى وطن من الاوطان .

« العلم يسعى الى العالمية والى البحث عن الحقيقة من اجل الحقيقة. ولكننا الآن فى مرحلتنا الثورية هذه نريد ان نبحث عن الحق كما بحثنا عن الحقيقة . ولن نستطيع ان نفعل ذلك الا اذا سلكنا سبيلنا الى هذه الثورة الثقافية ، وهى تختلف من الثورة الفكرية . فثورة الفكر قائمـة عندنا ، ولكن ثورة الفكر امر يتصل بالأفراد ، أما الثقافة فانها تتصـــل بمجموع الشعب .

فالعلم ــ كما قلنا ــ لا وطن له ، والثقافة لها وطن وترتبط بالأرض والمجتمع ، ولا تعرف الطوائف ولا تعرف هذه الجامعات فى ابراجهـــا العاجية .

وحرام ان يبقى الفكر والتعليم والثقافة فى بلدنا أداة للانعزال بين الطبقات ، وأداة ليرتفع المتعلم عن بيئته وذويه وينقطع عن أهله . فاذا اختلط العلماء بالشعب كانوا كالزيت حين يختلط بالماء ثم لا يلبث ان يطفو على السطح . نحن لانريدهم كذلك وانمـــا نريدهم أن يذوبوا فى الشعب كما يذوب الملح فى الماء .

ان العلم لا يطلب لذاته . واذا كان الامر كذلك فليس من المغالاة فى شىء ان نقول انه بلا غاية تستحق سعى الدولة والجامعات اليه . لانه حينئذ يتعلق بمجرد المتعة الشخصية من جهة ، ثم أن اتساع العـــلم

وتشعب آفاقه يجعل طلبه لذاته ــ من جهة أخرى ــ عبثـــا واضاعة للوقت فى بعض الأحيان ، ولا يضيف الى الثروة الانسانية من محصوله ما يستاهل ما بذل فيه من جهد وما ضيع فيه من وقت .

واذن فلابد ان يدخل عامل الانتقاء ، ولابد ان نصطفى بعض المعايير لاختيار ما نكرس له وقتنا من العلم .

وقد يذهب بعض الناس الى القول بأن غاية العلم هى المنفعة . غير انه اذا كانت غاية العلم هى المنفعة وفسرت هذه المنفعة على انها المنفعة

المادية وما يمكن ان تؤدى اليه من تطبيقات لاصبح العلم عقيما لانه يمسى متصلا بناحية واحدة من نواحى الحياة الانسانية فهو لا يستأهل الجامعة ، وأولى به المدرسة والمصنع ..

وحقيقة الأمر ان العلم انما يطلب لغاية اسمى واعلى من الغاية المادية المجردة ، فالحياة أغنى واشمل من هذه النواحى المادية . والانسان انما يطلب العلم ويسعى اليه ابتغاء الملاءمة بينه وبين الكون الذى يعيش فيه. يطلبه ليزداد معرفة بنفسه وبالعالم الذى يحيط به ، ويطلبه ليحدد مكانه فى الكون ، يطلبه لزيادة معرفته بما ينبغى ان تكون عليه علاقته مع غيره سواء بين الفرد والفرد ، او بين الفرد والجماعة ، او بين الجماعة والجماعة . يطلبه ليحدد علاقته بخالقه .. يطلبه فوق ذلك ليسعد نفسه ماديا ويسخر الطبيعة فى خدمته فيوفر لنفسه وسائل الرفاهية ..

كل هذه الغايات مجتمعة هى غاية العلم . ينبغى الا تضيق فتقتصر على الناحية المادية فحسب ، بل يجب أن تتسع لما ذكرت حتى يصبح العلم غاية يسعى اليها الانسان لاسعاد نفسه روحيا وماديا ونفسيا .

عندئذ يصبح العلم عنصرا هاما من عناصر الثقافة .

وقد جاء فى تقرير الميثاق ان العلم وقد اصبح طريق التقدم وسلاح العمل من أجل بناء المجتمع الحر ، اصبحت له اليوم وظيفة اجتماعية الى جانب أنه وسيلة لتقدم المعرفة الانسانية .

ان عملية بناء مجتمعنا لابد ان تقوم على اسس علمية ، وان تسير على منهج سليم يرتكز على التخطيط العلمى . ويستند الى البحث العلمى ، ويستخدم فى التنفيذ كل تطبيقات العلم الحديث فى مختلف ميادين الانتاج والخدمات . وهذا هو ما قصد اليه الميثاق عندما نص على « ان الاشتراكية العلمية هى الصيغة الملائمة لايجاد المنهج الصحيح للتقدم . »

ان الارادة الشعبية فى بناء المجتمع الاشتراكى العربى تحتم علينا الانطلاق فى ثورة علمية وفكرية شاملة لتحطيم اغلال التخلف الذى فرضته علينا عصور الاستعمار والرجعية ، ولنلحق بركب التقدم الحديث ، ثم نمضى فى سرعة وقوة . وفى ذلك يقول الميثاق « ان الامم التى ارغمت على التخلف اذا استطاعت ان تبدأ الآن معتمدة على العلم المتقدم تضمن لنفسها نقطة بداية تفوق النقطة التى بدأ منها الذين سبقوها الى المستقبل ، ومن ثم تمنح نفسها قوة اندفاع اشد فى اللحاق بهم والسبق عليهم . »

ان البحث العلمى يجب ان يكون رائدا يكشف الطريق امام المجتمع فى مراحل تطوره وتقدمه ، كما ان التطبيق العلمى يجب ان يسير بهذه المراحل الى ما يحقق أهدافنا فى بناء المجتمع الجديد.

وان واقع الأمر فى ثورتنا لبناء المستقبل يجعل التقدم العلمى والفكرى الى مستوى العصر الذى نعيش فيه ضرورة حتمية لتحقيق ارادة الشعب فى اقامة المجتمع الاشتراكى ،وتحقيق الكفاية والعدل،ومن

هنا كان ضروريا أن يرتبط العلم فى كل صوره بالمجتمع ليتحرك به ويتحرك معه الى أهدافه فى سرعة وقوة وأمان .

ان تطبيق النتائج العلمية ليس وقفا على رجال العلم والبحث العلمى ، وانما هو يعتمد كذلك على الفنيين والخبراء ومن اليهم ، ثم على الأيدى العاملة فى الانتاج والخدمات . وعلى الدولة ايجاد الوسائل الكفيلة بالربط بين هذه القطاعات الثلاثة .

وأن ارتباط العلم بالمجتمع لا يعنى وضع اى قيد على حرية الانطلاق الفكرى التى تهيىء للعلماء والمفكرين فرص الخلق والابتكار . وهو لا يعنى ايضا استبعاد البحث النظرى ، لأن البحوث النظرية يجب ان تسير جنبا الى جنب مع البحوث التطبيقية ، تبعا لاحتياجات المجتمع وتطوره .

جاء فى الميثاق : ليس العلم للمجتمع عقبة تفرض على العلماء ان يلتزموا بمشكلات الخبرة المباشرة وحدها . ان ذلك يصبح تفسيرا ضيقا لرغيف الخبز الذى نريده .

ان على العلم ان يسهم ايجابيا فى حل المشكلات المختلفة للمجتمع ، ولا يعنى ذلك المشكلات الراهنة فحسب ، وانما يجب على العلم أن يشخص ببصره بعيدا الى المستقبل فيمهد للشعب طريق التقدم ، حتى يسير بخطوات سريعة نحو اهدافه .

ان عبء الأمانة التى تقع على جامعاتنا ومعاهدنا ومراكز البحوث عندنا فى مرحلة نمو الثورة لعبء ضخم .

ومن هنا يبرز دور القيادات العلمية والفكرية . ان أهميتها ومسئوليتها كما جاء فى الميثاق ، لاتقل عن أهمية القيادات الشعبية ومسئوليتها .

ولئن كان واجب المجتمع الاشتراكى ان يهيىء السبل لاكتشاف قيادات علمية وفكرية تؤمن بمبادىء المجتمع الاشتراكى العربى ، داعية بأهدافه وآماله العريضة ، وأن يدعم هذه القيادات ويحملها المسئولية الكاملة للثورة العلمية والفكرية . ان واجب الجامعيين والعلماء والمفكرين أن يؤدوا ضريبة العلم والمعرفة لشعبنا وللأمة العربية كلها ، كأوفى ما يكون الأداء .

ان عليهم أن يقوموا بتطوير التعليم الجامعى والعالى تطويرا جذريا ، فى المناهج والأساليب على السواء ، بما يتمشى واحتياجات مجتمعنا الاشتراكى ويتفق مع مبادئه السياسية وقيمه الخلقية ومناهجه الاجتماعية .

ولكن ثورتنا فى مجال العلم والثقافة لا تنحصر فى التعليم الجامعى ومجال البحوث العلمية والاجتماعية والانسانية ، وانما هى فى واقع الأمر تمتد فى مراحل على التعليم والثقافة جميعا .

يجب أن يقوم التعليم فى مراحله المختلفة على أساس تخطيط شامل يطابق احتياجات المجتمع فى مراحل تطوره ، ويؤهل العناصر

البشرية في النواحي والمستويات العلمية والمهنية والفنية والأدبية وغيرها كما تتطلبها خطة التنمية في الإنتاج والخدمات للوصول بها الى أهدافها في التوقيت الزمني الموضوع لها .

ويجب أن تهدف الخطة ـ الى جانب ذلك ـ الى تنمية الثقافة القومية ، والى تيسير سبل الثقافة للمواطنين .

ان التعليم يدرب عقل المواطن ويزوده بمعرفة نافعة تكون سلاحا له في الحياة والعمل والانتاج ، ولكن الثقافة توسع مداركه ، وتفتح فكره وتنمي أحاسيسه بالخير والجمال في الحياة .

ان العلم تعمق بالمعرفة في اتجاه رأسي ، ولكن الثقافة امتداد بالمعرفة الانسانية في اتجاه أفقي يربط بين الوان الفكر والمشاعر الانسانية في أوسع أفق .

ان وحدة الهدف ووحدة المشاعر والآمال بين المواطنين لا يمكن ان تقوم الا على اساس من الثقافة القومية المشتركة ، وان شخصية الأمة لا تتضح الا بقدر ما يكون لها من طابع ثقافي مميز .

ان اللغة وعاء المعرفة والفكر والثقافة كما انها دعامة اساسية للقومية وقد كان ذلك من وراء عنايتنا الكبرى بلغتنا العربية . وسيكون حافزا لنا على مضاعفة الجهد لتعريب ثمرات الفكر العالمي حتى تصبح في متناول القارىء العربي على أوسع نطاق .

اننا بهذه الثورة الثقافية نكتشف شخصيتنا ، ونبرز قواناالخلاقة، ونرتبط بأمتنا العربية ، ونحدد مكانها بين الامم ، وما أضافته بثقافتها وعلمها الى التراث الانساني الخالد .

ان مجتمعنا الجديد يهدف لان يضمن لكل طفل مكانا في المدرسة وأن يهيىء له قدرا من التعليم والثقافة يؤهله للقيام في المستقبلبدوره في المجتمع الاشتراكي عن وعي ودراية . لان ذلك ضرورة لبناء الديمقراطية السليمة .

وهو يهدف لان يكفل تكافؤ الفرص للمواطنين من الجنسين للاستمرار في مراحل التعليم المختلفة ، كل بحسب استعداده الذهني وجده واجتهاده ، وذلك تبعا لاحتياجات المجتمع المتطورة لكل نوع من أنواع التعليم .

لقد بذلت الثورة خلال السنوات العشر الماضية جهودا كبيرة موفقة فيسبيل نشرالتعليم فيمستوياته المختلفة ، وتطوير مناهجه وتخليصها مما فرضته عليها ظروف القهر الاستعماري الرجعي .

وقد كان ذلك كله تمهيدا لما يستوحيه التحول الثوري الاشتراكي من تغيير اعمق واشمل في مناهج التعليم ، حتى يمكنه ان يقوم بالدور الهام الذي يتفق ومبادىء المجتمع الاشتراكي العربي ، وان يثبت قيمه الروحية ومفاهيمه ، وان يبرز شخصيتنا الثقافية . ويجب ان تؤكد

فى هذا المجال ان علينا ان نعمل دائما على ان تنفذ برامجنا ومناهجنا الجديدة المتطورة ، وتطبقها عمليا بالطرق والأساليب التى تحقق لها فاعليتها ، وتضمن لها الوصول الى الاهداف والنتائج المرجوة فيها .

وأن الشعب بأمواله وعرقه هو الذى يسر للعلماء والمتعلمين أسباب العلم والمعرفة . وعليهم الآن رد هذا الصنيع بأن يسهموا فى توسيع قاعدة العلم والثقافة ، لتشمل اولئك الذين فاتتهم فرصة التعليم .

ان على الذين اخذوا نصيبهم من العلم والثقافة ان يعملوا للذين لم ينالوا نصيبا فى الماضى . انهم بذلك يؤدون فريضة العلم وزكاة الثقافة .

ان علينا أن نحشد قوى المثقفين لمحو الأمية فى اقرب وقت .

ونحن ، اذ نفعل ذلك كله فى مجال المعرفة والثقافة ، ندرك إن التوعية سبيلنا الى تحقيق الوحدة المستنيرة بين جميع المواطنين .

ان بناء المجتمع الاشتراكى العربى يتطلب منا حشد الطاقات المعنوية لكل فئات المجتمع وتوجيهها لدعم المبادىء والقيم والمثل العليا التى ارتضاها الشعب ، ولتوعية المواطنين بكل ما يهدد مجتمعهم فى الوصول الى اهدافه بقوة وسرعة .

ومن الواجب وضع خطة عامة للتوعية تلتزمها كل اجهزة التوجيه المعنوى والارشاد والتعليم ، ويسهم فى تنفيذها كل جهاز بأسلوبه داخل الاطار العام لمبادىء المجتمع الاشتراكى العربى .

ان للادب والفن اهمية كبيرة فى التوعية ، وذلك الى جانب رسالة الادب والفن السامية فى تهيئة السعادة للفرد ، واضاءة سبله بالخير والمحبة والجمال والسلام .

لقد كان الأدب والفن الشعبى دائما سلاحين فى يد الشعب حارب بهما الاستعمار حربا لاذعة ساخرة ، حفظت للشعب روحه العالية برغم أزمات العنت والضغط .

ان فننا لم يقف فى يوم من الايام عند حدودنا القريبة ، وانما جاوز اشعاعه هذه الحدود ، ليربطنا بأهل لنا فى الشرق والغرب وفى الجنوب . وقد كان الفن الاسلامى ، ولا يزال ، رباطا لوحدة المشارب فى الامة العربية . وكان الادب العربى ، ولا يزال ، وعاء الحياة الفكرية المشتركة بيننا وبين اخواننا العرب فى كل مكان .

وقد قام الادب والفن بدور هام وفعال ، فى هذه المرحلة الثورية من حشد القوى المعنوية للشعب ضد اعدائه من المستعمرين والرجعيين والانتهازيين ، وبرز هذا الدور فى اجلى صوره فى اثناء معركة بورسعيد .

لقد اصبح الادب والفن وسيلة هامة للتعبير والاتصال بين الجماهير

بعد ان انتهى عهد ادب القصور وفنها الى غير رجعة ، واصبح جمهـــور الادب والفن هو الشعب كله.

ان كل ذلك ليدعو الى تأكيد ما للأدب والفن من فاعليـــة واثر بالغ فى التوعية بمبادىء مجتمعنا ووقايته من اخطار المراهقة الفكرية واخطار الانحراف عن المبادىء التى ارتضاها المجتمع .

وان هذا ليؤكد فى الوقت ذاته اهمية ما يقوم به مجتمعنا من اتاحة الفرص وتهيئة السبل للمواهب الفنية والأدبية ورعايتها وتشـجيعها ، وصيانة الحرية التى تتيح لها فرص "الابداع والابتكار" فى حدود مسئولية ضميرها امام هذا المجتمع الاشتراكى .

ان الثورة العلمية والثقافية هى سبيلنا لتحقيق ما نهدف اليه فى مجتمعنا الجديد من كفاية وعدل .

- ٤ -
اجهــزة الثقــافة

ليسـت الثقافة اذن كما قدمنا لونا من الوان الترف تتمتع به طبقة من الشـعب دون سواها ، انما هى خصيصة من خصائص الشعب بأسره يتميز بها عن غيره من الشعوب .

ومن واجب الجيل الذى بلغ القمة ان ينقل ثقافتـــه الى الجيل الصاعد الذى يتلوه ، يحمل مشعله ، وقد يحتفظ به كما هو ، أو ينميه ويضيف اليه ويطوره الى صورة أرقى .

والوسيلة التقليدية لنقل الثقافةهى التعليم والتربية فى المدارس والمعاهد والجامعات . وتعتمد هذه المؤسـسات على الكلمة المطبـــوعة فى الكتاب . وهناك مدرسة شعبية كبرى الى جوار هذه المعاهد تنقـل الوان المعارف والثقافات الى جميع افراد الشعب فى المدينة والقرية ، فى البادية والحضر ، وفى كل مكان ، وتلك هى الصحافة بما تصدرهمن جرائد ومجلات دورية ، مرة كل يوم ، أو كل اسبوع ، أو كل شهر .

وتتولى الدولة ـ أو بعض الهيئات الأخرى ـ ادارة اجهزة اخـرى مستحدثة تقوم هى ايضا بنشر الثقافة على أوسع نطاق ، واهم هـذه الأجهزة « السينما والاذاعة والتلفزيون » .

ويقول الدكتور محمد مندور فى كتابه « الثقافة واجهزتها » : اننا اذا ابعدنا عن حكمنا المدارس والمعاهد والجامعات وجدنا ان اشد هـذه الاجهزة جميعا أثرا فى التثقيف هو الكلمة المطبوعة فى صحيفة أو مجلة أو كتاب . وذلك لأن الكتابة هى مجال البحث والتعمق ؛ وهى التىتتيح للقارىء الذى ينشد الثقافة ان يتدبر معنى ما يطالع ، وان يعطى منوقته ما يستحق الموضوع من عمق التفكير والدراسة ،فيستطيع النقدوالحكم الصحيح . والثقافة الحقة ليست فىالنهاية الا تحقيق القدرة على فهم السلوك والاشياء فهما صحيحا والحكم عليها حكما سليما . وهذا الفهم وذلك الحكم لا يمكن الوصول اليهما الا اذا جمع الفرد بين وســيلتين هامتين : هما الدراسة من ناحية والتفكير من ناحية أخرى . فالدراسة بغير تفكير لا يمكن أن تنتهى الى فهم صحيح . والاكتفاء بالتفكير الذاتى دون دراسة لا يمكن ان يؤمن معه الضلال عن الفهم الصحيح .

والكتاب الجاد هو الذى يجمع بين الدراسة وتقديم المعرفة من جهة واثارة التفكير او الايحاء به من جهة أخرى .

غير أنه بالرغم من كل هذه الحقائق ، وبالرغم من ازدياد حاجةالعالم الى الثقافة باعتبارها وسائل حياة فى هذا العـالم الذى يزداد كل يوم تعقيدا ، فاننا نلاحظ ان الكتاب المطبوع قد أخذيتعرض لمنافسينخطرين

يجب أن ننظر فى مدى قدرتهم على تحقيق مثل ما يحققه الكتاب فى تثقيف الناس وتمكينهم من وسائل الحياة التى تزداد حاجتهم اليها . وكانت الصحف والمجلات أول منافس ظهر للكتاب فى تاريخ الانسانية الحديث ، وذلك لسعة انتشارها وسهولة تناولها ورخص ثمنها .

ولما كان للصحافة هذه المكانة بالاضافة الى ما لديها من امكانيات ضخمة فمن واجبها الوطنى الا تقتصر على الانباء العارضة اليوميه ، والا تنحرف فى رواية هذه الانباء ، او تنشرها لمصلحة فرد بعينه او طبقة بعينها ، وعليها أن تنشر الراى الى جوار الخبر ، وأن تقبل النقد ، وتفسح صدرها لكل كاتب ذى نظر ، لكى تكون اداة فعالة لتثقيف الشعب ، لا وسيلة من وسائل الكسب فحسب .

على انه اذا كانت الصحف والمجلات قد اخذت تنافس الكتاب فى مهمة نشر الثقافة ، وكانت منافستها قد اشتدت فى بلادنا بنوع خاص حتى أصبحت منافسة خطرة غير متكافئة ، فان هذه المنافسة لم تقف عند الصحف ، بل ظهرت الى جوارها اجهزة آلية بالغة القوة والاغراء ، وهى السينما والاذاعة والتلفزيون ، وهى اجهزة نستطيع ان نضمها الى فن آخر قديم هو فن المسرح لتجتمع لدينا الأجهزة الحركية التى تغنى عن القراءة والمراجعة والتمهل ، وقلما تتيح فرصة للجمع بين الدراسة والتفكير اللذين قلنا عنهما انهما الوسيلتان الاساسيتان لكل تثقيف صحيح .

وهذه الوسائل الحركية يجمع بينها كلها ان الجماهير لم تستطع حتى الآن أن تنظر اليها تلك النظرة الجدية التى تستطيع ان تجعل منها اجهزة اكيدة للثقافة . واذا كان المفكرون والنقاد الواعون بمسئوليتهم ازاء شعوبهم يحاولون ان يجعلوا من هذه الأجهزة تلك الادوات الثقافية الحقة فان هذا المجهود الضخم لا يستطيع وحده ان يؤتى ثماره ، وبخاصة بعد ان تحولت تلك الأجهزة فى كثير من الحالات الى صناعة وتجارة يبغى منها بعض الناس مجرد الربح ؛ حلالا كان أو حراما،وهؤلاء الافراد قد تستطيع الدولةان تكفأذاهم عن الشعوب بقوةالحديدوالنار،

ومن الافضل الا نلجأ الى مثل هذه الوسيلة العنيفة ، ومن الخير ان يكتمل للشعوب ذلك الوعى الذى يمكنها من معرفة مصالحها الحقيقية والتمييز بين ما ينفعها وما يضرها . وعندئذ تستطيع أن تملى على هذه الأجهزة ما يجب أن تسلكه من خطة فى اداء وظيفتها الاجتماعية . ومن المؤكد انه لو انتشر هذا الوعى بين الجماهير لاصبحت باقبالها أوباعراضها الصامتين اكبر ناقد وموجه بل رادع . ولكن الى أن تستكمل الجماهير هذا الوعى — أى الى ان تبلغ سن الرشد — لابد للنقاد والمفكرين وقادة الراى من حماية الجماهير من هذه الأجهزة الخطيرة دون ان يستطيع احد ان يحتج على هؤلاء الرواد المخلصين بما يسمونه اقبال الجماهير .

ولامراء فى أن مشاهد السينما والتلفزيون والمستمع الى الراديو لا يبذل من الجهد العصبى مثل ما يبذله قارىء الكتاب . وذلك فضلا على أن هذه الأجهزة كثيرا ما تلجأ الى عدة وسائل مساعدة للترويح

عن روادها وتسليتهم كالموسيقى والغناء وغيرهما ، وبذلك تنافس القراءة منافسة شديدة ، وكل ذلك فضلا على ان هذه الاجهزة لا تتطلب معرفة بالقراءة ولذلك نرى تأثيرها يمتد الى البلاد التى تتفشى فيها الأمية ويقل فيها الاقبال على القراءة .

بيد ان هذه الأجهزة لا يمكن ان تسد الفراغ الذى يمكن ان يخلفه اختفاء الكتاب او قلة انتشاره وتأثيره ، فماذا عسانا أن نفعل ؟

أن الكلمة المكتوبة ستظل دائما اقوى عامل فى تثقيف الجماهير وتهذيبها وتوجيهها والتأثير فيها . ومن المؤكد ايضا أن الانسان المعاصر لن يستطيع أن يتخلص مما كان يعتقده أجداده البدائيون فى القوة السحرية للكلمة المكتوبة . ثم ان الكلمة المكتوبة لا تحمل لقارئها معرفة أو تثقيفا أو توجيها فحسب ، بل تعتبر محكا يشحذ عليه تفكيره وتأمله الخاصين ، حتى قيل ان المقياس الحقيقى للكتاب الجيد هو مدى قدرته على أن يصبح بالنسبة للقارىء وسيلة للتفكير ، وليس مقياس الجودة مقدار ما يضم الكتاب بين دفتيه من معرفة مكدسة أو مجموعة من هنا وهناك . ولذلك تعتبر الكتب وستظل أبدا مناجم المعرفة والثقافة التى منها تمتح الأجهزة الأخرى . بل تستطيع أن تلحق الصحف والمجلات ، ـ أى كل ماهو مكتوب ـ بالكتب فى هذا الصدد . ونحن نرى الاذاعة مثلا تستمد الكثير من برامجها مما هو مكتوب فى الكتب أو الصحف او المجلات ، تنقل عنها المعارف والاخبار والتعليقات بل المقالات احيانا كثيرة ، وما ينبغى أن تظل الشعوب محرومة من منابع المعرفة والثقافة الاصيلة .

ولقد يقال : ان جهازا آليا كالراديو يبسط المعرفة ويقدمهاللجماهير بلغة دارجة أو عامية لا يزال المؤلفون يستنكفون أن يكتبوا بها مؤلفاتهم، ولكن هذا أقرب الى الوهم منه الى الحقيقة ، فاللغة الدارجة أو اللغة العامية فى البلاد العربية لا تزال أضيق من أن تتسع للتعبير عن حقائق العلم والثقافة التى وصل اليها العالم المتحضر والتى أصبح المامالشعوب بها ضرورة حياة واقتصاد وسياسة واجتماع ، وذلك بحكم أن هذه اللهجات العامية لم تستخدمها الشعوب العربية الا للتعبير عن حاجات حياتها الفقيرة محدودة الافاق التى زادها الجهل والتخلف خلال قرون طويلة ضيقا وفقرا ...

وحكمنا على السينما والمسرح كادوات ثقافية لا يختلف عن حكمنا على الاذاعة ... وهذا فضلا على ان عملية التثقيف الذاتى لابد ان تكون عملية ارادية جادة تتهيأ لها النفس التهيؤ الواجب ، وتبذل فى سبيلها ما تتطلب من جهد شاق مستمر ، وانها لخرافة كبيرة ان تظن أن مشاهد المسرح أو السينما الذى لا يذهب الى دارهما الا لمجرد التسلية وشغل الفراغ من الممكن ان يخرج منهما بفائدة ثقافية حقة ، ذلك أن تحصيل الثقافة الايجابية وهضمها واستيعابها بعد تقليب البصر فيها ومناقشتها ونقدها على مهل ، ثم اتخاذها وسيلةللتفكير الخاص ، واستيحائها معانى جديدة ـ لايمكن أن يتحقق على نحو اكيد الا بالقراءة المتمهلة الواعية .

ولا يمكن ان ترتفع الصحيفة اليومية ـ بل المجلة الدورية ـ الى مستوى الكتاب ، وذلك بحكم صفة الزوال فى الصحيفة والمجلة ، وصفة الدوام فى الكتاب الذى يعيش على مر السنين والاعوام ، ويلجأ اليه القارىء ، كلما عن له أن يراجع رأيا فيه .

فالكتاب اذن هو أقوى اجهزة الثقافة اثرا واشدها جدوى فى تهذيب الجماهير وتوجيهها . ومن ثم كانت ضرورة الاهتمام بتعليم القراءة فى المدارس وبث الشغف بها فى نفوس الطلاب ، ومن ثم ايضا كانت ضرورة العمل على محو امية الكبار ، حتى يمتد اثر الكتاب على اوسع نطاق افقى ، ويشغل حياة الفرد كلها كغداء روحى ليس له غنى عنه .

- ٥ -

نصوص من الميثاق

اريد فى هذا الفصل الاخير ان اقتبس بضع فقرات من الميثاق اوردها بنصها حتى يتبين للقارىء أن كل ما بسطناه فيما تقدم من هذا الكتاب انما هو من وحى عبارات قوية أصيلة نافذة اطلقها زعيم العروبة الملهم السيد الرئيس جمال عبد الناصر فى الميثاق الوطنى الذى أقره المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى الثلاثين من شهر يونيه من عام ١٩٦٢

كان الميثاق حريصا فى غضون قراراته على حرية الفكر وحرية الكلمة ، فقال : ان من بين الضمانات التى تكفل العمل الثورى « فكر مفتوح لكل التجارب الانسانية ، يأخذ منها ويعطيها ، لا يبعدها عنه بالتعصب ولا يصد نفسه عنها بالعقد » .

كما قال : « ان الثورة العربية بحاجة الى قدرات خاصة منها الوعى القائم على الاقتناع العلمى النابع من الفكر المستنير، والناتج من المناقشة الحرة التى تتمرد على سياط التعصب او الارهاب » .

وذكر فى معرض الحديث عن الديمقراطية السليمة :

« ان حرية النقد ضاعت بضياع حرية الصحافة ، ولم يكن الامر هو مجرد القوانين الصارمة التى وقفت بالمرصاد لحرية النشر وفرضت بالتشريع محظورات ترتفع على النقد ، وتوسعت فى هذه المحظورات الى حد كاد يجعل الظلام دامسا وشاملا .

انما طبيعة التقدم الالى فى مهنة الصحافة نفسها احدثت اثرا لايقل فى صوره عما احدثته قوانين القمع والكبت » .

ويستطرد الميثاق فى ذكر ما ينبغى ان يتوافر للصحافة السليمة من حريات فيقول : « لقد كان من أثر التقدم الآلى فى مهنة الصحافة واحتياجاتها المتزايدة الى الآلات الحديثة والى الكميات الهائلة من الورق أن تحولت هذه المهنة العظيمة من كونها عملية رأى الى أن اصبحت عملية رأس مال معقدة .

ان الصحافة فى هذه الفترة ومع هذا التطور لم تكن قادرة على الحياة الا اذا ساندتها الاحزاب الحاكمة الممثلة لمصالح الاقطاع ورأس المال او اذا اعتمدت اعتمادا كليا على رأس المال المستغل الذى كان يملك الاعلان بحكم ملكيته للصناعة والتجارة .

ان سلطة الدولة والتشريع استعملت (أولا) فى اخضاع الصحافة للمصالح الحاكمة وذلك من طريق قوانين النشر الظالمة وعن طريق الرقابة التى وقفت سدا حائلا دون الحقيقة .

كذلك تزايد الخطر على ما تبقى من حرية الصحافة (ثانيا) بتزايد احتياجات المهنة نفسها لمعدات التقدم الآلى ولم يعد فى قدرتها الا أن تخضع لارادة راس المال المستغل وأن تتلقى منه — وليس من جماهير الشعب — وحيها واتجاهاتها السياسية والاجتماعية » .

وعن الحرية فى مجال العلم ذكر الميثاق : « ان حرية العلم التى كان فى مقدورها ان تفتح طاقات جديدة للأمل تعرضت هى الأخرى لنفس العبث تحت حكم الديمقراطية الرجعية .

فان الرجعية الحاكمة كان لابد لها ان تطمئن الى سيطرة المفاهيم المعبرة عن مصالحها ومن ثم انعكست آثار ذلك على نظم العلم ومناهجه واصبحت لا تسمح الا بشعارات الاستسلام والخضوع .

ان اجيالا متعاقبة من شباب مصر لقنت أن بلادها لا تصلح للصناعة ولا تقدر عليها .

ان اجيالا متعاقبة من شباب مصر قرأت تاريخها على غير حقيقته وصور لها الأبطال فى تاريخها تائهين وراء سحب من الشك والغموض بينما وضعت هالات التمجيد والاكبار من حول الذين خانوا كفاحها .

ان اجيالا متعاقبة من شباب مصر انتظمت فى سلك المدارس والجامعات . والهدف من التعليم كله لايزيد عن اخراج موظفين يعملون للانظمة القائمة وتحت قوانينها ولوائحها التى لاتابه بمصالح الشعب دون اى وعى لضرورة تغييرها من جذورها وتعريتها اصلا وأساسا .

ان تحالف الاقطاع والرجعية الحاكمة لم يكتف بذلك كله وانما باشر ضغطه على جماعات كثيرة من المثقفين كان فى استطاعتها أن تكون ضمن الطلائع الثائرة ، فكسر مقاومتها وفرض عليها اما ان تستسلم لاغراء مايلقيه اليها من فتات الامتيازات الطبقية ، واما ان تذهب الى الانزواء والنسيان » .

وينص الميثاق على ان الديمقراطية السليمة تقتضى ان يكون النقد الذاتى من اهم الضمانات للحرية ... وقد كانت سيطرة الرجعية على الصحافة بحكم سيطرتها على المصالح الاقتصادية تسلب حرية الرأى اعظم ادواتها . فاستبعاد الرجعية يعطى أوثق الضمانات لحرية الاجتماع وحرية المناقشة . .

وكذلك فان ملكية الشعب للصحافة . . قد انتزع للشعب اعظم ادوات حرية الراى ومكن اقوى الضمانات لقدرتها على النقد .

ان العمل الديمقراطى . . سوف يتيح الفرصة لتنمية ثقافة نابضة بالقيم الجديدة ، عميقة فى احساسها بالانسان، صادقة فى تعبيرها عنه، قادرة بعد ذلك كله على اضاءة جوانب فكره وحسه وتحريك طاقات كامنة فى اعماقه خلاقة ومبدعة .

وفى موضع آخر يذكر الميثاق « ان الكلمة الحرة ضوء كشاف امام الديمقراطية السليمة ... ان حرية الكلمة هى المقدمة الأولى

للديمقراطية وحرية الكلمة هى التعبير عن حرية الفكر فى اية صورة من صورة » .

وفى مكان آخر يقول الميثاق : « ان حرية النقد البناء والنقد الذاتى الشجاع ضمانات ضرورية لسلامة البناء الوطنى ... »

ويهدينا الميثاق الى نضج الفكر فيقول ان المراهقة الفكرية خطر ينبغى التصدى له والقضاء عليه ، ذلك ان المراهقة الفكرية تخلق نوعا من الارهاب المعنوى يعرقل التجربة والخطأ .

* * *

هذه نصوص من الميثاق عن حرية الفكر ، وفيما يلى نصوص اخرى عن ضرورة التمسك بالدين حتى تسلم ثقافة هذا الشعب من كل باطل زائف ، لكى تتجه نحو الاهداف الانسانية السامية .

يقول الميثاق « ان العمل الثورى لا يتحقق الا بايمان لا يتزعزع بالله وبرسله ورسالاته القدسية التى بعثها بالحق والهدى الى الانسان فى كل زمان ومكان » .

ونحن وان كنا نهدف الى ايجاد مجتمع تتوافر فيه الرفاهية ، يجب ان نذكر ان هذا المجتمع « قادر على ان يصوغ قيما اخلاقية جديدة لا تؤثر عليها القوة الضاغطة المتخلفة من العلل التى عانى فيها مجتمعنا زمنا طويلا .

كذلك فان هذه القيم لابد لها ان تعكس نفسها فى ثقافة وطنية حرة تفجر ينابيع الاحساس بالجمال فى حياة الانسان الفرد ، غير ان حرية العقيدة الدينية يجب ان تكون لها قداستها فى حياتنا الجديدة الحرة .

ان القيم الروحية الخالدة النابعة من الاديان قادرة على هداية الانسان وعلى اضاءة حياته بنور الايمان وعلى منح طاقات لا حدود لها من اجل الخير والحق والمحبة »

ان رسالات السماء كلها فى جوهرها كانت ثورات انسانية استهدفت شرف الانسان وسعادته ، وان واجب المفكرين الدينيين الاكبر هو الاحتفاظ للدين بجوهر رسالته ...

لقد كانت جميع الاديان ذات رسالة تقدمية . ولكن الرجعية التى ارادت احتكار خيرات الارض لمصلحتها وحدها اقدمت على جريمة ستر مطامعها بالدين وراحت تلتمس فيه ما يتعارض مع روحه ذاتها لكى توقف تيار التقدم .

ان جوهر الاديان يؤكد حق الانسان فى الحياة وفى الحرية ... وينبغى لنا ان نذكر دائما ان حرية الانسان الفرد هى اكبر حوافزه على النضال

ان العبيد يقدرون على حمل الاحجار واما الاحرار فهم وحدهم القادرون على التحليق الى آفاق النجوم .

ان الاقتناع الحر هو القاعدة الصلبة للايمان ، والايمان بغير الحرية هو التعصب ، والتعصب هو الحاجز الذى يصد كل فكر جديد ويترك أصحابه بمنأى عن التطور المتلاحق الذى تدفعه جهود البشر فى كل مكان » .

هذه مكانة الدين من الثقافة كما عبر عنها الميثاق ، اما مكانة العلم منها فقد قال فيها الميثاق :

انه « اذا تخلت الثورة عن العلم فمعنى ذلك أنها مجرد انفجار عصبى تنفس به الامة عن كبتها الطويل ، ولكنها لاتغير من واقعها شيئا .

ان العلم هو السلاح الحقيقى للارادة الثورية ومن هنا الدور العظيم الذى لابد للجامعات ولمراكز العلم على مستوياتها المختلفة ان تقوم به .

العلم وحده هو الذى يجعل التجربة والخطا فى العمل الوطنى تقدما مامون العواقب ، وبدون العلم فان التجربة والخطأ تصبحان نزعات اعتباطية قد تصيب مرة ولكنها تخطىء عشرات المرات .

ان مسئولية الجامعات ومعاهد البحث العلمى فى صنع المستقبل لا تقل عن مسئولية السلطات الشعبية المختلفة .

ان السلطات الشعبية بدون العلم قد تستطيع ان تثير حماسة الجماهير ، لكنها بالعلم وحده تقدر على العمل تحقيقا لمطالب الجماهير .

ومن هذا التصور فان الجامعات ليست أبراجا عاجية ، ولكنها طلائع متقدمة تستكشف للشعب طريق الحياة .

ان قدرتنا على التمكن من فروع العلم المختلفة هى الطريق الوحيد امامنا لتعويض التخلف ، بل ان النضال الوطنى اذا ما اعتمد على العلم المتقدم يستطيع ان يمنح نفسه فرصة اعظم للانطلاق تجعل للتخلف السابق ميزة أمام ما سوف يحققه التقدم الجديد .

ان المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التى يتصدى شعبنا اليوم لمواجهتها لابد لها من حلول علمية .

على ان مراكز البحث العلمى الآن مطالبة فى هذه المرحلة من النضال بأن تطور نفسها بحيث يكون العلم للمجتمع .

ان العلم للعلم فى حد ذاته مسئولية لا تستطيع طاقتنا الوطنية فى هذه المرحلة ان تتحمل اعباءها .

لذلك فان العلم للمجتمع يجب ان يكون شعار الثورة الثقافية فى هذه المرحلة ، على أن بلوغ النضال الوطنى لاهدافه سوف يسمح لنا فى مرحلة متقدمة من تطورنا بأن نساهم ايجابيا مع العالم فى العلم للعلم .

اننا لا نستطيع ان نتقاعس لحظة عن الدخول منذ الآن فى عصر الذرة لقد تخلفنا من قبل عن عصر البخار وعن عصر الكهربا . ولقد كلفنا هذا

التخلف ــ مع أن ظروف القهر الاستعمارى الرجعى هى التى فرضته علينا ــ كثيراً ، وما زال يكلفنا الكثير . لكننا مطالبون الآن وعصر الذرة يشرق فجره على الدنيا أن نبدأ الفجر مع الذين بدءوه .

ان الطاقة الذرية من أجل الحرب ليست هدفنا ، ولكن الطاقة الذرية فى خدمة الرخاء قادرة على ان تصنع المعجزات فى معركة التطوير الوطنى . . »

على ان الميثاق يحض على أن يقترن العلم دائما بالعمل .

« فالعمل الانسانى الخلاق هو الوسيلة الوحيدة امام المجتمع لكى يحقق اهدافه . .

العمل شرف . والعمل حق . والعمل واجب . والعمل حياة .

ان العمل الانسانى هو المفتاح الوحيد للتقدم . .

ان طبيعة العصر لم تعد تقبل وسيلة للأمل غير العمل الانسانى .

يجب ان يكون الفكر على اتصال بالتجربة ، وان يكون الرأى النظرى على اتصال بالتطبيق التجريبى . .

ان الوضوح الفكرى اكبر ما يساعد على نجاح التجربة ، كما أن التجربة بدورها تزيد فى وضوح الفكر وتمنحه قوة وخصبا يؤثران فى الواقع وتتأثر بهما . .

وينبغى ان تتكافأ الفرص للمواطنين فى تحصيل العلم ، فالعلم حق لكل مواطن بقدر ما يتحمل استعداده ومواهبه . »

وان كان العلم لازما لتطور الشعوب وتقدمها فانه « يتعين علينا أن نذكر دائما أن الطاقات الروحية التى تستمدها الشعوب من مثلها العليا النابعة من اديانها السماوية أو من تراثها الحضارى قادرة على صنع المعجزات . .

الطاقات الروحية للشعوب تستطيع أن تمنح آمالها الكبرى أعظم القوى الدافعة . . »

* * *

وهكذا ترون أن الميثاق قد خطط تخطيطا صحيحا للثقافة : حدد معناها ، وبين مداها ، واصر على توفير الحرية لصيانتها ، وهدانا الى أن نهتم بالعلم والدين ، وأن نعمل على تقدمنا المادى مع احتفاظنا بالقيم الروحانية السامية .

« فاذا كانت الأسس المادية لتنظيم التقدم ضرورية ولازمة فان الحوافز الروحية والمعنوية هى وحدها القادرة على منح هذا التقدم أنبل المثل العليا واشرف الغايات والمقاصد . »

التعبئة الروحية في الميثاق

بقلم

علي الجمبلاطي

التعبئة الروحية فى الميثاق

معنى الروحية :

الروحية كلمة ترجع الى (الروح) .. والروح هى قوى النفس التى توجه الانسان فى اتجاه خاص وبالاخص فى اتجاه السلوك العملى والتصرف الخلقى . ولو تتبعنا كلمة (الروح) لوجدناها تستخدم دائما فى مقابل (الجسم) ورغباته او فى مقابل القوى الحيوانية التى للانسان . وكأن الانسان على هذا - مجموع نوعين من مصادر القوى : احد هذين النوعين يحمله على السعى والكفاح فى سبيل البقاء الشخصى والنوعى . والنوع الثانى منهما يقوده فى ذات الطريق الذى تتميز به الانسانية والذى يعبر السير فيه عن السلوك الانسانى الخالص .

ومن اجل ان (الروح) مصدر التوجيه السلوكى فى الانسان عنيت الفلسفة القديمة - كما عنيت رسالات الأديان السماوية - بها وبتوجيهها وكان مظهر هذه العناية يتجلى مرة فى الحث على ممارسة الرياضة النفسية حتى لاتخضع النفس لسلطان البدن ورغباته ويتجلى مرة اخرى فى تنوير الانسان بقيم الحياة الانسانية كحياة يسود بها الانسان على ماعداه . وكذا بتنويهه بقيم ماعدا هذه الحياة مما يسمى بالحياة المادية . وحينئذ عرف فى تاريخ الحياة العملية للانسان اتجاه المتصوفة والنساك كما عرف فى تاريخ الفكر البشرى مايسمى بالفلسفة الاخلاقية وفى ثقافة المجتمع الانسانى مايسمى بالتوجيه الدينى .

والتصوف والفلسفة الأخلاقية والتوجيه الدينى جميعها مصادر لايقاظ الانسان فى ان يكون سلوكه انسانيا او روحيا واذن (الروحية) و (الانسانية) سواء فيما تهدف اليه كلتاهما ، ولا نقصد بالروحية او الانسانية سوى ان يكون الانسان فى صفاء مع نفسه ومع غيره فى مجتمعه بحيث لا تطغى عليه قواه الاخرى وهى القوى الحيوانية فيه .

التعبئة :

وكلمة (التعبئة) معناها الشحن ، والتعبئة الروحية اذا معناها شحن الروح بالتوجيه الانسانى او على الاقل : تهيئتها واعدادها لأن تسير فى طريق السلوك الانسانى لتحقيق القيم الانسانية الفاضلة ومخاطبة النفس ودعوتها كى يبقى لها الطابع الانسانى فى تفكيرها وفى سلوكها سلوكا فرديا أو جماعيا . والقيم الانسانية هى المبادىء العليا التى تحقق حياة السلم والاستقرار فى نفس الفرد وحياة الاخاء والتعاون فى المجتمع الانسانى ، هى مبادىء الحرية والعدل والمساواة والتعاطف والمحبة وكل مايسميه الأخلاقيون فضائل فردية او جماعية وكذلك كل ما يأمر به الدين او يستحسن فعله من الانسان .

فاذا تضمن توجيه الانسان هذه القيم ودعا اليهـا كان ذلك تعبئـة روحية ، واذا قامت التربيةبتوجيه الانسان الىتلك القيم الانسانية التى قد تسمى بالقيم الاخلاقية او الروحية ، واذا تكونت عادات الناشئة على احترام هذه القيم وتقديرها كان ذلك كله تعبئة روحية .

واعتقد ان مجتمعنا اليوم اصبح ذا وعى قوىبضرورة التعبئة الروحية فنهضة اى مجتمع يحاول ان يتخلص من مصـادر الضعف الاقتصادى والسياسى ، ويحاول ان يحقق له فى مقابل ذلك وضعـا قويا فى مجـالى الاقتصاد والسياسة — لابد ان يعنى بمجـال (الروح) او بالتعبئـة الروحية . لان اقتصاد اى مجتمع لايزدهر الا اذا قام على تعاون وثيـق بين افراده ولا يدفع الى هذا التعاون الوثيق فى مجال الاقتصاد الا ادراك افراده لقيم الاخاء والمساواة والترابط ، والا ايمانهم بهـذه القيم والسعى الى تحقيقهـا .

قد يحمل القانون علىالتعاون فى هذا المجال بحكم مايصاحب هذا القانونمنسلطة تنفيذية ، ولكن سيبقى هذا النوع منالتعاونمتخلفا فى نتائجه عن ذلك النـوع الآخر القائم على الادراك والايمان والسعى الذاتى لدى الافراد .

وان سياسة اى مجتمع داخلية او خارجية لاتنجح نجاحا واضحا الا اذا ارتبطت بما لدى الافراد من شعور قوى بالاخاء والمساواة والعـدل والحرية اى الا اذا ارتبطت بالقيم الانسـانية وبالتالى الا اذا ارتبطتبالمعانى الروحية وقد تسير السياسة خطا فى طريقها بدافع القانون ولكن شتان بين دفع القانون وذلك الدفع الذى اسس على شعور ذاتى بين الافراد .

وان الوضع فى اية نهضة وفى اى مجتمع يتصل اتصالاً وثيقا بالطاقات النفسية فلكى تكون نهضـة المجتمع نهضة ذاتية يجب ان تنبثق عنتوجيه طاقات النفس .

واننا بعـد قيام الثورة المصرية الكبرى كان من الضرورى ان يعقب قيامها برنامج ضخم للتخطيط والتصنيع لتكافأ ضخامته مع ماقاسينا خلال السنين الطويلة التى رزحنا فيها تحت نير الاقطاع والاستعمار والفساد وكان المحتوم والثورةمن الشعب وللشعبضد اعدائه ان يتجه الباحثون الى حماية هذه الثورة والى تحمل جميع الاعباء التى تفرضها لمصلحة المجتمع ولمصلحة الفرد فى تنفيذ برنامجها الموسوم . ولكن تنفيـذ هـذا البرنامج المأمول كما يحتاج الى قوة بشرية كبيرة فانه يحتاج ايضا الى طاقة روحية اكبر تدعم كيانه وتصون بناءه وتهب له القوة اللازمة للنجاح وتمده بالكفاية الضرورية للتنفيذ . وهذه الطاقة الروحية التى لابد منها انما مبعثها فى الحقيقة هو الايمان . الايمان الذى يكشف للانسـان حقيقته وحقيقة الكون ويمد بصيرته بالنور . وهـــذا الايمان الذى نشير اليه هو الاساس لـكل ايمان ، هو الاساس لايمان الانسـان بنفســه وبوطنه وبجميع الحقائق الشريفة التى وصل اليها العقل البشرى فى جميـع العصور والاجيال ، وانما كان كذلك لانه مصدر لجميع الافكار الانسانية التى وصل اليها الانسان فى حياته منذ البداية كالعدل والشرف والاباء

والتضحية ، ولانه خالق للامل الذى بدونه تصبح الحياة عبثا لا يطاق وهــذا هو الذى لم يستطع المــاديون ان يدركوه فاخطئوا النظــر الى الانسـان وحسبوه آلة تسيرهـا القوانين الميكانيكية وما هو كذلك فالانسـان فى الواقع قوة روحية ضخمة : قوة تكمن فى نفسـه لاتستطيع ان تقف امامها اى قوة مادية مهما بلغت وهذا هو سر تفوقه وسر بقائه. ومجتمعنا الذى تبنيه الثورة وتخطط له حياته وتدعم له مستقبله بهذه الانتصارات الضخمة فى شتى الميادين ، مجتمع يحكمه الايمان بالقـوة المسيطرة على كل شىء والمدبرة بكل شىء والايمان بالانسـان كقوة روحية هائلة . هو مجتمع لاتحكمه الا الافكار المنبعثة عن هذا الايمان الروحى ، مجتمع وجد نفسه وعرف حقيقته وارسى قواعد حريتـه لانه يريدها وهو صاحبها ولانه بدونها لايبدع ولا يشق طريقه الى الغـد المنتظر فى كفاءة وشجاعة .

الايمان كقوة روحية هائلة يمدنا بالقوة الضرورية لبناء مجتمعنا على اسـس اشتراكية ديمقراطية تعاونية ووشائج الايمان فى نفس مجتمعنـا راسخة رسوخ الجبال .

منزلة الدين فى مجال التعبئة الروحية :

واذا عرفت البشرية والمجتمعات الانسانية مذاهب التصوف ،ومذاهب الفلسفة الاخلاقية ورسالات الاديان السماوية كمصـدر لتوجيه الروح توجيها انسـانيا يقوم على تحقيق أخص ما للانسان فى حياته وهو ماله من قيم ــ فان الدين من بين هذه المصادر كلها له الصدارة والمنزلة الأولى ، وسبب ذلك ان الرياضة النفسية التى تطلبها مذاهب التصوف المختلفة شىء محمود فى ذاته ولكن ممارسة هذه الرياضة ليست فى استطاعة كل فرد بل انها ليست فى استطاعة اكثر الناس . ومن ثم فالاستجابة لهـا تكون استجابة محدودة .

واما المذاهب الفلسفية الاخلاقية فانها وان كانت تدعو الى الفضائل وتحقيق المثل العليا فى حياة الانسـان ، فانها فيما بينها متفاوتة ومختلفة : سواء فى تحديد هذه الفضائل أو فى تحديد تلك القيم فمثلا الميكيافيلية ومذهب المنفعة يعدان من المذاهب الاخلاقية الفلسفية .

وهنا يكون الدين ــ لانه رسالة السماء ــ مصدر التوجيه الذى ارتفع عن غلو مذاهب التصوف ، وعن تفـاوت واختلاف مذاهب الفلسفـة الاخلاقية .

ومن اجـل هــذا نرى فى تاريخ المجتمعات الانسانية اقتران الدين بالروحية ونرى ارتباطا بينهما ــ واذا فاق الدين الآن مذاهب التصوف والفلسفة الاخلاقية فى توجيه الروح وفى الايمان بالقيم الانسانية والسعى الى تحقيقها فالتعبئة الروحية يجب أن تكون مستوحاة من توجيهـات الدين وتعاليمه كما توحى بها مصادر الدين نفســه فى سلامتهـا وفى وضوحها ، والدين كما نعلم ضرورة فردية وضرورة اجتماعية وهو دفع الى تكوين الحضارة الانسانية والى بقائها ، اذ الحضـارة الانسانية ليست تقدما فى الآلة والمصنع وانما هى تقدم فى الخصـائص الانسانية . الحضارة

الانسانية ثمرة الانتاج الانسانى وليست ثمرة الالة ، وليست الالة الا فى خدمة الحضارة الانسانية ولكنها ليست من مقوماتها .

والمجتمع بدون تعبئة روحية مجتمع يساق . وتعبئة روحية بدون دين غير مثمرة .

الميثـــاق :

لقد كان الرئيس القائد جمال عبد الناصر موفقا كل التوفيق حينما اختار لفظ الميثاق ليجعله عنوانا على المبادىء العليا التى اراد أن يرتبط بها وان يربط بها جميع أفراد الأمة ، ذلك بانه يربطها عهـدا وميثـاقا يعاهدون الله عليه وتتلاقى عليه قلوبهم والسنتهم وأعمالهم وتصدر عنه تواقلهم الاصلاحية التقدمية فى السياسة والفكر والاقتصـاد والعمـل والسعى والعلاقات الخاصة والعامة فى البلاد وخارجها ، وقد قدم رئيسنا الملهم الى شعب الجمهورية العربيـة المتحـدة والى الشعوب العربيـة والأسيوية والأفريقية وسائر شعوب العالم ميثاقنا الخالد الذى سينير الطريق أمامنا ويسهم فى تطوير النهضة الاجتماعية للانسانية كلها ،والميثاق حين يتولى تحديد القيم والمفاهيم للمجتمع الجديد فهو يمثل نقطة انطلاق ثورية للمستقبل وهو وقفة على الطريق الثورى الطويل يتجمع فيهـا الشعب على نفسه ليبلور فلسفته ويصوغ مكاسبه ويضع الضمانات الاساسية لها لم لينطلق بعد ذلك فى ضوئها الى أهدافه البعيدة ولذلك لم يتضمن الميثاق الا الاصول والكليات العامة .

التعبئة الروحية فى الميثاق :

ولقد ادرك قائدنا العظيم وباعث نهضتنا الرئيس جمال ان العـالم يجتاز ازمة حضارية يشترك فى الاكتواء بنارها الشرق والغرب على حـد سواء وقد تمثلت أزمة هذه الحضـارة فى ذبول العنصر الروحى فيهـا وطغيان العنصر الوثنى واذا بالتقدم العلمى والصناعى الهائل الذى دفعت اليه هذه الحضارة يتم كله بمعزل عن الجوانب الروحية للانسـان ، كما أدرك أن اهم رسالة للشبيبة الواعية تقوم بها فى فترة تجميـع طاقات الانطلاق التى نشهدها اليوم ـ هى العودة الى تراثنا الروحى لتعمقـه وتستلهمه . ومالم توجه العناية الكافية الى اصلاح نفوس هذه الشبيبة وملء فراغها بطاقات الخير ، وما لم تؤهل تأهيلا جديا لحمل هذه الأمانة الكبيرة ، فلن يتم اصلاح جدى قادر على البقاء والاستقرار . لكل هذا كان اتجاه الميثاق الى ابراز القيم الروحية المنبثقة عن الأديان ورسـالات السماء فى جوهرها الصافى ، فهى قادرة على هداية الانسان واضاءة حياته بنور الايمان .

ولقد كان معلم الثورة رائدنا العظيم عبد الناصر على يقين من انه لكى نتقدم لابد من الاتصال بماضينا ، وماضينا هو ديننا وهو شريان حياتنا وهو قوتنا وعزتنا لان فى هذا الدين كل عناصر الحياة المتجددة القويمة الفاضلة فكان منا كما قال رسول الله عليه السـلام (ان الله يبعث لهـذه الامة على راس كل مائة سنة رجلا يجدد لها امر دينها) ، وتجددت الحقائق

الدينية هو ابداؤها قوية واضحة تنير السبيل ، وهكذا فعل رئيسنا جمال في ميثاقه العظيم وسلك لذلك سبيلين :

السبيل الأول : قد برز في أنه لمس حقيقة الأديان وجوهر رسالتها وانها قبل ان تكون نصوصا انما هي (روح) من الله لا روح تحيا بها الابدان ونحوها بل روح تهب الانسان (طاقات لاحدود لها من أجل الخير والحق والمحبة) وأن حياة الانسان هي حقيقته الباطنة حياة المبادىء والمثل لا حياة بدنه الذى يغدو ويروح بين الناس وان الوجود المعنوى لا الجثماني أو (الحقيقة الانسانية) ليست شيئا من قبيل المادة وانما هو مجموع المثل الفاضلة والصفات الكريمة والمبادىء الروحية التى يجب ان تحكم حياته وتصرف ارادته . لمس كل ذلك فاتخذ هذا سبيله الأول للتعبئة الروحية في الميثاق ويتضح هذا في ان الميثاق من اوله الى آخره تقويم صالح لروح الشعب عبر التاريخ من أقدم العصور الى اليوم ثم هو يرصد ما يكون من أمر ذلك الروح في المستقبل من تغييرات ثورية يعبر بها عن مشيئته ، وهو يمجدروح ذلكالتاريخ وتفاعله مع ماحوله وما أفاض عليه الاسلام وبث فيه من بصائر النور وطاقات الحياة والقوة فيقول في الميثاق (وهي ـ أى مصر ـ لم تعش حياتها في عزلة عن المنطقة المحيطة بها بل كانت دائما بالوعى ـ وباللاوعى في بعض الأحيان ـ تؤثر فيما حولها وتتأثر به كما يتفاعل الجزء مع الكل وتلك حقيقة ثابتة تظهرها دراسة التاريخ الفرعوني صانع الحضارة المصرية الانسانية الأولى وكان الفتح الاسلامى ضوءا أبرز هذه الحقيقة وانار معالمها وصنع لها ثوبا جديدا من الفكر والوجدان الروحي) وهذا التقويم الواضح الراشد لروح الشعب في فرعونيته واسلامه والتنويه بفضل الاسلام في تزكيته واعلائه يجعلنا نلهج بالثناء حين يمضي الميثاق في تقويم الدور الرائع الذى اداه ذلك الروح في اطار مناهج الاسلام فيجعله اعظم الادوار على الاطلاق كما نص الميثاق (وفي اطار التاريخ الاسلامى وعلى هدى من رسالة محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ قام الشعب المصرى باعظم الأدوار دفاعا عن الحضارة الانسانية وقبل ان ينزل ظلام الغزو العثماني على المنطقة باسرها كان شعب مصر قد تحمل برسالة منقطعة النظير مسئوليات حاسمة لصالح المنطقة كلها) فاذا جثم الظلام بالغزو العثمانياضطر الروح الضخم ان ينطوى على نفسه يجمع طاقاته في انتظار الفرصة التى يستأنف بها عمله الايجابى تاركا للمستعمر واعوانه ان يظنوا به الاستسلام أو الفناء وهذا يصدق على ايام محنتنا باسرة محمد على والاحتلال وفي هذا يقول الميثاق (ومن عجب أن هذه الفترة التى ظن فيها الاستعمار والمتعاونون معه انها فترة الخمود كانت من أخصب الفترات في تاريخ مصر بحثا في اعماق النفس وتجميعا لطاقات الانطلاق من جديد . لقد ارتفع صوت محمد عبده فيهذه الفترة ينادى بالاصلاح الديني) . وبعد أن نرى تقويم الميثاق للدور الرائع الذى أداه روح الشعب الخلاق المبدع في اطار مناهج الاسلام نرى ضمير الثورة المؤمن يقدس الدين ويؤمن به كله ويأبى أن تكون الثورة حركة علمانية لاترتبط بدين ولاترتكز على عقيدة، وهنا نرى الميثاق ينظر الى الاديان النظرة تستصفي الروح وتستخلص الجوهر فهو روح وقيم وثورات . جوهر ايجابى لايتصادم مع حقائق الحياة ،وهذا ضمير

،الثورة المؤمن فى الميثاق (يوجب للعقيدة الدينية قداستها فى حياتنا الجديدة الحرة) ويهيب فى قوة أن تجعل (واجب المفكرين الدينيين الاكبر هو الاحتفاظ للدين بجوهر رسالته) وانا لنحمد لثورتنا المؤمنة هذه النظرة السامية للدين فى عصر يعلن فيه قادة الثورات الملحدة ان الدين سبب التخلف والجمود ،بل يصفونه بأنه مخدر للشعوب، ولكن قائدنا المؤمن يعلن فى الميثاق (أن قيم الدين قادرة على منح الانسان طاقات لاحدود لها من أجل الخير والحق والمحبة) كما يعلن (أن رسالات السماء كلها فى جوهرها ثورات انسانية استهدفت شرف الانسان وسعادته) وذلك لانه لمس حقيقة الاديان وعلم أن الدين روح قدسى وفى الانسان روح قدسى فاذا التقى وحى السماء بالسر المضمر فى كيان الانسان نشأت الطاقات التى لاحدود لها (فى مثل الحق والخير والمحبة) . وكذلك يقرر الميثاق (أن جميع الأديان ذات رسالة تقدمية) ثم لانلبث أن نرى فى الميثاق اثر الدين فى تحويل الانسان الى طاقة ايجابية تبدع أو تنتج للانسانية أفضل مثلها وقيمها كما أسلفنا ، فيقول الميثاق (ان القيم الروحية الخالدة النابعة من الأديان قادرة على هداية الانسان وعلى اضاءة حياته بنور الايمان وعلى منحه طاقات لاحدود لها من الخير والحق والمحبة) وبعد أن يشير الميثاق الى الثورية والتقدمية فى رسالات السماء وانها لاتتصادم وحقائق الحياة يقرر أنها دستور لحقوق الانسان فى الحياة والحرية والفرص المتكافئة اذ يقول (ان جوهر الأديان يؤكد حق الانسان فى الحياة وفى الحرية بل ان أساس الثواب والعقاب فى الدين هو فرصة متكافئة لكل انسان .. أن كل بشر يبدأ حياته أمام خالقه الأعظم بصفحة بيضاء يخط فيها أعماله باختياره الحر ولا يرضى الدين بطبقة تورث عقاب الفقر والجهل والمرض لغالبية الناس وتحتكر ثواب الخير لقلة منهم) ولقد جاء الميثاق وليدا لمجتمعنا الاشتراكى الديمقراطى التعاونى الذى يؤكد العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص أمام الشعب بمختلف طوائفه وهيئاته ، ولقد اكد فى طياته اسسا سليمة حتى يمكن للمجتمع ان يحققها وفقا للتخطيط الاشتراكى المنبعث من احتياجاتنا وكياننا وتاريخنا وديننا ولقد اشعر الميثاق كل فرد بأنه استعاد حقه فى حياة كريمة يمكن أن يرسى جذورها بنفسه ليحقق آماله وأمانيه فى الحياة (وان الله جلت حكمته وضع الفرصة المتكافئة امام البشر اساسا للعمل فى الدنيا والحساب فى الآخرة) ، وتأكيدا لهذا الاصل الدينى العام كان طبيعيا أن يؤكد الميثاق أساسا لبناء المجتمع الجديد (أن حرية الانسان الفرد هى أكبر حوافزه على النضال وان حرية كل فرد فى وضع مستقبله وفى تحديد مكانه من المجتمع وفى التعبير عن رأيه وفى اسهامه الايجابى فى قيادة التطور وتوجيهه بكل فكره وتجربته وأمله ، هى حقوق اساسية للانسان لابد ان تصونها له القوانين) وعلى قدر هذا الايمان بالقيمة الذاتية للانسان الفرد بحريته وبقدرته على دفع التطور كان تصوير الميثاق لفلسفتنا الذاتية فى الاشتراكية الديمقراطية وكان مدخلنا الرئيسى لهذه الفلسفة الذاتية عقيدتنا فى انه (لا حرية للفرد بغير تحريره أولا من براثن الاستغلال بكل صوره) وهو مايجعل الحرية الاجتماعية حسبما اكد الميثاق بحق مدخلا الى الحرية السياسية بل هى مدخلها الوحيد فليس مما ينكر أن ضمان رغيف الخبز أمر لابد منه لحرية تذكرة الانتخاب .

وان هدف الثورة الاسمى الذى ثبتت النظر عليه هو اعداد الشعب بأسره لرسالة السلام وابداع الخير ، وفى ذلك يقول الميثاق : « ان شعبنا يعيش ويناضل من اجل المبادىء السامية .. ان شعبنا قد عقد العزم على أن يعيد صنع الحياة على أرضه بالحرية والحق والكفاية والعدل ، بالمحبة والسلام » واذا جعل غيرناضرورة الاقتصاد غاية جهده فغايتنا الانسانية تجعل لنا فى فهم الاقتصاد وجها آخر يقرره الميثاق فى قوله : « وليس العلم للمجتمع عقبة تفرض على العلماء أن يلتزموا بمشاكل الخبز المباشرة وحدها .. ان ذلك يصبح تفسيرا ضيقا لرغيف العيش الذى نريده » . وعلى قدر ما أشاد الميثاق بالأدوار الثورية التى اعتمدت على الوسائل الحسية لتنظيم مجتمعنا عاد يقرر « واذا كانت الأسس المادية لتنظيم التقدم ضرورية ولازمة فإن الحوافز الروحية والمعنوية هى وحدها القادرة على منح هذا التقدم انبل المثل العليا واشرف الغايات والمقاصد » ، وهناك نزعات سطحية يغذيها الغرور باخلاط مشوشة من الثقافات الأجنبية وما تلقفت من قشور المذاهب المنحرفة مما جعل الثورة تجرد العزم لصيانةضمير الامة مما عسى ان يلقيه فيه اصحاب هذه النزعات وما يتسلل فى نفوس الشعب من المآثم وذلك بتزييف الاهداف او غموضها أو تقريب مداها فى لقمة العيش التى يتعجلونها ، وهنا يذوى الوجود الروحى فى الضمائر وهى جناية على الضمير الانسانى وعلى الانطلاق القومى الذى لا يجديه الا أن ينبعث عن طاقات حافلة لا عن طاقات آلت الى فراغ لا غناء فيه ، وفى هذا يقول الميثاق « ان تحريك طاقات الشعب الى العمل لا يجب أن يتم عن طريق اغراق الجماهير فى الأمل . ان التغيير الكبير بطبيعته يصاحبه تطلع بعيد المدى الى الاهداف المرجوة من النضال وليس من حق فى هذه المرحلة أن نخدع الجماهير بالمنى » ويصف الميثاق تلك النزعات الطائشة بأنها « مراهقة فكرية » ويعلن أنها « خطر ينبغى التصدى له والقضاء عليه ، فان الذين يجحدون الكفاح الوطنى بتفسيرات تحد قدرته على الانطلاق انما يقللون من قدرة المجتمع بقدر ضعفهم .. ان التقدم الوطنى لا يحققه كلمات محفوظة عالية الرنين ، ليس هناك شعب يستطيع ان يبدأ تقدمه من فراغ والا كان يتقدم الى الفراغ ذاته » ومن هنا يتضح أن سبيل التقويم الصادق للعمل الثورى أن ترد تلك الاعمال الى المسار الذى لا يختلف ذوو البصائر على اعتماده وهو الغاية . واننا نقرر أن ضمير الشعب التقى المؤمن اذ الهم طلائعه الثورية حقيقة الغاية التى اعدلها الانسان انما الهمها اشرف غاية فى الوجود . وفى هذا يقول الميثاق « لقد كان هذا الشعب العظيم هو المعلم الاكبر الذى راح يلقن طلائعه الثورية أسرار آماله الكبرى » واننا لا نشك وقد استهدت الطلائع الثورية ضميرها القومى المؤمن اننا سائرون الى مجتمع اصيل يرسى بناءه على قواعد من الايمان كما يقول الميثاق « ان شعبنا يملك من ايمانه بالله وايمانه بنفسه ما يمكنه من فرض ارادته على الحياة

ليصوغها من جديد وفق أمانيـــه » واننا لندرك فى كل المناسبات التقليمية أن ضمير الثورة يتخذ من الايمان بالدين ما يمنح الشـــعوب من طاقات ملاذه ما يصل بهم الى مرفأ النجاة . فعندما أشـــار الميثاق بدور العلم فى نهضتنا بدأ يؤكد ضرورته لنا بقوله « ان العمل الثورى لابد له ان يكون عملا علميا واذا تخلفت الثورة عن العلم فمعنى ذلك انها مجرد انفجار عصبى تنفس به الامة عن كبتها الطويل دون أن تغير من واقعها شيئا» ويمضى فى بيان مكان العلم فى حاجتنا اليه ذاكرا فى أسف ماكان من تفريط فى الماضى وينتهى بصيحة مصممة « اننا لا نستطيع ان نتقاعس لحظة عن الدخول منـذ الآن فى عصر الذرة » حتى اذا اطمأنت المراهقة الفكرية بدعوتنا الى العلم المـادى اخذهم الميثاق بهذه الدعوة المفاجئة فى قوله «على أنه يتعين علينا انْ نذكر دائما انَّ الطاقات الروحية التى تستمدها الشعوب من مثلها العليـا النابعة من أديانها السماوية او من تراثها الحضارى قادرة على صنـع المعجزات . ان الطاقات الروحية للشعوب تستطيع ان تمنح آمالها الـكبرى اعظم القوى الدافعة كما انها تسلحها بدروع من الصبر والشجاعة تواجـه بها جميع الاحتمالات » وهى ليست مجـرد تقـرير نظرى أو مجاملة عابرة للمؤمنين بالأديان وبالقوى الروحية وانما هى تحدد فى وضوح غاية الحياة وموازين التقدم فى ظل نظامنا الجديد ، ذلك ان الســعى لتحقيق الرخـاء المـادى قاسم مشـترك بين الفلســفات جميعـــا وموضع تلتقى عنده النظم السياسية والاقتصادية على اختلاف أصولها النظرية واساليبها فى التطبيق ، وانما الذى يميز الحضــــارة العربية الاسلامية عن هذه النظم والفلسفات انما هو تحديدها لقيمـة الحياة وتقويمها الخاص للجهد الانسانى تقويما يعتمـد على النية المصاحبة له وهو التقديم الذى يرشد اليه قوله تعالى « قل ان صلاتى ونسكى ومحياى ومماتى لله رب العالمين » وكما كان الميثاق واضحا فى تحديد رسالة الأديان فى بناء النهضة المصلحية فقد كان امينا فى تسـجيل دورها فى تحقيق ما تم من ثورة اصلاحية فقرر ان هذا العمل العظيم قد تحقق بفضل عدة ضمانات يتوجها جميعـا « ايمان لا يتزعزع بالله وبرسله ورسالاته القدسية التى بعثهـا بالحق والهدى الى الانسان فى كل زمان ومكان » .

ولقد جاء الميثاق واضحا فى تحديد معالم الاشتراكيـة العربيـة التحديد الذى يرفع كل لبس حول حقيقتها ثم جاء السـيد الرئيس جمال عبـد النـاصر فأكد عمق الفوارق التى تميز اشتراكيتنا العربية عن الاشـتراكية الماركسـية فى النظر والتطبيق جميعا ، ولا نشك لحظـة فى أن الاسلام بعقيدته وفلسفته الاخلاقية وشريعته قد كان وسيظل دائما وراء هذه الاختلافات الرئيسـية وترجع الى امور ثلاثة :

١ ـ الأمر الأول يتصل بايمان الفلسفة التى قام عليهـا الميثـاق بالله تعالى وكتبه ورسله وايمانها بالقوى الروحية فى الانسان باعتبارها قوى اصيلة موجهة لا قوى تابعة ولا محكومة ومعروف ان الفلسـفة الماركسية تقوم على التفسـير المادى المطلق من جهة والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية من ناحية اخرى .

٢ ـ الأمر الثانى يتصل بجوهر النظام الاقتصادى وهو الحق فى الملكية الفردية فبينما تقوم الاشتراكية الماركسية على محاربة الملكية الفردية لوسائل الانتاج كلها نرى الميثاق يقرر صراحة « ان سيطرة الشعب على كل ادوات الانتاج لا تستلزم تاميم كل وسائل الانتاج ولا تلغى الملكية الخاصة ولا تمس حق الارث الشرعى المترتب عليها » ثم يقرر فى صراحة أن « المواجهة الثورية لمشكلة الارض فى مصر كانت بزيادة عدد الملاك » كما يعود فيؤكد ضرورة وجود قطاع خاص الى جوار القطاع العام ملاحظا أن « استمرار دور القطاع الخاص بجانب القطاع العام يزيد من فعاليات الرقابة على الملكية الشعبية العامة ويقوم بدور عامل منشط لها » ولا شك ان الميثاق فى تقريره اصل الملكية الفردية على هذا النحو كان خاضعا لما تمليه روح الاسلام فموقف الاسلام من الملكية الفردية لا يحتمل التأويل والله تعالى يقول « ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم » ويفيض فى الاعتراف بملكية الأرض مع الزام مالكها بأداء حقها من الزكاة او الضريبة فالملكية الفردية فى الاسلام حرمة لا يقيدها الا ما يقيد الحقوق كلها من ضرورة رعاية حق الله فيها قال تعالى « وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه » .

٣ ـ الامر الثالث الذى اسهم الاسلام فى تحديد موقف الميثاق منه هو نظرته الى الصراع بين الطبقات ، فالاشتراكية الماركسية تعتبر هذا الصراع بين الطبقات القوة الدافعة الكبرى ثم هى فى علاجها لهذا الصراع لا تتبع اسلوبا سليما يقرب بين الطبقات او يمنع ظلم احداها لسائرها ، والقرآن يتحدث كثيرا عن طبقة « المترفين » فى المدن والقرى التى ارسل اليها الانبياء والمرسلون ويشير الى ذلك الصراع بقوله « ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الارض » وانما يظهر الفارق الحاسم بين الاسلام والماركسية فى علاج الاسلام للظلم الاجتماعى الذى يؤدى اليه استبداد طبقة من الطبقات فبينما تحارب الماركسية الظلم بالظلم وتحرك لذلك احقاد الطبقة المظلومة تمهيدا لاعلائها الطبقة المنتصرة الظالمة نرى الاسلام فى اعتدال وروح مسالمة بناءة يعلم المظلومين أن الظلم لا يحارب الا بالعدل وقد اعلن النبى مبدأ العدل الاسلامى فى ذلك بقوله تعالى « فان تبتم فلكم رءوس اموالكم لا تظلمون ولا تظلمون » ، وتأثرا بهذه الروح الاسلامية المسالمة جاء الميثاق مقررا أن الطريق الاشتراكى الذى سارت فيه البلاد يتيح الفرص « لحل الصراع الطبقى سلميا ويتيح بذلك « امكانية تذويب الفوارق بين الطبقات » كما اكد فى وضوح انه جاء « لتذويب الفوارق بين الطبقات وانهاء سيطرة الطبقة الواحدة » فسبيل الاشتراكية العربية اذن هو انهاء سيطرة الطبقة الواحدة اى طبقة وليس استبدال ظالم بظالم او طبقة ظالمة بأخرى .

ولعل فيما قدمناه عن اشتراكيتنا العربية خير تمهيد للحديث عن السبيل الآخر الذى سلكه باعث تراثنا الروحى وحضارتنا الاسلامية الرئيس جمال عبد الناصر فى التعبئة الروحية فى الميثاق.

السبيل الآخر : انه ادرك ان الاسلام هو الدين الحنيف بما رسمه لمجتمعه من حدود ومبادىء لاصلاح الفرد وتوجيهه الى اسمى المعانى النفسية والخلقية باعتباره اللبنة الأولى فى بناء المجتمع ثم رسم من المبادىء والتعاليم ما يعمق فى نفسه الشعور الدينى ويقوى لديه الاحساس بالكرامة الانسانية فيتجه بحبه ومشاعره الى الجماعة يعمل فيها ويتفاعل معها تفاعلا ايجابيا بناء .. لمس هذا فى الدين القيم فأقام دعوة الميثاق الوطنى فى جوهرها وآمالها واهدافها على دعوة الاسلام وجعل قيمه العليا تلتقى مع القيم الانسانية التى ننشدها فى مجتمعنا الاسلامى فاتخذ سبيله الآخر للتعبئة الروحية فى الميثاق المطابقة بين كتاب الله وسنة رسول الله عليه السلام وبين دعوة الميثاق لتستقر هذه الحقائق فى يقين الناس على اساس من الثقة بالكتاب العزيز والحديث الشريف ولتجد به الضمائر زادها الذى تحيا به وتبصر حقيقة الحياة.

وهذه هى المبادىء الستة المشهورة التى اتت بها الثورة لمواجهة ما كانت عليه حالنا قبل الثورة وكلها من صميم تعاليم الدين القويم ولها من كتابه استاد واسناد وقد نوه الميثاق عن هذه المبادىء فى بابه الاول :

١ ــ « فالقضاء على الاستعمار واعوانه من الخونة المصريين هو صدى لما يطلب الاسلام لاهله من العزة قال تعالى « ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين » ويندد باعوان الاستعمار واتخاذ اليد عند الاعداء فى قول الله « بشر المنافقين بأن لهم عذابا اليما الذين يتخذون الكافرين أولياء من دون المؤمنين أيبتغون عندهم العزة فان العزة لله جميعا » .

٢ ــ « اما القضاء على الاقطاع » فان الاسلام لايرضى عن الكسب الا اذا كان مشروعا ومن موارد طيبة لا من الاستغلال والكسب غير المشروع كما كان يفعل الكثيرون من اصحاب الملايين قال تعالى « ان الذين يأكلون اموال اليتامى ظلما انما يأكلون فى بطونهم نارا وسيصلون سعيرا » وقوله جل شانه « والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله فبشرهم بعذاب اليم » .

٣ ــ « والقضاء على الاحتكار وسيطرة راس المال على الحكم » هو مبدا الاسلام فى النهى عن الاحتكار وان المحتكرين مطرودون من رحمة الله ولا يرضى بأن يكون للمال سيطرة على الحكم قال تعالى « ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها الى الحكام لتاكلوا فريقا من اموال الناس بالاثم وانتم تعلمون » .

٤ ــ « اما اقامة عدالة اجتماعية » فهى امر الاسلام باقامة العدل قال تعالى « يا ايها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط » ويجمع بين العدل فى الحكم والعدل بين افراد المجتمع فى حياة قوامها الاحسان والبر والتضامن الاجتماعى قال تعالى « ان الله يأمر بالعدل والاحسان وايتاء ذى القربى » .

٥ ــ « اما اقامة جيش وطنى قوى » فهى استجابة لدعوة الدين الحنيف باعداد القوة فى كل جانب من جوانب الدولة ومن أولها الجيش

المدافع عن البلاد قال تعالى « واعدوا لهم مااستطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم » .

٦ — « واخيرا اقامة حياة ديمقراطية سليمة » وهى مبدا الاسلام فى الدعوى الى الشورى واقامة الحكم على اساسها فيصف المؤمنين بقوله تعالى « وامرهم شورى بينهم » ويأمر الرسول الكريم بقوله « فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم فى الامر » .

هذه هى المبادىء الستة التى قامت على أساسها الثورة المباركة والتى سجلها الميثاق ارتباطا مع الامة عليها ثم يتحدث الميثاق بعد ذلك عن القدرات الثلاث التى يجب أن تسلح بها نفسها لتصمد لمعركة المصير التى تخوض غمارها وهذه هى القدرات :

١ — « الوعى القائم على الاقتناع العلمى النابع من الفكر المستنير والناتج من المناقشة الحرة التى تتمرد على سياط التعصب أو الارهاب » وهذا ما يرشد اليه الدين القيم حين ينهى عن أن يتبع الانسان ما ليس له به علم ويعتبر الانسان مسئولا عن منافذ العلم فيه من سمع وبصر وقلب قال تعالى « ولا تقف ما ليس لك به علم ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسئولا » ثم يدلنا على المنهاج العلمى السليم من استماع سائر الاقوال ووزنها بالبحث والنظر والمناقشة الحرة الخالية من التعصب لاتباع الاحسن بعد المعرفة قال تعالى « والذين يستمعون القول فيتبعون احسنه اولئك الذين هداهم الله وأولئك هم أولو الالباب » .

٢ — « والحركة السريعة الطليقة التى تستجيب للظروف فى مجابهة النضال مع الارتباط باهدافه ومثله الاخلاقية فالاستجابة للظروف تتضح فى قوله تعالى « ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه فان قاتلوكم فاقتلوهم » فاذا انتهك الاعداء حرمة المسجد الحرام بالقتال فيه فلا نقف جامدين بل نبادلهم القتال استجابة لهذه الظروف على وجه السرعة . أما رعاية المثل الخلقية والاهداف فهى مثالية حرص عليها الميثاق وتتضح فى قوله تعالى « فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم واتقوا الله واعلموا ان الله مع المتقين » فهو امر بالقصاص مع مراعاة مثلهم واخلاقهم المعبر عنها « بتقوى الله » .

٣ — «أما الوضوح فى رؤية الاهداف وتجنب الانسياق الانفعالى» فذلك أساس عام فى التثبت والتبين قبل الحكم على الاشياء وعدم التأثر بالانفعالات التى يؤدى التأثر بها الى الابتعاد من الطريق القويم ثم الندم فيما بعد وهذا يتضح من قوله تعالى « يايها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين » .

هذه فقرات تصور المبادىء التى قام عليها الميثاق وتبين انها تلتقى بمبادىء الاسلام وهكذا يتسق الميثاق فى بابه الثامن مع التطبيق الاشتراكى ومشاكله « ان العمل الانسانى الخلاق هو الوسيلة الوحيدة امام المجتمع

لكى يحقق اهدافه . العمل شرف . والعمل حق . والعمل واجب . والعمل حياة . ان العمل الانسانى هو المفتاح الوحيد للتقدم . ان العمل الوطنى المنظم القائم على التخطيط العلمى هو طريق الغد » وهذا هو الاسلام يجعل العمل رأس المال قبل كل شىء قال عليه السلام « جعل رزقى تحت ظل رمحى » وقال تعالى « هو الذى جعل لكم الارض ذلولا فامشوا فى مناكبها وكلوا من رزقه » والقرآن يدفعنا الى العمل دفعا فقال « وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون » وقوله «فاذا قضيت الصلاة فانتشروا فى الأرض وابتغوا من فضل الله » والعمل فى الاسلام مطلق واسع الرحاب غير مقيد باطار طالما ليس فيه اضرار بالغير، والاسلام حين يفتح باب العمل على مصراعيه امام المسلمين كافة انما يدفعنا للكسب الحر النظيف فى تجارة ورزق كبير قال تعالى «لايلاف قريش ايلافهم رحلة الشتاء والصيف فليعبدوا رب هذا البيت الذى اطعمهم من جوع وآمنهم من خوف » كما امرنا أن نسلك طريق الزراعة لنطعم ونتعم قال جل شأنه « فلينظر الانسان الى طعامه أنا صببنا الماء صبا ثم شققنا الأرض شقا فانبتنا فيها حبا وعنبا وقضبا وزيتونا ونخلا وحدائق غلبا وفاكهة وابا متاعا لكم ولانعامكم » ووجهنا للصناعة وما فيها من أهمية ؛ ويشير الى صناعة الحديد « فيه بأس شديد ومنافع للناس » وقال تعالى « وعلمناه صنعة لبوس لكم لتحصنكم من بأسكم » وقال تعالى فى صناعة الملابس « قد انزلنا عليكم لباسا يوارى سوءاتكم وريشا » والله يجعل العاملين مراتب بحسب العمل قال تعالى « ولكل درجات مما عملوا » وقال « فضل الله المجاهدين بأموالهم وانفسهم على القاعدين درجة » .

ويقول الميثاق « ان الديمقراطية السياسية لا يمكن ان تنفصل عن الديمقراطية الاجتماعية ولا يمكن أن تتحقق الديمقراطية السياسية فى ظل سيطرة طبقة من الطبقات والصراع الحتمى يكون حله سليما فى اطار الوحدة الوطنية وعن طريق تذويب الفوارق بين الطبقات » واننا لنلمح ذلك فى الاسلام حينما دعا الى ان تكون ملكية الارض وموارد الثروة ومصادر الانتاج موزعة على صعيد شعبى متقارب الفوارق أما اذا صار الملك والغنى فى جانب والفقر والضعة فى جانب آخر فالديمقراطية السياسية سراب لا حقيقة له قال تعالى « كيلا يكون دولة بين الأغنياء منكم » وقوله تعالى الى جانبه «وامرهم شورى بينهم» اذ لا يكمل ان يكون الامر شورى فى امة ما الا اذا كان افرادها ذوى انصبة فيما يدبرون الراى فيه .

وينص الميثاق على « ان التنظيمات الشعبية وخصوصا التنظيمات التعاونية تستطيع أن تقوم بدور مؤثر وفعال لتمكين الديمقراطية السليمة » وهكذا افسح الثوار الطريق امام التعاون ليؤدى رسالته المستمدة من تعليم الدين القيم ولتحقيق دعوته التى هى قبس من تلك الدعوة السماوية التى تأمر الانسان بفعل الخير فاشار الميثاق الى التنظيمات التعاونية والعمل على تنميتها وازدهارها باعتبارها من اجهزة الدولة الديمقراطية الاشتراكية وقد تجلت دعوة الاسلام لها وحثه عليها فى قوله تعالى « واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا »

وقوله جل شأنه « وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان » .

● ويذكر الميثاق أن « الحرية وحدها هي القادرة على تحريك الانسان الى ملاحقة التقدم وعلى دفعه . والانسان الحر هو أساس المجتمع الحر وهو بناؤه المقتدر . ولابد أن يستقر في ادراكنا ان القانون في المجتمع الحر خادم للحرية وليس سيفا مصلتا عليها» لقد اجمع العلماء على أن للفرد في الجماعة الاسلامية حقوقا وحريات لا يملك الحاكم أن يمسها أو ينال منها بغير حق بل ان الحرية ركيزة من ركائز العقيدة الاسلامية وان الحفاظ على كرامة الفرد وحريته اصل اسلامي لايتصور اهداره بغير اهدار روح الاسلام نفسه ، فمكانة الفرد في الجماعة الاسلامية هي المكانة الرفيعة التي وضعه فيها خالقه حيث يقول « ولقد كرمنا بني آدم » وقوله جل شأنه « واذ قال ربك للملائكة اني جاعل في الأرض خليفة » . وأول القيم في الدين الاسلامي « الحرية » اذ جاء الاسلام لتحرير الانسان من العبودية فالحرية الدينية والحرية السياسية والحرية الفكرية والحرية الشخصية كل اولئك قيم جليلة كفلها الاسلام وحاطها بسياج من التشريع بشرط واحد هو الا تنتهي هذه الحرية الى الفوضى التي تضر بمصلحة الفرد والجماعة ، والقرآن الكريم يقول في الحرية الشخصية « فلا عدوان الا على الظالمين » أما حرية المساكن فقد قررها بقوله تعالى «يأيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها ذلكم خير لكم لعلكم تذكرون فان لم تجدوا فيها أحدا فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم وان قيل لكم ارجعوا فارجعوا » اما الحرية الدينية فقررها بقوله تعالى « لا اكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي » .

وينص الميثاق على مقاومة التمييز العنصري « ان اصرار شعبنا على مقاومة التمييز العنصري هو ادراك سليم للمغزى الحقيقي لسياسة التمييز العنصري فان التمييز بين الناس على اساس اللون هو تمهيد للتفرقة بين قيمة جهودهم» والاسلام يقرر أن الناس جميعا متساوون في طبيعتهم البشرية وأن ليس هناك جماعة تفضل غيرها بحسب عنصرها الانساني وخلقها الاول وانحدارها من سلالة خاصة وأن التفاضل بين الناس انما يقوم على أمور أخرى خارجة عن كل ما سبق فيقوم على أسس كفايتهم وأعمالهم وما يقدمه كل منهم لربه ونفسه ومجتمعه والانسانية جمعاء وفي هذا يقول الله تعالى « يأيها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقاكم ان الله عليم خبير » وهكذا يقرر ذلك سيدنا رسوله الله عليه السلام في خطبة الوداع فيقول : « ايها الناس ان ربكم واحد وان اباكم واحد كلكم لآدم وآدم من تراب وليس لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا لأحمر على أبيض ولا لأبيض على أحمر فضل الا بالتقوى » ويذهب ديننا في تقديس كرامة الانسان بغض النظر عن لونه وجنسه وعقيدته الى الامر بمعاملة المجوس كمعاملة الكتابيين قال عليه السلام : « سنوا لهم سنة أهل الكتاب » ومعاملة الرقيق بالرفق قال تعالى : « واتقوا الله فيما ملكت ايمانكم » .

ويذكر الميثاق حرية العقيدة فيقول : « ان حرية العقيدة الدينية يجب ان تكون لها قداستها فى حياتنا الجديدة الحرة » .

وقد بالغ الاسلام فى تقديس حرية العقيدة الدينية حتى منع اكراه الناس على رأى ولو كان هذا الرأى هو الاسلام نفسه قال تعالى « لا اكراه فى الدين قد تبين الرشد من الغى » وقال جل شأنه : « افانت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين » ولم يقف الاسلام عند تقرير هذه الحرية بل قرر لاهل الكتاب حرية كاملة فى ان يعبدوا الله على طريقتهم دون أن يكونوا فى ذلك هدفا لسخرية او موضعا لاذى فقال عليه السلام « من آذى ذميا فقد آذانى » وقال « من ظلم معاهدا او كلفه فوق طاقته فأنا خصمه يوم القيامة » .

ومما يهش له ان اللجنة المركزية لمجلس الكنائس العالمى التى تضم ممثلى مائتى كنيسة فى اكثر من خمسين دولة شرقية وغربية اصدرت خلال اجتماعها فى باريس قرارا أشادت فيه بالميثاق الوطنى واعتبرت اللجنة الميثاق « نبراسا لتقدير رسالة الدين ومبادىء الحرية الدينية وقواعد العدالة الاجتماعية » كما جاء فى قرار اللجنة ان « الميثاق يعتبر عملا انسانيا يقدس حرية العقيدة ويرسى قواعد العدالة الاجتماعية على اسس قومية من الحق والخير ويرفع حقوق الانسان فوق مستوى المآرب السياسية والمصالح الذاتية » .

وينص الميثاق على حرية التعبير بقوله : « ان ممارسة النقد والنقد الذاتى يمنح العمل الوطنى دائما فرصة تصحيح اوضاعه وملاءمتها مع الأهداف الكبيرة للعمل » .

وكما نص الاسلام على مشاورة الحاكم للرعية قال تعالى« وشاورهم فى الامر » فقد جعل مناصحة الرعية للحاكم واجبا عليها لذلك فرضه الله على المؤمنين فرض كفاية قياما بأصل من أصوله هو الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر قال تعالى : « ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر » .

وتقبل الصحابة مناصحة الرعية وتوجيهها بصدور رحبة ونفوس راضية حتى قال عمر رضى الله عنه : « رحم الله امرا اهدى الينا عيوبنا» فوضعوا توجيه الرعية فى موضعه الصحيح والحق ان ادراك هذا الدور الذى تؤديه حرية التعبير والنقد الذاتى فى صيانة النظام الديمقراطى وجعل الرأى العام على بصيرة كاملة بمجريات المسائل العامة يجعلنا تؤمن بدعوة الاسلام له فهو مشاركة فى تبعات الحكم ووسيلة الى تحرى الحق ومعرفة الصواب من الامر .

وينادى الميثاق بالمساواة بين الرجل والمرأة فيقول : « ان المرأة لابد أن تتساوى بالرجل ولا بد ان تسقط بقايا الاغلال التى تعوق حركتها الحرة حتى تستطيع ان تشارك بعمق وإيجابية فى صنع الحياة » .

ولقد شمل الاسلام المرأة بعطفه ورعايته فى جميع شئون الحياة وسما بها الى منزلة رفيعة لم تصل المرأة الى مثلها بل لم تصل الى ما يقرب

منها فى اية شريعة اخرى من شرائع العالم قديمة ومتوسطة وحديثة وسوى بينها وبين الرجل فى القيمة الانسانية المشتركة وفى الحقوق المدنية العامة وخاصة حق التعليم وحق العمل ولم يفرق بينهما الا حيث تدعو الى هذه التفرقة طبيعة كل من الجنسين وما يصلح له ومراعاة الصالح العام وصالح الاسرة وصالح المرأة نفسها قال تعالى (فاستجاب لهم ربهم انى لا اضيع عمل عامل منكم من ذكر او انثى بعضكم من بعض).

وقال جل شانه : (يايها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء) وقال تعالى: (ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة) فللمرأة من الحقوق فى نظر الاسلام مثل ما عليها من الواجبات وللرجل مثلها واجبات بمقدار ماله من حقوق وحتى الدرجة التى منحها الله له وجعل له القوامة على الأسرة بسببها ليست حقا خالصا من الواجبات .

وينص الميثاق على حق الطفولة فيقول : (ان الطفولة هى صانعة المستقبل ومن واجب الأجيال العاملة أن توفر لها كل ما يمكن لها من تحمل مسئولية القيادة بنجاح) واننا لنسمع صوت الاسلام ينادى بحماية الطفولة ويدعو الى رعايتها والعناية بتعليمها وتأديبها وعطف قلوب الآباء والامهات على ابنائها وجعلها زينة الحياة الدنيا وشرع لها من الحقوق مالم تدركه اوروبا الا فى أواخر القرن السابع عشر ولا يتسع المجال للافاضة فيما قررة الاسلام للطفولة من حقوق توفر لها الحياة الكريمة المطمئنة قال عليه السلام : (افضل دينار ينفقه الرجل دينار ينفقه على عياله) وقال صلوات الله عليه : (من كان له صبى فليتصاب له) وهكذا نرى الاسلام قد أنصف الطفولة فمنع وادها وقتلها قال تعالى (ولا تقتلوا أولادكم خشية املاق نحن نرزقهم واياكم) ونراه حررها مما كانت تعانية من عسف وقسوة ثم اخذ يوصى بهم قال عليه السلام: (الزموا أولادكم وأحسنوا أدبهم) .

وينص الميثاق على حماية الاسرة فيقول : (ان الاسرة هى الخلية الاولى للمجتمع ولابد ان تتوافر لها كل اسباب الحماية التى تمكنها من ان تكون حافظة للتقليد الوطنى) وللاسرة فى الاسلام مكانتها المقدسة ولذلك رتب شئونها وجعلها تعيش فى اطار من التكافؤ والمودة والتراحم ورسم لها خطوطا عريضة للوئام والوفاق وتجنب الشقاء والشقاق لانها الخلية الاولى التى اذا صلح افرادها صلح المجتمع كله قال تعالى : (يايها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها) وقوله جل شانه (ومن آياته ان خلق لكم من انفسكم ازواجا لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة) ثم عاد الاسلام بعد ما اكد رابطة الالفة ووشيجة المحبة والرحمة بين الزوجين ليدعو الابناء البر بالوالدين قال تعالى : (ووصينا الانسان بوالديه) ، وقوله تعالى : (وقضى ربك الا تعبدوا الا اياه وبالوالدين احسانا اما يبلغن عندك الكبر احدهما او كلاهما فلا تقل لهما اف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربيانى صغيرا) وواجب الاب وواجب الام معا ان يقررا فى حياة المنزل بينهما

وفيما بين أولادهما سلوكا يقوم على الايثار والتعاون الفكرى والعملى وان تنشىء كل أسرة بنيها وبناتها على النظام العادل الأمين الذى يستمد تعاليمه من الدين وقد قال عليه السلام : (مانحل والد ولده نحلة افضل من أدب حسن) وان افضل الادب وانفعه ان يتلقى الناشىء فى احضان الاسر الواعية الصالحة تربية سليمة وتوعية وطنية ثابتة لتتوافر للاسرة أسباب الحماية وقد قال عليه السلام : (كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته فالرجل راع فى أهله ومسئول عن رعيته والمراة راعية فى بيت زوجها وهى مسئولة عن رعيتها) وبهذه الرعاية تكون الأسرة الصالحة التى يرضاها الاسلام ويوضح معالمها دستور الثورة فتكون دعائمها الخلق والدين والوطنية .

ويقرر الميثاق عن السلام (ان شعبنا يعتقد فى السلام كمبدا ويعتقد فيه كضرورة حيوية ومن ثم لا يتوانى عن العمل من اجله مع جميع الذين يشاركونه نفس الاعتقاد) .

ان السلام اذا كان مبدا الثورة بنص الميثاق ، فهو شعار المسلمين فى مشارق الارض ومغاربها منذ ظهور هذا الدين الكريم حتى اليوم وهو من اعظم القيم الدينية حتى قيل ان الاسلام من السلام الذى هو ضد العدوان ، سلام بين العبد وبين نفسه وبينه وبين الله تعالى وبينه وبين غيره من الناس ، والاسلام دين يدعو الى السلام ويضع هذه القيمة على رأس القيم التى فيها صلاح العالم وخيره والاخذ بيده وهاهى ذى ومن ورائها الاسلام تنتصر فى العالم لانها الحق قال تعالى : (وان جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله) فمن جاء مسالما ينبغى ان نتعاون وإياه وبهذا التعاون يتم التآلف ويقوم العمران قال تعالى : (واذا جاءك الذين يؤمنون بآياتنا فقل سلام عليكم) .

واذا كانت تحيتنا فى هذه الحياة وعلى هذه الارض (السلام عليكم) وهى شعارنا الذى نهتدى به فهى شعار اصحاب الجنة فى الآخرة لانها اعظم قيمة ينالها المرء فى دنياه وآخرته قال تعالى : (دعواهم فيها سبحانك اللهم وتحيتهم فيها سلام) وقد دعانا الاسلام الى أن نهتدى بالسلام فى حياتنا وسلوكنا وأن نحمى سلامنا بالقوة اذا لزم الامر، فهذه الآية الكريمة تشير الى السلم المسلح فى قوله تعالى : (واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم)

ويذكر الميثاق حق المواطن فى العدل فيقول : (كذلك فان العدل الذى هو حق مقدس لكل مواطن فرد لا يمكن ان يكون سلعة غالية وبعيدة المنال على المواطن ، ان العدل لابد أن يصل الى كل فرد حر ولابد ان يصل اليه من غير موانع مادية او تعقيدات ادارية).

ولقد حرص الاسلام على توفير العدل لجميع المسلمين بل جعل العدالة واجبا انسانيا عاما تعيش فى قانونه الانسانية كلها على هدى مستقيم لا عوج فيه وعندما نتجه الى نصوصه يواجهنا قول الله سبحانه : (ان الله يأمر بالعدل والاحسان وإيتاء ذى القربى وينهى عن

الفحشاء والمنكر والبغى) ويواجهنا قوله تعالى : (ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها واذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل) بل ان العدالة الاسلامية تعم العدو والولى على السواء قال تعالى:ولايجرمنكم شنآن (عداء) قوم على الا تعدلوا ، اعدلوا هو اقرب للتقوى) بل جعل العدالة حقا للضعيف والقوى والجاهل والعالم والدول المتقدمة والدول المتخلفة فليس للمتقدم حق فوق حق المتخلف فى الوجود وان الاحاديث النبوية تدعو الى العدل فقد قال عليه السلام عن ربه :(ياعبادى انى حرمت الظلم على نفسى وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا) وان النبى عليه الصلاة والسلام ليصرح بأن كل عمل يقبل الغفران الا ظلم العباد فان الله لايغفره اذا لم يسامح العباد الذين وقع الظلم منهم وان الاسلام قد وضع بالنسبة للعدالة المطلقة فى داخل البلاد وفى علاقات الدول نظاما لم يشهد العالم مثله عدلا .

وينص الميثاق على حق كل مواطن فى العلم فيقول : (حق كل مواطن فى العلم بقدر ما يتحمل استعداده ومواهبه ان العلم طريق تعزيز الحرية الانسانية وتكريمها كذلك فان العلم هو الطاقة القادرة على تجديد شباب العمل الوطنى واضافة افكار جديدة اليه كل يوم وعناصر قائدة جديدة فى ميادينه المختلفة)

ولم يسبق الاسلام دين وقف من العلم كموقف الاسلام من الدعوة اليه والاشادة بفضله فأول ما نزل من القرآن على النبى الأمى عليه السلام : (اقرأ باسم ربك الذى خلق . خلق الانسان من علق ؛ اقرأ وربك الاكرم الذى علم بالقلم علم الانسان ما لم يعلم) .

وفى القرآن والسنة من الاشادة بفضل العلماء ما يلفت النظر الى سمو مكانة العلم فى الاسلام قال تعالى : (شهد الله انه لا اله الا هو العلماء ودماء الشهداء يوم القيامة) ويدل على فضل العلم قوله عليه والملائكة وأولو العلم) وفى الحديث عن النبى عليه السلام : (يوزن مداد السلام : (قليل العلم خير من كثير العبادة) ويحث الله تعالى على طلب العلم بقوله : (فاسألوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون) ويقول النبى الكريم : (طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة) وقال عليه السلام فى فضل الرحلة فى طلب العلم : (من خرج فى طلب العلم فهو فى سبيل الله حتى يرجع) ولا يرى الاسلام ان للعلم حدا ينتهى عنده العالم فقال تعالى : (وما أوتيتم من العلم الا قليلا) فليأخذ كل بقدر طاقته ويرى العلماء ان العلم المطلوب فى الشرع نوعان : (ما هو فرض عين) وهذا واجب على كل مكلف ومنه : (ما هو فرض كفاية) وهو واجب على جميع المكلفين لا فردا بذاته وماعدا هذين النوعين فهو (مندوب أو مباح) ونتيجة ذلك كله ان العلم فى الاسلام هو شرف وواجب وحق فهو شرف لما ذكرناه من النصوص التى تشيد بفضل العلم وترفع مكانة العلماء . وهو واجب لما ذكرناه من ان العلم اما فرض عين او فرض كفاية ، وهو حق فان الاسلام يفرض على العالم أن يعلم وعلى الجاهل ان يتعلم كما قدمنا ولذا كان من الواجب على الانسان أن يسعى لتحصيل العلم وعلى الدولة والمجتمع ان تيسرا له الوصول الى هذا الحق فهو من الحقوق الطبيعية فى الاسلام .

واخيرا نستطيع بعد هذه الجولة ان نشير الى حقيقة ثابتة لا تدحة لنا من الاشارة اليها وهى ان الاسلام قد عنى بوضع تنظيم شامل للدولة وللمجتمع الذى تقوم عليه الدولة ، وضع هذا التنظيم فى صيغة مبادىء كليه واصول عامة كما اسلفنا وعهد الى العقل الانسانى ان يبنى على هذه الاصول جميع الاوضاع والاجهزة التنفيذية التى تعنى بحاجات عصره على ضوء ظروف هذا العصر بشرط ان يكون هذا البناء دائما فى اطار هذه الاصول العامة وكانت تبعة كل جيل فى كيفية تطبيق هذه الاصول العامة والتعاليم الكلية وارتياد الوسائل العملية التى تضع هذه التعاليم موضع التنفيذ ـ كانت تبعة كل جيل فى هذا الشأن تبعة كبيرة ولا نعدو الحقيقة اذا قلنا ان جيلنا كان من اصدق الاجيال فى حمل هذه الامانة فان مشروع الميثاق الوطنى الذى قدمه السيد الرئيس المفدى جمال عبد الناصر للأمة العربية ولكل امة اسلامية تريد ان تهتدى بهديه هو تطبيق عملى لتعاليم الاسلام الكلية تطبيقا يلبى مطالب هذا العصر .

ولنوضح ما نشير اليه نقول : ان الاسلام عنى بوضع هذه التعاليم الكلية فى فصائلها الثلاث من خلقية واقتصادية وسياسية . تعاليم سياسية صريحة الى جانب تعاليم اقتصادية حاسمة حتى تتفاعل هذه التعاليم مع التعاليم الخلقية فيستقيم امر المجتمع الانسانى الى ابدا الدهر .

وهذه التعاليم بفروعها الثلاثة تتساند وتتفاعل معانى تنظيم المجتمع وهذا التساند والتكامل فى التعاليم الاسلامية بفروعها الثلاثة هو ميزة النظام الاسلامى على جميع النظم السابقة او المعاصرة وهذه آية كريمة تبرز لنا مدى هذا التساند والتكامل قال تعالى (والذين يجتنبون كبائر الاثم والفواحش واذا ما غضبوا هم يغفرون . والذين استجابوا لربهم واقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون . والذين اذا اصابهم البغى هم ينتصرون) فالشورى فى الآية (وأمرهم شورى بينهم) هى الدعامة الأساسية للديمقراطية السليمة ويحفها من اليمين بتعاليم اخلاقية رفيعة يلتزمها المواطنون جميعا (والذين يجتنبون كبائر الاثم ... الخ) ومن اليسار باتجاه اقتصادى معين يهدف الى توجيه سياسة الحكم الى البر بالمواطنين (ومما رزقناهم ينفقون) وهو اساس الاشتراكية الرشيدة . والفقرة الاخيرة (والذين اذا اصابهم البغى ... الخ) تنقلنا الى نطاق داخلى ودولى معا فاذا اصاب مجتمعنا عدوان من مجتمع آخر فهو ينهانا عن الاستسلام ويأمرنا بصد العدوان واعداد القوة لدقعه حتى ننتصر على البغى ، وهكذا تقترن الديمقراطية السياسية بديمقراطية اقتصادية وبنهج اخلاقى يلتزمه المواطنون والا كانت ديمقراطية زائفة فاشلة .

خاتمة

ولو ان باحثا تتبع كل كلمة فى هذا الميثاق وكل مبدا قام عليه واراد أن يرجعها الى نظائرها من كتاب الله وسنة رسوله لاستطاع ان يأتى فى ذلك بما يطمئن القلوب ويشفى الصدور ويوضح السبيل القويم الذى سلكه معلمنا الاكبر فليسوف الثورة المؤمنة جمال عبد الناصر فى التعبئة الروحية بالميثاق . ولاعجب فى أن يسلك بنا البطل المؤمن

(جمال) هذا المسلك ليجدد ديننا وقيمنا الروحية ويربى ابناءنا تلك التربية الخلقية والدينية التى نالت اكبر قسط من عناية الأمم الاسلامية ومفكريها ، فكان التفقه فى الدين والتحلى بالفضائل والتخلى عن الرذائل اسمى غايات التربية الاسلامية وفى هذا يقول عليه السلام : (انما بعثت لاتمم مكارم الاخلاق) وللتربية الروحية فى النظم الاسلامية وسائل نظرية وأخرى عملية :

اما الوسائل النظرية فتتمثل فى شرح الفضائل والرذائل وتحبيب الفضائل الى النفوس ببيان محاسنها وما لها من آثار نافعة فى حياة الافراد والجماعات ، والتنفير من الرذائل ببيان مساوئها ومالها من آثار ضارة هدامة قال تعالى:(ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة)

واما الوسائل العملية فهى اهم بكثير فى نظر الاسلام من الوسائل النظرية وهذه الوسائل العملية هى :

الأولى : ان تبث الاخلاق من طريق القدوةالصالحة ومحاكاةالسلوك الفاضل وفى هذا يقول الله تعالى (لقد كان لكم فى رسول الله اسوة حسنة) .

الثانية : تتمثل فى اخذ الصبى وغيره بمزاولة الفضائل الخلقية والواجبات الدينية مزاولة عملية حتى تصبح هذه الفضائل وهذه الواجبات عادة وطبيعة له وفى هذا يقول عليه السلام (مروا أولادكم بالصلاة لسبع واضربوهم عليها لعشر) .

الثالثة : تتمثل فى ابعاد المؤثرات الضارة بالاخلاق ، ومن ثم يرى مفكرو الاسلام انه من الواجب أن يستبعد من الدراسة فى المراحل الأولى الادب المكشوف والخليع شعره ونثره وقصصه لما يحدثه هذا اللون من الادب من اثر سىء فى اخلاق النشىء (روهم من الشعر اعفه ومن الحديث أشرفه) .

ولعلنا جميعا ندرك ان باعث نهضتنا وحارس قيمنا الروحية (رئيسنا جمال) قد اخذنا بهذه الوسائل الاسلامية فى شحن أرواحنا بالتوجيه الانسانى واعدادنا للسير فى طريق السلوك القويم لتحقيق

القيم الأخلاقية او الروحية او الانسانية الفاضـــلة المســـتوحاة من توجيهات الدين وتعاليمه .

وهكذا نلمس فى الميثاق نفحة من الروحانيـــة المتدفقـــة ونحس انعكاسة نورانية متوهجة لتلك العقيدة المتينة المتغلغلة فى قلب صاحب الميثاق ونشعر بأن (عبد الناصر) لم يكن هو الذى يتحدث بالميثاق فى غلالة الاشراق المؤمن ورداء الاسلام الهادف ولكن المتحدث به كان حقا امل امة ورجاء شعب ولسان نهضة وعنوان بعث وصـــوت تاريخ ، انه انتفاضة اليقظة وومضة الوعى وانطلاقة القائد لأمته العربية الى آفاق المستقبل الباسم والغد المشرق السعيد ...

الوحدة العربية

بقلم

محمد عطا

الجمهورية العربية المتحدة

- ١ -

تعتبر الجمهورية العربية المتحدة أكبر دولة عربية من حيث الطاقة البشرية ، فعدد سكانها يبلغ نحو سبعة وعشرين مليونا ، ومن حيث الدخل القومى الذى وصل الى نحو ١٤٠٠ مليون جنيه ، ومن حيث الميزانية التى بلغت عام ١٩٦٢ - ١٩٦٣ م ١٠١٢٦٢١٥٥٠ جنيها دون شركات القطاع العام ، ومن حيث امكانياتها على الدفاع والكفاح ، ومن حيث تقدمها العلمى والفنى ، ومن حيث مقدرة اجهزتها الاعلامية والثقافية ، ومن حيث ثروتها الزراعية والصناعية والتعدينية ، ومن حيث سمعتها العالمية فهى صانعة الحضارات ، وهى أول مجتمع بشرى متحضر ، هذا الى اهمية موقعها الجغرافى والاستراتيجى ، وايمانها العميق بقوميتها العربية وبخاصة فى هذه الفترة التاريخية الحاسمة .

هذه الميزات الفائقة هى التى ارهبت اسرائيل ، وجعلتها تعيش فى قلق وعدم استقرار ، وحالت بينها وبين تحقيق أطماعها التى تتمثل فى ان يكون لها دولة تمتد من النيل الى الفرات اذ انها تعلم علم اليقين ان الجمهورية العربية المتحدة لن تتوانى فى الهجوم عليها بعنف وقوة اذا ما سولت لها نفسها العدوان على أى شبر من أية ارض عربية .

وهى الميزات التى دفعت الجمهورية العربية المتحدة الى ان تعتبر نفسها مسئولة مسئولية مباشرة كما يقول الميثاق « فى صنع التقدم وفى تدعيمه وحمايته ، وأن هذه المسئولية تمتد لتشمل الامة العربية كلها » .

على أن تقدم الامة العربية أساس فى هذه المرحلة التى تقتضى منا استغلال جميع طاقاتنا وامكانياتنا حتى نثبت للعالم اننا لسنا امة متخلفة ، واننا لسنا خطرا على البشرية عالة على العالم ، وحتى نمحو من اذهان الرأى العام العالمى ما بثته فيه تخرصات واكاذيب الصهيونية العالمية والاستعمارية من اننا مازلنا نعيش عيشة بدائية واننا مازلنا نفكر بعقلية العصور الوسطى ، واننا قوم معوقون للتقدم البشرى .

هذا الى ان تقدمنا فى هذه المرحلة سيؤدى الى ان تبنى جهودنا وننطلق باقصى طاقاتنا وان نصبح طاقة بشرية فعالة يمكنها الدفاع عن حقوقها والنهوض بمسئولياتها .

أسس الوحدة العربية

والوحدة العربية قد وجدت صداها في قلب كل عربي مخلص واع، واصبحت هدفا من اهداف القومية العربية ؛ فالامة العربية كما يقول الميثاق « لم تعد في حاجة الى أن تثبت حقيقة الوحدة بين شعوبها . لقد تجاوزت الوحدة هذه المرحلة ، واصبحت حقيقة الوجود العربي ذاته » .

فالوحدة العربية قد استكملت عناصرها ، وتهيأ لها من العوامل مالم يتهيأ لأية وحدة اخرى فهي تقوم اولا وقبل كل شيء على الوحدةالثقافية التى تقوم على وحدة اللغة وعلى وحدة الفكر وعلى وحدة الفن بل على وحدة العادات والتقاليد والسلوك .

وهي تقوم ثانيا على وحدة التاريخ ، وحدة النضال العربي بل الوحدة السياسية والاقتصادية والدفاعية ، كانت كذلك في عهد الخلفاء ، وفي عصرى الدولتين الاموية والعباسية ، وتعرضت للمحن في ايام العثمانيين وفي عصر الاستعمار الاوربي . وهي قد دافعت عن نفسها لصد التتار ، ودفع الصليبيين ثم التقت جيوشها أخيرا على ثرى فلسطين ، وسال الدم العربي دفاعا عن هذه الارض العربية ، وفي كل بلد عربي يتذاكر الأبناء تاريخهم البطولى والنضالى ، هذا التاريخ الذى يشكل حجر الزاوية في بناء وجدانهم ان صح هذا التعبير ، والعرب في كل مكان لا يمكنهم أن يتخلوا عن هذه الذكريات ولا ان يتحللوا من هذه الاحداث التى هي جزء لا يتجزأ من ضميرهم الحي .

وهي تقوم ثالثا على وحدة الامل وعلى الالتقاء على غاية موحدة ، هذه الغاية هي« الوحدة) ولن تجد اى عربي يمارى في هذه الغاية أو لا يؤمن ايمانا عميقا بالوحدة ، الوحدة هي امل العرب وهي مبتغاهم وهي طريقهم الى العزة والمنعة،ومستقبل الأمة العربية متوقف على هذه الوحدة ، ومصير الامة العربية مرتبط بعضه ببعض ، والكيان العربي كل لا يتجزأ فاذا اقتطع منه جانب تاثرت جميع الجوانب ، واهتزت الارض العربية كلها ، ويؤكد ذلك الواقع الحي في فلسطين المحتلة ، ومن اجل اولئك كله لم يعد « الميثاق » الحقيقة حين قال :

« يكفي ان اللغة العربية تملك وحدة اللغة التى تصنع وحدة الفكر والعقل .

ويكفي أن الامة العربية تملك وحدة التاريخ التى تصنع وحدة الضمير والوجدان .

ويكفي ان الامة العربية تملك وحدة الأمل التى تصنع وحدة المستقبل والمصير» .

— ٢ —

الصراع داخل الوطن العربى

واذا كانت الوحدة هى الهدف الأسمى لكل الشعوب العربية ، فما بال هذه الوحدة لم تتم حتى الآن ؟ لقد اثار ذلك الوضع دهشة الكاتب الانجليزى ارنولد توينبى فى محاضرته التى القاها فى مصر بعنوان « لماذا تأخرت وحدة العرب ؟ » فقال ما نصه : « ومن المدهش حقا ان اعادة الوحدة هذه لم تحدث حتى اليوم » .

ولكن هذه الدهشة ستزول حتما عندما نرى أن الوطن العربى تقسمه دول صنع الاستعمار حدودها صنعا ، وهذه الحدود المصطنعة انما كانت لأمور منها : تقسيم مناطق البترول بين الدول الاستعمارية الكبرى ، ومنها ايجاد عروش لمن أخلصوا للاستعمار فى اثناء الحرب العالمية الاولى ، ومنها تقطيع اوصال العالم العربى وتمزيقه حتى يظل ضعيفا واهنا لا يقوى على دفع العدوان او التخلص من الاستعمار . ومن الطبيعى ان طبقة الملوك أو الطبقة الحاكمة التى تفيد من سلطانها ومن اموال المستعمرين يهمها اولا وقبل كل شىء أن تبقى على هذا السلطان ، وأن تحرص الحرص كله على هذه الاموال حتى تعيش فى ابهة وبذخ ورفاهية ، وبقاء سلطانها واموالها متوقف على الاستعمار الذى يحمى لها هذا السلطان ، ويغدق عليها الأموال فهى ترتبط به وأن يكن ذلك على حساب شعوبها أو مستقبل الأمة العربية .

ولا شك أن مثل هذا الوضع يقتضى صراعا بين هذه الطبقة وبين غالبية الشعب .

هذه الغالبية التى ترى قصورا تقام ، وحرمات تنتهك ، وأموالا تنفق على المباذل والمساخر والترف والابهة ، وانفصالا بينهم وبين حكامهم ، وترى دولا عربية اخرى غيرت من وضعها الاجتماعى الراسمالى المستغل ، واطاحت بالعروش النخرة ، واخذت تقيم المشروعات التى تعود على الشعب بالخير ، بل بحياة افضل ، ومستقبل آمن مطمئن ، وترى العالم فى ثورة اجتماعية حيث يؤصل للديمقراطية الحقة ، التى تنهض بالشعب وتعمل لخيره ، وتؤمن بحقوقه .

هذه الرؤية الكاشفة القريبة والبعيدة ملكت على الشعوب العربية وجدانها ، وحدت بها الى أن تحاول التخلص من وضعها المتخلف ، وأن تعمل على هدم الرجعية وتقويض دعائمها ، وعلى هذا الأساس قامت ثورة تموز (يوليو) سنة ١٩٥٨ فى العراق حيث اطاحت بالملكية والرجعية وان انحرفت عن الخط العربى الاصيل وهو العمل للوحدة(١)

---

(١) هذا قبل قيام ثورة ١٤ رمضان التى رجعت الى الخط العربى

وهو الاساس الذى قامت عليه ثورة اليمن التى اطاحت بحكم الامراء ، وانهت عهد الاستبداد والاستغلال .

على ان بعضهم يزعم ان الوحدة لن تتم لان هناك خلافا عنيفا بين الحكومات العربية ، ولكن هذا الخلاف لا يلبث ان يزول بعد ان يتحرر كل شعب عربى من سيطرة الرجعية التى ربطت عجلتها بعجلة الاستعمار، فمن كان يظن ان حكم عبد الاله ونورى السعيد سينقضى ويختفى الى الابد ؟ ومن كان يحلم بان حكم آل حميد الدين سينتهى الى غير رجعة

ان عجلة التاريخ لن تمضى الى الوراء ، وان الشعوب لابد ان تنتصر، والخلاف المزعوم انما هو خلاف ظاهرى يخفى فى طياته حقيقة الثورة الاجتماعية التى شملت الوطن العربى باسره والى هذا يشير الميثاق بقوله:

« ان الذين يحاولون طعن فكرة الوحدة العربية من أساسها مستدلين بقيام خلافات بين الحكومات العربية ينظرون الى الامور نظرة سطحية .

ان مجرد وجود هذه الخلافات هو فى حد ذاته دليل على قيام الوحدة .

ان هذه الخلافات تنبع من الصراع الاجتماعى فى الواقع العربى .. واللقاء بين القوى التقدمية الشعبية فى كل مكان من العالم العربى ، والتجمع الذى تقوم به العناصر الرجعية والانتهازية فى العالم العربى هو الدليل على وحدة التيارات الاجتماعية التى تهب على الامة العربية ، وتحرك خطواتها وتنسقها عبر الحدود المصطنعة .

ان التقاء القوى التقدمية الشعبية على الامل الواحد فى كل مكان من الأرض العربية ، وتجمع القوى الرجعية على المصالح المتحدة فى كل مكان من الأرض العربية هو فى حد ذاته دليل على الوحدة اكثر مما هو دليل على التفرقة » .

نعم ان الصراع القائم داخل الوطن العربى انما هو صراع بين القوى الشعبية التقدمية وبين الرجعية المستغلة ، صراع بين الشعوب المتطلعة الى أن تحكم نفسها بنفسها وبين الفئة القليلة الاقطاعية الانتهازية، وهو صراع عنيف حاد . وقد كان عنفه وحدته لا من حيث الكثرة والقلة بل من حيث استعانة القلة بالدول الاستعمارية التى تساندها لانها تحقق لها اطماعها فى حقول البترول وفى ثروات الشعوب وفى السماح لها باقامة قواعد عسكرية ، وهى فى يدها السلطان والنفوذ والمال والسلاح فهى تجند اجنادها من الوصوليين وضعاف القلوب، ومن قطى الجهل عقولهم والمتدتهم لتضرب الحركات التحررية وتشرد الثوار المناضلين ، وتعذب ذوى المبادىء والاهداف القويمة ، والى ذلك اشار ارنولد توينبى فى المحاضرة التى نوهنا بها سابقاً وان لم يفصح قال : « ورغم هذا هنالك عناصر فى عدد من الدول العربية قوية بما فيه الكفاية لتضع عقبات فى طريق الوحدة ، وطريق الحصول عليها » .

— ٤ —

الرجعية والاستعمار

ولكن لم تحاول الرجعية والاستعمار الحيلولة دون الوحدة ؟ لقد حدث أن قامت وحدة بين مصر وسورية بإرادة شعبيهما ثم تجمعت الرجعية والاستعمار وفى أذيالهما الصهيونية لضرب هذه الوحدة وفصم عراها . لم حدث ذلك ؟

حدث ذلك لأن الاستعمار يهمه الا تكون وحدة بين الدول العربية على الاطلاق وهو مصر على موقفه منذ أن وضع قدمه فى هذه الدول ، بل قبل أن يضع قدمه فيها وكان يتنمر للانقضاض عليها . لقد فعل ذلك حين توحدت مصر وسورية فى عهد محمد على ، فأجبرها على أن تتخلى عن هذه الوحدة وان تعود الى الانفصال وعدم تجاوز حدودها وفعله بعد أن أعطى العهود والمواثيق فى أثناء حربه العالمية الأولى بالاستقلال تحت حكم موحد ثم شاء أن يمزق ما كان متصلا ، وان يقطع ما كان مترابطا ، وشاء حين أعطى وعد بلفور ، وحين مكن لاسرائيل فى فلسطين العربية ، وفعله قبل ذلك حين استفتوا الشام فأفتى بالوحدة وحدة سورية ولبنان وفلسطين وما يسمى الآن شرق الاردن . وذلك حين قدمت اللجنة الأمريكية لتتعرف على مطالب الشاميين عقب الحرب العالمية الأولى ، ولكنه ضرب برأى الشعب عرض الحائط واقدم على تمزيق الشام هذا التمزيق المثير ، ولاشك أن الاستعمار حين يفعل ذلك انما يحافظ على كيانه ، ويبقى على نفوذه .

أما الرجعية فلها شأن آخر هو انها تعمل على ان يظل حكمها قائما وان يكن على أجساد الشعب العربى . وقد وجد الاستعمار اقوى معين حين لم يعد فى استطاعته ان يحافظ على سلطانه بالقوة المسلحة ، فلجأ الى قصور الرجعية يحتمى فيها ويدبر المؤامرات ويؤلبها ويثيرها ، ويمدها بالمال والسلاح كما صنع فى سورية حين الوحدة ، لقد جند دعايته واذاعته وصحفه ومخابراته لفصم هذه الوحدة ، ولم يجد ما يؤيده ويشد من ازره غير الرجعية . فما أن صدرت قوانين يوليو سنة ١٩٦١ التى تقلم اظافر الاقطاع وتعطى للشعب حقه المغتصب ، وتمكن للعدل ان يأخذ طريقه ، وان يضع يده على وسائل الانتاج الكبرى حتى وجد الفرصة سانحة له واذا هو يرسم الخطط ، ويدبر المؤامرات للرجعيين ويتسلل الى قصورهم التى هى المرتع الخصيب له حتى كانت النهاية التى نعرفها ، وحتى كان الانفصال(١) .

ولا شك ان الصهيونية كانت هى أيضا من وراء ذلك كله، فالصهيونيون

---

(١) هذا كان قبل ثورة مارس سنة ١٩٦٣ .

يرون مصلحتهم الكبرى فى ايجاد الفـرقة فى الوطن العـربى اذ انهم يؤمنون كل الايمان ان بقاءهم فى المنطقة متوقف على هذه الفرقة ، وان طردهم منها متوقف ايضا على عزل كل بلد عربى عن الآخر . ومن هنا كانت تصريحات المسئولين فى اسرائيل بأن اى تغيير فى وضع البـلاد العربية كالأردن والحجاز وسورية انما يعتبر تهديدا مبـاشرا لها وهى من اجل ذلك ستحارب لابقاء هذا الوضع على ماهو عليه .

وقد صور الميثاق هذه الحقيقة تصويرا صـائبا حين قال : « ان الاستعمار الآن غير مكانه ولم يعد قادرا على مواجهة الشعوب مباشرة ، وكان مخبؤه الطبيعى بحكم الظروف داخل قصور الرجعية .

ان الاستعمار نفسه دون ان يدرى ساهم فى تقريب يوم الثـورة الاجتماعيـة ، وذلك حين توارى بمطامعه وراء العنـاصر المستغلة يوجههـا ويحـركها

ان الوحدة بين مصر وسورية كانت حركة شعبية فى الصميم ، اما الانفصال فقد كان حركة رجعية . واذا كانت الرجعية قد اسـتعانت بالوصوليين والعسـكريين الذين لا يمثلون الا انفسهم فان مصيرهاالهزيمة الماحقة ، وعودة الامور الطبيعية الى ما كانت عليه فلاشك كما يقـول الميثاق : « ان وحدة الامة قد وصلت فى صلابتها الى حد انها اصبحت تتحمل مرحلة الثورة الاجتماعية .

ولا يمكن ان تدل اساليب الانقلاب العسكرى ، ولا اساليبالانتهازية الفردية ، ولا اساليب الرجعية المتحكمة على شىء الا على دلالتهـا بأن النظام القديم فى العـالم العـربى يعـانى جنـون اليـأس ، وانه يفقد اعصابه تدريجيا ، وهو يسمع من بعيد فى قصوره المعزولة وقع اقدام الجماهير الزاحفة الى اهدافها » .

لقد كان الانفصال درسا كشف الأساليب الاستعمارية والرجعيـة تعلم منه النضال الشعبى العربى ، وآمن بأن عليه فى هذه المرحلـة ان يواجه الاثنين معا ، يواجه الرجعية فيعمل على تقليم اظفـارها ، وعلى المطالبة بالحد من نفوذها وسيطرتها وتملكها لوسائل الانتاج ويواجـه الاستعمار بكشف خططه ومؤامراته والحيلولة دونه ودون التحالف مع الرجعيين فى كل بلد عربى .

وهذه المواجهة لن تكون الا ثورية وبدون هذه الثورية لن يقضى على هذين العدوين اللدودين للتقدم وللتحرر ومضى الثورة الاجتماعية فى طريقها المرسوم ، وهذه المواجهة ايضا تحتاج الى معـرفة تاريخ الامة العربية ومواقف الاستعمار والصهيونية منها ، ففى هذا التاريخ عظات وعبر . وقد اتينا على بعض هذا التاريخ فيما ذكرناه من قبل ، وتحتاج كذلك الى الحذر والتعقل والحكمة والى ان يعرف النضال الشعبى اين يضع قدمه ، وكيف يدبر وكيف يمضى فى طريقه فى اناة وصبر ويقظة، وقد بين هذه الحقيقة الميثاق فى قوله :

« وليس من شك فى أن الثورات الاصيلة تستفيد من حـــركات خصومها فى مواجهتها ، وتكتسب منها قوة دافعة .

ان الاستعمار كشف نفسه : وكذلك فعلت الرجعيـة بتهالكها على التعاون معه ، وأصبح محتما على الشعوب ضربهما معا ، وهزيمتهما معا ، تأكيدا لانتصار الثورة السياسية فى بقية أجزاء الوطن العربى ، وتدعيمها لحق الانسان العربى فى حياة اجتماعية افضل لم يعد قادرا على صنعها بغير الطريق الثورى .

والعمل العربى فى هذه المرحلة يحتاج الى كل خبرة الامة العربية مع تاريخها الطويل المجيد ، ويحتاج الى حكمتها العميقة بقدر حاجته الى ثوريتها ، وارادتها على التغيير الحاسم » .

— ٥ —

الوحـــدة لاتفرض

والوحدة لاتكون بالغزو والفتح ، وانما تـكون بالاختيار المحض ، اختيار الشعوب العربية ، فاذا اجتمعت مشيئة شعبين او اكثر على الوحدة باركتها الشعوب العربية الأخرى ، وعلى هذا فاننا نعتبر محاولة العراق ضم الكويت بالقوة محاولة غير طبيعية بل شاذة ولن تؤدى الهدف المنشود من الوحدة وهو أن تتم بمشيئة الشعوب لابالقسر والقوة ، وعلى هذا ايضا نعتبر وحدة مصر وسورية عام ١٩٥٨ وحدة طبيعية لأنها تمت بارادة الشعبين والتقاء ارادتيهما .

والعكس صحيح فاننا نعتبر فصم الوحـدة عن طريق القـوة او الانقلابات العسكرية أو الالتجاء الى الرجعية أو الاستعمار عملا عدائيا للهدف الاسمى للقومية العربية وهو « الوحدة » وانى اعتقد ان الذى يفرض الوحدة هو تطور الشعوب العربية وتحررها فلن يتوانى شعب عربى حر عن السعى الى الوحدة العربية ، فنحن نعلم ان الشعوب المتنورة الواسعة الأفق تحاول فى هذا العصر أن تتكتل وأن تتوحد فى الاقتصاد او السياسة ، ومثالنا على ذلك السوق الاوربية المشتركة حيث وجدت الدول الغربية الا مناص لها من أن تتوحد اقتصاديا لتواجه الاخطار المحدقة بها وبخاصة من الشرق الأوربى ، والوحدة الاقتصادية الدعامة الركيزة للوحدة السياسية فى المستقبل .

وقد قامت السوق الأوربية المشتركة نتيجة الخطر المحدق بالدول الأعضاء ، وقامت بمحض اختيار هذه الدول لا بالضغط عليها اوتجميعها بالقوة المسلحة كما حدث ذلك فى عصر الفتوحات والحروب التى شنها نابليون أو شنها غيره من القواد العسكريين .

وكان الميثاق بعيد النظر حين دل على هذه الحقيقة فقال :

« أن الوحدة لايمكن بل ولا ينبغى أن تكون فرضا ، فان الاهـداف العظيمة للامم يجب أن تتكافأ اساليبها شرفا مع غاياتها .

ومن ثم فان القسر بأى وسيلة من الوسائل عمل مضاد للوحدة .

انه ليس عملا اخلاقيا فحسب ، وانما هو خطر على الوحدة الوطنية داخل كل شعب من الشعوب العربية ، ومن ثم فهو خطـر على وحدة الأمة العربية فى تطورها الشامل » .

ان فرض الوحدة بالقوة فيه ازهاق لارواح نحن فى حاجة اليهـا لدفع مؤامرات الاستعمار والصهيونية ، وفرض الوحـــدة يؤدى الى

حزازات بين النفوس ، ونحن نعمل على صفاء القلوب ، وفرض الوحدة فيه الهاء لنا عن الشاغل الاكبر الذي يشغلنا ، الصهيونية والاستعمار .

وعلى هذا فالعالم العربي يرحب بقيام اية حكومة وطنية في اي بلد عربي . كما يرحب الآن بقيام الجمهورية العربية اليمنية . والامة العربية ترحب باية وحدة تتم بين شعبين عربيين كما يذهب الميثاق فيقول :

« ان اية حكومة وطنية في العالم العربي تمثل ارادة شعبها ونضاله في اطار من الاستقلال الوطني هي خطوة نحو الوحدة من حيث انها ترفع كل سبب للتناقض بينها وبين الآمال النهائية في الوحدة .

ان اية وحدة جزئية في العالم العربي تمثل ارادة شعبين او اكثر من شعوب الأمة العربية هي خطوة وحدوية تقدمية ، تقرب من يوم الوحدة الشاملة ، وتمهد لها ، وتمد جذورها في أعماق الارض العربية .

ان مثل هذه الظروف تمهد الطريق للدعوة الى الوحدة الشاملة »

- ٦ -

صورة الوحدة العربية

اما الوحدة فهل تكون وحدة كاملة او تكون اتحادا فيدراليا ؟ .

لا شك ان الوحدة اذا كانت كاملة ، تسرى على البلدين المتحدين قوانين واحدة وتعملان بدستور واحد وتحت ظل حكومة واحدة ، فهذا مثلنا الأعلى اذ اننا فى ذلك الوقت سننسى شعوبيتنا او محليتنا ونرتقى الى الوضع العظيم ، الى وضع أننا « أمة عربية » واننا بلد واحد نعمل لهدف واحد ، وندافع عن كيان واحد .

اما اذا كنا سنعمد الى شكل « الاتحاد الفيدرالى » وان كان هذا الشكل فيه بعض الغموض فى تعريفات فقهاء الدساتير فلا بأس من ذلك ، وامامنا مثال الولايات المتحدة الامريكية يمكن أن نهتدى به كما يذهب أرنولد توينبى فيقول : « اننا نجد أن العالم الحديث قد جرب كثيرا من العقبات ، عقبات الوقوف فى وجه الاتحادات الاقليمية ، وقام بتجارب كثيرة للتغلب على هذه العقبات .

وأن عمل الرواد نحو الوحدة الاقليمية أعطى لنا مثلا من الآباء الذين كونوا الوحدة الامريكية ، اذ انهم بعد تحقيق استقلالهم وضعوا الدستور الفيدرالى الحالى للولايات المتحدة الامريكية ، وتغلبوا به على عقبات الولايات الشمالية ، وهى ذات العقبات التى تقف فى وجه الوحدة العربية اليوم (١) .

ان الصورة الدستورية للوحدة لا تهم قدر الاهتمام بالغايات الكبرى .. وهى أن هناك أمة عربية موحدة الغايات والمقاصد والأهداف ، أمة موحدة فى شئون الدفاع والاقتصاد والسياسة ، أمة لا يخرج فيها الجزء على الكل . ولدينا مثال آخر ، فالاتحاد السوفيتى قد جعل من اكرانيا وروسيا البيضاء دولا ذات سيادة مستقلة ، ومع ذلك فلايستطيع أحد أن يذهب الى أن هذه الدول خارجة على الكيان السياسى للاتحاد السوفيتى (٢) .

على اننا يجب ان نفهم أن مثل هذه الدول - على الرغم من استقلالها الظاهرى ، واستقلالها من حيث الوضع الدولى - تتبع الاتحاد السوفيتى فى نظامها الداخلى .

---

(١) محاضرات ارنولد توينبى ص ٩٧ نشر مجموعة « كتب ثقافية »
(٢) بحوث فى القومية العربية لعبد الرحمن البزاز ص ٥٥ .

وقد فطن الميثاق الى هذه الحقيقة فقال :

« وليست الوحدة العربية صورة دستورية واحدة لا مناص من تطبيقها ، لكن الوحدة العربية طريق طويل قد تتعدد عليه الاشكال والمراحل وصولا الى الهدف الاخير » .

واعتقد انه ينبغى على اساتذة الحقوق المتخصصين فى القانون الدستورى ، وفى القانون الدولى أن يعكفوا على وضع الشكل الذى تقوم عليه الوحدة العربية فى المستقبل وأن تلتزم بهذا الشكل الشعوب العربية ، فالوحدة آتية لا ريب فيها ، ولسنا نحن العرب الذين نقول بذلك ، بل ان منصفى الغرب يذهبون ايضا هذا المذهب كارسكين تشايلدرز اذ يقول : « بالرغم من كل العقبات يحتمل أن تنمو الحركة الرامية الى مزيد من الوحدة ، فيشهد العالم يوما اتحادا عربيا قويا متعاونا يشمل المنطقة العربية كلها » (١) .

واكثر منه تفاؤلا ارنولد توينبى حين يقول : « انكم تجدون فى نجاح الوحدة الامريكية مصدر أمل وتشجيع للعالم العربى كله اليوم ، وسريعا او فيما بعد — وان كنت آمل ان يتحقق ذلك سريعا لا فيما بعد — سيتحد العالم العربى بالتاكيد طالما ان الشعب العربى عنده الرغبة الصادقة فى الاتحاد ، ومهما تدخلت اية قوة خارجية فانها لا تمنع هذا الاتحاد اذا كانت لديه الرغبة الصادقة ، واذا اتحد العرب فان مستقبلهم سيكون رائعا ، لأن الاتحاد قوة بكل تأكيد » (٢) .

---

(١) حول العالم العربى ص ١٠٦ نشر مجموعة « اخترنا لك » .

(٢) محاضرات ارنولد توينبى ص ٩٨ .

الجمهورية العربية المتحدة والوحدة

والجمهورية العربية المتحدة تؤمن ايمانا عميقا بالوحدة - فهى لم تتخل عن فلسطين فى محنتها عام ١٩٤٨ م وبعثت بجيشها وبمتطوعيها للدفاع عن هذه الارض العربية الحبيبة وحماية أهلها من اخطار الاستعمار والصهيونية ، وقامت بتضحيات غالية فى هذه السبيل ، ودافعت عن حق فلسطين فى الاستقلال فى المؤتمرات الدولية ، وفى المناسبات المختلفة . اعلنت ايمانها بهذا الحق فى الأمم المتحدة ، وفى مؤتمر باندونج وفى مؤتمر بريونى ، وفى كل المؤتمرات التى عقدتها أو شاركت فيها .

وهى لا تنى عن ابراز حق الشعب الفلسطينى فى العودة الى ارضه السليبة ، ودعم كيان فلسطين ، وتدريب جيش فلسطينى ليستطيع ان يسترد وطنه ، وان يقاتل فى أرضه هذه العصابات الصهيونية التى أقامها الاستعمار وحماها ومد لها كل معونة .

والجمهورية العربية المتحدة قد نصت فى صلب دستورها الصادر فى ١٩٥٦ على انها جزء من الامة العربية .

والجمهورية العربية المتحدة لم تتوان عن تحقيق الوحدة وتطبيقها تطبيقا عمليا حين اراد شعب سورية هذه الوحدة ، وعلى الرغم من كثير من العقبات التى رآها بثاقب فكره الرئيس جمال عبد الناصر وقت قيام الوحدة .. فانه قد قبلها ، وضحى كثيرا بوقته وجهده لدعم هذه الوحدة والتغلب على هذه العقبات ، ومن أبرزها التغلب على الخلافات الناشئة حول القيادات والرياسات .

والجمهورية العربية المتحدة ايمانا منها بان الوحدة ينبغى أن تقوم على ارادة الشعوب وانها لا تكون قسرا ، وعلى الرغم من الانقلاب العسكرى الذى حدث وأنه لا يعبر عن مشيئة الشعب السورى ! . فان الجمهورية العربية المتحدة لم تشأ أن تقابل العنف بالعنف وان تهدر دماء عربية زكية ، وان تثير نوعا من الحرب الاهلية ، وتركت الأمر للشعب السورى نفسه ليصحح الوضع ، ويعيد الأمور الى مجراها الطبيعى والى ما كانت عليه من قبل ايمانا منها بأن الوحدة آتية لا ريب فيها .

والجمهورية العربية المتحدة قد حمت ثورة العراق من تدبير الاستعمار السيء ، ولم تتخل عن الحكومة الثورية بل امدتها بالسلاح واعلنت ان اى اعتداء على العراق انما هو اعتداء على الجمهورية العربية المتحدة .

والجمهورية العربية المتحدة قد ناصرت ثورة الجزائر منذ عام ١٩٥٤ وقد اكد هذه الحقيقة رئيس حكومتها الزعيم بن بيلا ، ناصرتها بالسلاح ، وناصرتها بالمال ، وكانت لسانها المعبر عنها في الامم المتحدة وفي المؤتمرات الدولية ، واعترفت بحكومتها المؤقتة ، وجعلت القاهرة مقرا لها .

ولم تحفل بتهديد فرنسا ووعيدها ، ولم تكترث بتحالف فرنسا مع اسرائيل ، ولم تأبه بتحالف فرنسا وانجلترا واسرائيل في عدوانهم المسلح السافر عام ١٩٥٦ ، بل انها ضاعفت من هذه المؤازرة التي رأتها واجبا محتوما عليها ، وظلت الى جانب شقيقتها الجزائر حتى نالت استقلالها .

وقد رأت الجمهورية العربية المتحدة ان استقلال الجزائر ينبغي ان يحمى ، فاهدت اليها الطيارات والاسلحة ، واقرضتها أخيرا عشرة ملايين جنيه بدون اية فائدة ، وعلى ان يدفع القسط الاول منها بعد عامين . تلبية لنداء رئيس حكومتها الى الدول العربية لمد يد المساعدة الى الجزائر التي تضمد الآن جراحها وتلم شملها وتقيم كيانها ، وامدتها بالمئين من المدرسين وغيرهم حتى تحقق الجزائر أهدافها وتقف على قدميها وتطور مجتمعها ، وتحمى استقلالها .

والجمهورية العربية المتحدة قد لبت نداء حكومة الجمهورية العربية اليمنية فامدتها بالمعونة المخلصة غير المشروطة ، ووقفت الى جانبها ، وعقدت معها دفاعا مشتركا ، وما زالت تعينها على تثبيت دعائم استقلالها ودفع المؤامرات عنها ، مؤامرات الرجعيين والاستعماريين .

فعلت كل اولئك الجمهورية العربية المتحدة ، بل فعلت اكثر منه ايمانا منها بالوحدة الشاملة كما نص الميثاق الذى اصدرته اخيرا ليكون هاديا لها ورائدا .. فقال :

« واذا كانت الجمهورية العربية المتحدة ترى فى رسالتها العمل من اجل الوحدة الشاملة ، فان الوصول الى هذا الهدف ليساعد عليه وضوح الوسائل التي لابد من تحديدها تحديدا قاطعا وملزما فى هذه المرحلة من النضال العربى » .

الطريق الى الوحدة

ان الطريق الى الوحدة قد بدات الآن تتكشف معالمه ، فاغلب الدول العربية قد اخذت تقضى على الاقطـاع والرجعية ، وتقطـع فى هـذه السـبيل خطوات لا شك فيها ، اى انها اخذت تتقدم وتنهض وتحاول ان تلحق بالركب الحضارى . وليس من ريب فى ان الدولة الاشتراكية فى الجمهورية العربية المتحدة قد كان لها الاثر العميق فى هذا التغير والتطور ، وانها كانت الرائدة فى هذه الطريق .

هذا الى ان الصيحات العالمية نحو النهوض بالشعوب كان لها اثرها ايضا فى نشر المذاهب الديمقراطية الاشتراكية ، وفى العمل من اجل رفاهية الشعوب ، وحياتها حياة افضل ، وقد دوت هذه الصيحات بفضل المخترعات والكشوف الحديثة ، وتقدم وسـائل المواصـلات ، وقوة الاجهزة الثقافية ، وارتباط العالم ارتباطا وثيقا .

لقد اصبحت الشعوب لها اثرها الفعال ، واصبح صوتها يعلو كل صوت ، وتحاول الرجعية اسكات هذا الصوت بتقديم بعض المسكنات ، ولكنها تخدع نفسـها ، اذ ان المسكنات لم تعد تسـتطيع مقاومة تيـارات الاصلاح الجارفة ، فكل شعب من الشعوب يقف الآن عن طريق الاذاعة او الصحافة على مكاسب الشعوب الاخرى ، ويتعرف على حقوقه ، فهو يطالب بالمزيد من الاصلاح ، بل بالمزيد من التطوير .

ومع كل اولئك فان الشعوب العربية مازال اغلبها يعانى من القيود الغليظة التى يرسف فيها ، يعانى من الفقر الضارى ، يعانى من المرض الناشىء ، يعانى من الجهل المخيم ، يعانى من الظلم الجارف ، يعانى من الظلام الحالك .

لقد ظل سنوات طويلة تحت سيطرة الاستعمار ، السيطرة الفعلية او السـيطرة بطريق غير مباشر ، الاستعمار الذى خنق اقتصادياته ، وقتل مواهبه ، واستغل كنوزه وخيراته .

الاستعمار الذى حال بينه وبين المعرفة او التعلم .

الاستعمار الذى ترك المرض يمرح فى جنباته ، بأن هيـأ له التربة الخصبة ، فالاجسـام الضاوية لا تستطيع مقاومة ، والدواء الذى يقضى على الداء لا يجد المريض الثمن الذى يدفعه فى شرائه والطبيب المعالج قليل نادر او باهظ الأجر .

ان خطة الاستعمار كانت خطة مدمرة ، خطـة قضـاء على روح الشعوب العربية ، خطة افناء لها . خطة ان تظل فى فقر وعوز وخوف

وحاجة . خطة ان تظل هذه الشعوب مستضعفة ، غير واثقة بنفسها ، خطة أن تظل مسودة مغلوبة على أمرها .

ولم يكن الاستعمار وحده فى هذه المنطقة ، وانما كانت هنـــاك الرجعية ، الرجعية المؤملة بخنق الشعوب وتدمير حياتها حتى تحيا هى وترفل فى الحرير ، وتعيش عيشة ناعمة مترفة فهى تملك الارض وتملكها لمن تشاء ، وهى تعز من تشاء ، وتذل من تشاء ، وهى فى يدها السلطة وفى يدها القوة ، وهى التى تخنق كل حركة تحررية او صوت ينادى بالعدالة والمساواة .

الرجعية التى لا تعترف بحق الشعوب فى العيش . وانمـــا تنتهب الثروات المعدنية والثروات الزراعية ، وتنفقها فى مباذلها وفى مناعمها من غير حاسب يحاسب أو ميزانية تدبر وتداع فى الناس .

والاستعمار والرجعية تحالفا على هذا الشرق العربى حتى اضعفاه ، ومصا دمه وحاولا خنق روح الحياة فيه .

والاستعمار والرجعية لم تقتصرا على ان يسود الفقر فى هذا الوطن العربى الكبير ، بل التجا الى خلق المنازعات وافتعال الخلافات ، وتأليب الأسر بعضها على بعض واثارة الاقليات ، ونفث سموم الأحقاد بين الطوائف والمذاهب والديانات ، هذا بالاضافة الى اقامة العروش الواهية والحدود المصطنعة ، وضرب العروش بعضها ببعض .

كل هذه رواسب قد خلقها الاستعمار وشجعتها الرجعية ، وباركتها الصهيونية . ولكن هذه الرواسب بدأت تذوب وتنهار ، وبدأت الشعوب تتيقظ وتصحو ، الا ان الوضع ما زال يتطلب مزيدا من الحرص واليقظة، مزيدا من الثورة حتى تنكشف فى طريق الوحدة كل التكشف .

والى كل هذا اشار الميثاق فى تركيز فقال :

« ان استعجال مراحل التطور نحو الوحدة يترك من خلفه ، ــ كما اثبتت التجارب ــ فجوات اقتصادية واجتماعية تستغلها العناصر المعادية للوحدة كى تطعنها من الخلف .

ان تطور العمل الوحدوى نحو هدفه النهائى الشامل يجب ان تصحبه بكل وسيلة جهود عملية لملء الفجوات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة من اختلاف مراحل التطور بين شـــعوب الامة العربية . هذا الاختلاف الذى فرضته قوى العزل الرجعية والاستعمارية » .

نعم ان استعجال هذا التطور فى الوحدة بين مصر وسورية ، وفى الاتحاد بين الجمهورية العربية المتحدة وبين اليمن لم يؤد الى استقرار

الوحدة . فالرجعية فى سورية والرجعية فى اليمن قد كانتا على حالهما من القوة ومن أجل ذلك كان الانفصال وكان انهيار الاتحاد .

ان هذين البلدين لم يحتملا قوة الدفع الثورى التى بدت فى قوانين ٢٣ يوليو عام ١٩٦١ هذه القوانين التى دعمت القطاع العام وجعلت اغلب وسائل الانتاج فى ايدى الشعب لمصلحة الشعب وامكان رفع مستواه .

وعدم احتمالها انما مرده الى قوة الرجعية فيها ، واشتداد سواعدها فما السبيل اذن الى فتح الطريق امام الوحدة ؟ .

التعبئة الفكرية

ان التعبئة الفكرية التى نقصدها هي التعبئة التقدمية التى تهيىء الإذهان ، وتفتح الابصار وتوقظ المشاعر وتلهبها ، وقد شاهد العصر الحديث حركات فكرية تهدف الى دفع مستوى الشعوب ، والى حق العامل فى حياة حرة كريمة والى المساواة بين الافراد ، والى القضاء على الاستغلال فى كل صوره ، والى حق كل فرد فى أن يؤمن على مستقبله والا يعيش فريسة القلق وعدم الاستقرار ، والا يكون نهبا المخاوف وتراقص الاشباح فمن ابن يأكل حين يتبطل او حين يعجز أو حين يمرض أو حين يهرم ؟ وكيف يقاوم الاستبداد والظلم ؟ وكيف يستمتع بالحياة ؟ وكيف يقضى فراغه ؟ وكيف يحمى حقوقه ؟ وما الواجبات التى يلتزم بها نحو اخوته ووطنه ؟ الحركات الفكرية التى تحل مشكلات الاقتصاد وبخاصة فى الدول النامية ، الحركات الفكرية التى تخطط للمجتمع الحر المتماسك الحى ، الحركات الفكرية التى توصل للحرية والعدالة وتمكن لسيادة السلام والتعاون بين البشر لخير البشر ورفاهيتهم .

هذه الحركات الفكرية اخذت تنتشر فى قطاعات كبرى من المجتمع العالمى ، بل تطبق فى هذه القطاعات وليس من ريب فى أن مجتمعنا العربى بحاجة ملحة الى نشر هذه الآراء المتحررة حتى تؤمن بها الامة العربية بأسرها ، والايمان مرحلة أولى من مراحل الدفع الثورى التقدمى فلابد ان يؤمن كل فرد من هذه الامة العربية بهذه المبادىء القويمة ، وأن يتعرفها على وجهها الصحيح ، وأن يفهمها الفهم السليم الواعى ، وأن تقدم اليه بطريقة عملية او أدبية أو فنية بالأسلوب الذى يؤثر فيه ويحمله على الايمان القويم .

ويحتاج ذلك الى تفنيد دعاوى المغرضين من الرجعيين واعوانهم والاستعماريين وأذنابهم ، هذه الدعاوى التى تتمسح فى الدين حينا والدين منها براء ، والتى تقوم على التضليل والتلاعب بالالفاظ ،وباقوال زائفة مختلفة على صحابة الرسول عليه السلام أو على تابعيهم مع أن شريعة العدل هى شريعة الله فى اى كتاب سماوى بل فى أية دعوة اصلاحية .

ويحتاج كذلك الى تقديم نماذج من الشخصيات التى ضحت بأرواحها وبأعراض الحياة فى سبيل مبادئها القويمة ، والدفاع عن حريات اخوانهم ، الشخصيات البطولية الفذة التى ضربت أروع الامثلة فى سبيل تقدم البشرية والسمو بالنفس الانسانية . والى نشر المؤلفات القيمة أو تلخيصها أو تقديم أفكارها ، المؤلفات التى تدعو الى الاشتراكية

والديمقراطية . المؤلفات التى تعالج تثبيت حقوق الجمهرة الشعبية . وتجعل للشعب السلطة العليا . وتستعرض المظالم التى أحدثها الاستعمار والاستبداد والاستغلال .

بل ان الأمر يتعدى ذلك الى استخدام كل الأجهزة الثقافية والاعلامية فى التوعية بهذه المبادىء التقدمية . ويكون ذلك فى صورة حديث أو عن طريق السينما أو عن طريق الاذاعة والتليفزيون أو عن طريق الصحافة أو عن طريق المسرحيات .

ان هذه الاجهزة ينبغى أن تخوض معركة الحرية . معركة الاشتراكية . معركة الحياة الكريمة . معركة بناء مجتمع افضل . معركة الديمقراطية السليمة . معركة العدالة الاجتماعية . وأن تردد شعاراتها ، وأن تجند لها الأقلام وتحشد الجهود .

وانى اعتقد ان الفن والحرية متلازمان . وأن الفن الأصيل هو الذى يحيا فى ظل الحرية والديمقراطية وأن خير ما قدم الى البشرية من فن انما كان فى عصر الحريات المفتوحة : العصر الذى لم يعرف التعصب أو الكبت أو الجبروت .

واعتقد أيضا ان الفن الحقيقى هو الفن الذى يزدهر بالشعب ؛ ويقدم الى الشعب ، اما الفن الزائف فهو فن الصالونات ، الفن المتحذلق ؛ الفن المصنوع .

ان الفن قرين الطبع لا قرين الصنعة والافتعال ؛ والفن والصدق توأمان .

فعلى الكتاب اذن الا يهابوا خوض هذه المعارك التى يمكن فيها للحرية ورفاهية المجتمع .

وما أحوج المجتمع العربى فى حاضره الى أن يبنى بناء جديدا واعنى بالبناء البناء الفكرى ، فقد عاش هذا المجتمع زمنا طويلا أسير افكار رجعية قد علاها الصدا وسرت فيها البرودة ، أفكار تنتسب الى عصور سوالف ؛ بل هى ترتد الى العصور الوسطى ؛ افكار جامدة هامدة لم تعد تساير العصر المتطور المتحرك .

ولا شك ان الافكار لها اثر فى السلوك وفى المواقف . وفى الأوضاع فاذا كنت بعقلية العصر الذى كان يردد أن الامبراطور أو السلطان أو الملك هو ظل الله فى ارضه لا يمكن أن يسيغ أن السلطة ينبغى أن تكون فى يد الشعب ، وأن الشعب هو السلطة العليا ، وأن الدخل ينبغى أن ينفق لخير المجموع . والمرء الذى يؤمن بالتعصب والانانية لا يمكن أن يرجو الخير للبشرية ، أو أن يعتنق مبادىء السلام أو يسلك سلوك المتسامح .

وفى هذا يقول الميثاق : « ان جهودا عظيمة وواعية يجب أن تتجه أيضا الى فتح الطريق أمام التيارات الفكرية الجديدة حتى تستطيع أن تحدث اثرها فى محاولات التمزيق ، وتتغلب على بقايا التشتيت الفكرى الذى أحدثه ضغط ظروف القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن

العشرين ، وما تركته دسائسها ومناوراتها من رواسب تحجب الرؤية الصافية فى بعض الظروف .

ومن الافكار التى ينبغى أن تنشر هى ضرورة الوحدة العربية الضرورة التى يحتمها العصر الذى يسعى الى التجمع ، الضرورة التى تحتمها حماية الوطن العربى من تربص الصهيونية والاستعمار : الضرورة التى توجب حشد القوى العربية ، وتجميع طاقاتها ليمكنها الانطلاق السريع ، والتقدم العظيم . الضرورة التى تقضى بتنسيق اقتصاديات البلاد العربية ، واستغلالها استغلالا سليما ، واستثمارها لخير الأمة العربية باسرها .

فالوحدة تقضى على التنافس الذى نضر باقتصاديات الوطن العربى. ويتصل هذا فى وعى العلامة ارنولد توينبى فيقول : « طالما ظلت التفرقة بين الدول العربية قائمة فان مطار القاهرة سيظل ينافس بيروت ، ومطار بغداد ينافس الكويت والبحرين » (١) .

وقد اخذ هذا الكاتب المنصف يعدد المزايا التى تعود على الوطن العربى من وحدته الاقتصادية وهى مزايا مثيرة ، لست ادرى كيف يجهلها المواطن العربى ويردد الدعايات الاستعمارية التى تهون من شأن الوحدة الاقتصادية !

انه يرى أن الوحدة الاقتصادية انما هى لخير العرب، فهناك مساحات من الارض الخصبة فى سورية مثلا لا تستغل لقلة الأيدى العاملة ، وكذلك الشأن فى ليبيا فى الجبل الأخضر ، والوحدة الاقتصادية تؤدى الى تطوير الصناعة وازدهارها ، والوحدة الاقتصادية يمكن أن تفيد من استثمارات البترول فى استغلال الاراضى الزراعية على نطاق واسع ، واقامة المصانع حتى يمكن فى المستقبل ، عندما ينضب معين البترول او يتخلى عن مكانه لقوة اخرى قد تكون الذرة ، الا تنهار اقتصاديات هذه الدول التى تعتمد الآن اعتمادا كليا على البترول .

ان الدعوة الى الوحدة العربية واجب الدول العربية الأول ولا يفت فى عزمها الأخطار المحدقة بها او الانفصالية التى احدثتها الرجعية فى سورية ، بل ان ما حدث ينبغى أن يكون حافزا للمضى فى طريق الدعوة الى الوحدة بأقصى قوة وحرارة وحماسة ، وان تحاول كل دولة عربية متحررة بجهد المستميت التمكين لهذه الدعوة وايصالها الى كل وطن عربى يحرص حكامه على التمسك بالشعوبية أو الاقليمية الضيقة فمسئوليتنا خطيرة امام الأجيال القادمة ، وفى ايدينا تقديم الأجل الذى تتم فيه الوحدة العربية الشاملة .

والجمهورية العربية المتحدة رأت ان تلتزم بذلك فى الميثاق الذى

---

(١) محاضرات ارنولد توينبى ص ٩٦ .

اصدرته فاعلنته فى وضوح وصراحة فقالت : « والجمهورية العربية المتحدة وهى تؤمن بانها جزء من الأمة العربية لابد لها ان تنقل دعوتها والمبادىء التى تتضمنها لتكون تحت تصرف كل مواطن عربى . ولا ينبغى الوقوف لحظة أمام الحجة البالية القديمة التى قد تعتبر ذلك تدخلا منها فى شئون غيرها .

وفى هذا المجال فان الجمهورية العربية المتحدة لابد لها ان تحرص على الا تصبح طرفا فى المنازعات الحزبية المحلية فى اى بلد عربى ، أن ذلك امر يضع دعوة الوحدة ومبادئها فى اقل من مكانها الصحيح » .

الاتحاد الاشتراكى العربى

ظل الفرد فى الدول العربية حتى القرن العشرين غير متفاعل مع مجتمعه أو قائم بدور أساسى فيه ، فالحكومات أو الطبقات الحاكمة هى التى تسيطر ، وهى التى تصدر الاوامر ، وهى التى تقود ، اما بقية الأمة فعليها ان تنصاع وان تنقاد ، وأن تنفذ ما تؤمر به .

لم يكن الفرد له رأى فى المشروعات التى تخطط له ، ولم يشترك فى السلطات المحلية الا بقدر ضئيل تافه محدود ، ولم يكن له صوت مسموع فى المجالس النيابية التى كان يسيطر عليها الاقطاعيون واعوانهم الذين لهم الكلمة العليا فى الاحزاب او فى مجالس المديريات أو المتصرفيات او فى المجالس النيابية . وهذا الوضع من تجاهل الأغلبية والانصراف عنها قد ادى بها الى الانعزال ؛ فكان لابد من العمل على انعاشها وعلى السير بها الى الطريق الذى يفتح لها مجال المشاركة فى الحكم ، والمشاركة فى الرأى . وهذا الطريق لن يكون كما قال بحق ارسكين تشيلدرز فى كتابه « الطريق الى السويس » هو طريق الديمقراطية الغربية اذ أن هناك فروقا جذرية بين مجتمعى الشرق والغرب ، ففى الأخير نالت الجمهرة الشعبية حقوقها السياسية منذ أمد بعيد ، وهى سيدة نفسها ، وتعيش حياة افضل واكرم ؛ أما المجتمع الشرقى فكما سبق ان أوجزنا اصطلحت عليه عوامل وخطوب اقصته عن السلطة ونخرت فى عظامه ، واستنفدت أكثر طاقاته .

هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فان المجتمع الشرقى كان قد تخلف قرونا فى المجالات والقطاعات المختلفة فكان لابد من أن تقدم الحكومة الشعبية على اجراءات من شأنها القضاء على هذا التخلف فى اقصر وقت مستطاع ، وهذه الاجراءات تتمثل فى التطبيق الاشتراكى من السيطرة على وسائل الانتاج وتقوية القطاع العام حتى يمكن أن تكون هناك عدالة فى التوزيع ، وحتى يمكن ان تكون زيادة الانتاج واقامة عديد من الصناعات ، وزيادة الرقعة المنزرعة ، وكذلك زيادة المحصول ، واستغلال الثروة بأنواعها استغلالا مثمرا فعالا .

اننا نعلم انه لن تكون حرية الا اذا توافر الخبز لكل فرد تظله سماء الوطن ، واذا كان الأمر كذلك فلابد من تحسين الاحوال المعيشية فى المجتمع ، وتحرير المواطن من كل استبداد أو استغلال او ذل أو خوف اى أن يؤمن المواطن على حاضره وعلى مستقبله وهذا ما تهدف اليه الدولة الاشتراكية وتعمل على تطبيقه ، وفى هذا الوقت يمكن أن يمارس الفرد حقوقه السياسية ، وان يختار ممثليه الحقيقيين اختيارا حرا ، وان تندفع عجلة التقدم الى الامام ، وهذه هى الديمقراطية السليمة ،

الديمقراطية التي يصبح الفرد فيها حرا ، وان يصوت في الانتخابات الى جانب من يرى فيهم الكفاية والقدرة على الدفاع عن مصالحه ، وقد سرقتنا أن بلادنا قد جربت الوانا كثيرة من الديمقراطيات ، جربت الحزبية وجربت الانتخابات منذ عام ١٩٢٣ ، حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . واخفقت الديمقراطية الغربية المجلوبة لان الشعب في ذلك الوقت لم تكن له الحرية السياسية ، ولم يتوافر له رغيف الخبز ، ولم يكن الفرد مطمئنا على غده او حاضره ، مع أن البلاد كانت تحكم حكما اقطاعيا ، اى حكم القلة المستغلة على حين قد اهدرت مصالح غالبية الشعب وخنقت حقوقها .

لقد كانت ديمقراطية زائفة ، وانتخابات صورية ، وكان لابد اذن من التفكير في نوع من الديمقراطية يناسب وضعنا ، وينبع من واقعنا ، ويمثلنا تمثيلا صادقا ، وجربنا انواعا في هذه الفترة الأخيرة جربنا « هيئة التحرير » ، وجربنا « الاتحاد القومي » وكانت نتيجة التجربتين ان تسلل الى هذه التنظيمات الوصوليون والانتهازيون والرجعيون ، فسوقوا ما كان ينبغي ان ينطلق ، وحاولوا تشويه جمال الحركة ، وعمدوا الى النيل من قوة التنظيم والتشكيل . وفي ضوء نقدنا الذاتي ودراساتنا لهذا الواقع اقمنا « الاتحاد الاشتراكي العربي » بعد مناقشات طويلة ودراسات عميقة متصلة سواء في اللجنة التحضيرية او في المؤتمر الوطني للقوى الشعبية ، وجعلنا اول هدف من اهدافه :

« تحقيق الديمقراطية السليمة ممثلة بالشعب وللشعب . لتكون الثورة بالشعب في اسلوبها ، وللشعب في غايتها واهدافها » .

و « الاتحاد الاشتراكي العربي) يختلف كذلك عن « الاتحاد القومي » في مدلول اسمه فالاخير يوحي بالمحلية او الاقليمية اما الاول فهو يشير الى مفهوم اعمق فهو «اشتراكي» اى انه يقوم على الشعب العامل ، وعلى «الثورية» لصالح الجماهير ، وهو « عربي » وهذا امتداد له الى كل بلد عربي ، واذا كان «الاتحاد الاشتراكي العربي» كما تحدده مقدمته من انه « الطليعة الاشتراكية التي تقود الجماهير » وتعبر عن ارادتها وتوجه العمل الوطني ، وتقوم بالرقابة الفعالة على سيره في خطه السليم في ظل مبادىء « الميثاق » فان الاتحاد قد اثبت امتداده واكد اتساع نطاقه ، واذا كان يقوم في ظل مبادىء الميثاق فقد اشار الميثاق الى انه اذا كانت الجمهورية العربية المتحدة تشعر ان واجبها المؤكد يحتم عليها مساندة كل حركة شعبية وطنية فان هذه المساندة يجب أن تظل في اطار المبادىء الاساسية ، تاركة مناورات الصراع ذاته للعناصر المحلية تجمع له الطاقات الوطنية وتدفعه الى اهدافه وفق التطور المحلي وامكانياته .

على أن الجمهورية العربية المتحدة قد رات لزاما عليها دفع المد الثوري في البلاد العربية وذلك عن طريق «فتح مجال التعاون بين جميع الحركات الوطنية التقدمية في العالم العربي » وكذلك رات انها

« مطالبة بان تتفاعل معها فكريا من اجل التجربه المشتركة » و « فى نفس الوقت لا تستطيع ان تفرض عليها صيغة محددة لصنع التقدم .

واعلنت بما لا يدع مجالا للشك « ان قيام اتحاد للحركات الشعبية الوطنية التقدمية فى العالم العربى امر سوف يفرض نفسه على المراحل القادمة من النضال » .

والحركات الشعبية اقدر على مرونة الحركة . وعلى قوة الدفع الثورى اكثر مما يمكن ان تصنعه الحكومات العربية . فالحكومات العربية قد يكون بينها خلاف قائم على الاطماع او المنافسات الاسرية او ما اليها ، والحكومات العربية قد لا تكون جميعها بدرجة واحدة من التحرر السياسى او الاقتصادى مما يجعلها على خلاف فى الراى او الاتجاه او التصرف . وهذا قد بدا واضحا جليا فى طريقة معالجة « الجامعة العربية » للقضايا السياسية ، بل انه هو الذى جعل هذه الجامعة فى « مهب الريح » ولا تلبث ان تنتقل من ازمة الى ازمة ، وكثيرا ما اضطرب امرها حتى اشفقنا من ان يطاح بها وذلك ما اشار اليه الميثاق فقال :

« ان الشعوب تريد امانها كاملا » .

والجامعة العربية ـ بحكم كونها جامعة للحكومات ـ لا تقدر ان تصل الى ابعد من الممكن ، هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فان الجامعة العربية قد تكون مرحلة من مراحل القومية العربية وانعكاسا لتفكير بعض القادة العرب فى وقت ضعف الدعوة الى القومية العربية اما اليوم فان الجامعة العربية لا تعبر التعبير الصادق عن آمال الشعوب العربية التى اعتنقت مبدا « الوحدة العربية » واخذت تعمل له بكل طاقاتها . ولم يعد يجرؤ عربى حتى الواغل فى رجعيته على النيل من « الوحدة العربية » او القول صراحة « بالاقليمية » .

وقد كان ارسكين تشايلدرز امينا صادقا حين ذكر فى مناسبة اعلان الوحدة بين مصر وسورية « اعلن فى الرابع من فبراير عام ١٩٥٨ فى كل من القاهرة ودمشق عن قيام اول وحدة فعلية بين دولتين عربيتين ذواتى سيادة وقد استقبل بعاصفة ضخمة من الحماسة الاصيلة عند جماهير العرب فى طول الشرق الاوسط وعرضه(١) » .

ان هذا القول يمثل مدى ما يعلقه العرب من آمال كبار على تحقيق الوحدة الفعلية فى الوطن العربى بأسره . وهذا المدى العميق هو الذى حدا بهذا الكاتب العربى ان يعلن ايمانه بالوحدة العربية قائلا « ان وحدة هذه الملايين من العرب قادمة حتما ، ولكنها قد تتاخر بعض الشىء ، وقد لا تكون فى شكل دولة جامدة مركزية الحكم تمتد من

---

(١) الطريق الى السويس ترجمة خيرى حماد نشر فى مجموعة « كتب سياسية » ص ٣٢٠ .

المحيط الى الخليج . ولكن اليوم الذى سيعثر فيه العرب على الواقع السياسى والدستورى لحلمهم ولقوميتهم » التى لا ترسم حدودها على الأرض بل فى القلوب والأرواح » قادم حتما ولا ريب ان امام العرب مهمة شاقة وعملا مجهدا وتفكيرا مضنيا واصلاحا يجب أن يتحقق قبل ان يتحقق الحلم(١)» .

---

(١) المصدر السابق ص ٣٦٢

سياستنا الخارجية

بقلم
الدكتور حسين فوزي النجار

— ١ —

سياستنا الخارجية

تستمد السياسة الخارجية اصولها واتجاهاتها ومراميها من واقع الأمة وآمالها الوطنية .

وقد يفرض الواقع الوطنى اتجاهاته على عمل الأمة وآمالها الوطنية . وحين ترتبط آمال الامة بواقعها الوطنى نقول : ان المصلحة القومية هى التى تفرض اتجاهاتها على سياسة الدولة الخارجية .

الا ان هذا الواقع الوطنى قد يكون جائرا متعصبا انانيا لا يحفل بغير المصلحة القومية ، فتندفع الدولة الى تحقيقها على حساب غيرها من الأمم والاجناس الاخرى . وحينئذ تقع الدولة فى حماة الاستعمار والتسلط وتسودها روح النهب والاستغلال .

وقد يسمو الواقع الوطنى على الاعتبارات القومية فيهدف الى خير الانسانية عامة ويرى ان المصلحة القومية لا تتحقق الا فى ظل السلام والتعاون الدولى من اجل الرخاء .

الا ان هذه النزعة الانسانية لم تعرفها دول الغرب فاختطت سياستها الخارجية على اساس السيطرة والعدوان واستنزاف خيرات الشعوب المستضعفة فكانت موجة الاستعمار الحادة التى اغرقت كلَّ مبادىء المروءة والشرف والاخاء الانسانى الكريم .

وامتدت الموجة الاستعمارية لتغمر العالم اجمع . فلم ينقض القرن التاسع عشر حتى كانت كل آفريقية وآسيا خاضعة للمستعمر الاوربى يسوسها بالحديد والنار ويعلى فيها كلمة الرجل الابيض وارادته ليستغل خيرات الشعوب وجهود بنيها استغلالا شائنا جائرا فى سبيل كسبه ومصلحته المادية غير حافل بمصلحة تلك الشعوب أو حقوقها الانسانية .

وفاقت مساوىء الاستعمار فى تلك الشعوب ما يمكن ان يتخيله عقل بشر ، ففى الكونغو مثلا وكانت ملكا شخصيا للملك ليوبولد الثانى ملك بلجيكا ، أخذ هذا الملك الجشع يستغلها لنفسه دون وازع من ضمير أو خلق أو مبدأ انسانى غير حافل حتى بتوصيات مؤتمر برلين فى معاملة المستعمرات على ضآلتها وقلة جدواها ، واستطاع ان يحقق لنفسه خلال عشر سنوات من الاستغلال البشع ربحا صافيا لا يقل عن خمسة عشر مليونا من الدولارات من جمع المطاط ، وفضلا عن الضرائب الباهظة التى يفرضها على الاهالى كان يسخرهم لجمع المنتجات وخاصة المطاط ليبيعها فى الاسواق الاوربية باغلى الاثمان .

حتى اصبحت الكونغو كما يقول « لودفيج بوبر » جحيم الارض الذى لا يطاق .

وفى كتابة « ليوبولد الكريه » يتقصى مساوىء هذا الحكم الجائر فيذكر كيف كان الاهالى يحملون قسرا الى العمل فى جمع المطاط فان تقاعسوا حصدتهم النيران وكيف تبقر البطون وتعلق الاحشاء على الاكواخ وكيف تلقى الجثث فى العراء وكيف تغتصب النساء فيلجا الازواج الى تشويههن حتى لا يطمع فيهن الرجل الابيض وكيف يقتل الاطفال امام آبائهم او تسمل عيونهم او تقطع اطرافهم ليقوم الآباء بما يسخرون له من عمل .

ولم تكن الحال فى المستعمرات الاخرى خيرا منها فى الكونغو ، فقد فرض الاستعباد على المواطن الافريقى كما يفرض على المواطن الآسيوى واقيمت الحواجز بين الوطنيين والرجل الابيض ولم يعد للوطنى من امر بلده شىء .

الا ان هذه الموجة الاستعمارية قد جرت المستعمر الاوروبى الى التناحر والصراع الذى انتهى بالصدام الدولى المروع عام ١٩١٤ وعام ١٩٣٩ فكانت الحربان العالميتان الاولى والثانية حربين استعماريتين فى اسبابهما وفيما تهدفان الى تحقيقه . فكان الاستعمار قد جر على اهله الخراب والدمار ، وهكذا كانت المصلحة القومية التى ابتغتها الدولة من وراء الاستعمار شرا عليها فى النهاية ، فقد خسرت فى الحروب من اموالها ودماء بنيها اضعاف ما كسبته من استنزاف خيرات المستعمرات

وسيطرت هذه النزعة الاستعمارية على السياسة الخارجية للدول الاوربية منذ بدات الموجة الاستعمارية تجرى فى تيارها المحتوم . الا انها لم تتخذ لها منهجا بينا او خطة مرسومة الا بعد أن بدأ التنافس الاستعمارى فيما بينها فأخذت كل دولة من الدول الاستعمارية تقيم سياستها على قواعد ثابتة تتمثل فيها علاقتها بالمستعمرة واستغلالها وكيف تحميها وتحافظ عليها .

وقد عرف العالم الحديث نوعين من الاستعمار : استعمار مباشر كاستعمار المناطق الغنية فى آسيا وافريقية وامريكا فى بداية الجولة الاستعمارية ، والهدف من هذا الاستعمار استغلال المستعمرة، واستعمار غير مباشر كالاستيلاء على القواعد والمراكز الاستراتيجية بقصد السيطرة على طرق المواصلات الى مناطق الاستعمار المباشر ، ومن هذا القبيل كان احتلال مصر ومالطة وجبل طارق وعدن وسواحل الخليج العربى وجزر المحيط الهندى .

وما من شك فى ان هذه السياسة الاستعمارية كانت انعكاسا واقعيا للسياسة الخارجية للدول الاستعمارية يعبر تعبيرا صحيحا عن امانيها الوطنية والقومية ، وفى الوقت نفسه كانت مظهرا جليلا فى اعين المواطنين لعمل الدولة الوطنى ، ففى بدء سيادة النزعة القومية فى اوربا وظهور الدولة القومية كانت حركة الكشوف الجغرافية قد بدات لتكشف عن عالم جديد ملىء بالخيرات ، ولكنه ضعيف لا يستطيع أن

يقف امام الأسلحة النارية التى جاء بها الغرب معه . واستطاع الغرب بتلك الأسلحة النارية الحديثة ان يسيطر على ساحات واسعة ودول برمتها دون ان يبذل فى سبيل ذلك جهدا كبيرا او يتعرض لخسائر تعوق عملية السيطرة او الاستيلاء ، بل كان الاستيلاء على المستعمرات سهلا يسيرا بحيث بدا فى كثير من الأحيان وكأنه مغامرة طريفة استهوت الآخرين الى انتهاج هذا السبيل مما دفع الدول الاستعمارية بعضها ببعض ، وشهدت القارة الاوربيةكما شهدت البحارالموسمية أعنف معارك الصراع الاستعمارى ولعب قراصنة البحار الانجليز دورا كان له ابعد الأثر فى دعم الاستعمار البريطانى فيما وراء البحار .

وصحب الاستعمار قيام الثورة الصناعية فى اوربا ونمو راس المال المستثمر فى الصناعة والتجارة نموا خلق طبقة من الاثرياء تميزت بالنفوذ والسيطرة على اداة الحكم سيطرة الهبت اوار النزعة الاستعمارية ، ولكن الاستعمار لم يكن يستهوى كثيرا من الناس فاتخذ فلاسفة الاستعمار مما سموه رسالة الرجل الابيض ، وسيلة للتمويه والاقتناع الذاتى بجلال الرسالة التى يضطلع بها المستعمر الاوربى فى تمدين الشعوب المتأخرة ونشر الحضارة الاوربية ، وغدا الاستعمار بذلك عملا وطنيا جليلا فى نظر الاوربى المتمدين الذى ينشد مثلا انسانيا اعلى وفى نظر الاوربى المستثمر الذى ينشد النفع والفائدة الذاتية والقومية ، لا سيما وقد فاضت خيرات الاستعمار فعم الرخاء المجتمع الاوربى فى القرن التاسع عشر وأوليات القرن العشرين ، ولولا الحربان العالميتان الاولى والثانية لظلت أوربا تنعم بالرخاء وطيب العيش على حساب المستعمرات .

اما فى المستعمرات فقد كان الحال على خلاف ذلك . فعندما اخذ الوعى القومى يتفتح فيها راحت تنشد التحرر والاستقلال وارتبطت امانيها الوطنية بهذا الهدف ، واصبح التحرر هو الانعكاس الأمين الصادق لسياستها فى الداخل وفى الخارج .

— ٢ —

الحرب ضد الاستعمار

ان شعب الجمهورية العربية المتحدة فى حربه ضد الاستعمار ضرب مثلا حيا ما زال اسطورة فى تاريخ نضال الشعوب .

ان شعبنا كشف الاستعمار العثمانى وقاومه رغم التحايل عليه بستار الخلافة الاسلامية .

ثم قاوم شعبنا الغزو الفرنسى حتى ارغم المغامر الذى دوخ اوربا كلها على ان يرحل بالليل عبر البحر المتوسط الى فرنسا .

ثم صمد لمؤامرات الاستعمار المالى واحتكاراته الدولية التى استعملت اسرة محمد على .

وتدافعت موجاته الثورية واحدة اثر الاخرى حتى جرفت امامها بعد سنوات طويلة من التضحيات النبيلة كل الحواجز التى اقامها الاستعمار على ارضه لحماية وجوده . لقد واجه شعبنا ثلاث امبراطوريات هى الامبراطورية العثمانية والفرنسية والبريطانية وقاوم غزوها لبلاده وانتصر عليها .

ان شعبنا دفع خلال عشرات السنين بل مئاتها ثمنا غاليا لانتصاره على الاستعمار . لكنه فى النهاية حصل على النصر الذى برر امام التاريخ كل التضحيات وشرف مقدارها .

الميثاق

عانت مصر من الاستعمار طويلا وحين احتلها الانجليز عام ١٨٨٢ كان هذا الاحتلال للسيطرة على الشريان المائى الرئيسى للمواصلات العالمية ، فقد تم حفر قناة السويس وافتتحت للملاحة عام ١٨٦٩ ، ومن يومها تغيرت سياسة بريطانيا تجاه مصر . فبعد ان كانت تكتفى بالحيلولة دون احتلال اية قوة اجنبية لمصر تهدد طريقها البرى الى الهند كما كان موقفها من حملة بونابرت ، اصبحت ترى ضرورة الاستئثار بمصر وحدها والسيطرة على المعبر المائى الذى اصبح الطريق الرئيسى للمواصلات العالمية ما بين اوربا والشرق الاقصى . وعدت حماية قناة السويس جوهر استراتيجيتها الامبراطورية .

وقبل الاحتلال البريطانى مرت مصر بادوار من الاستعمار الذى توالى عليها بغالبها وتغالبه فلا تهجع من ثورة حتى تضرم اوار ثورة اشد ضد الغاصب الدخيل .

ولم يكن الاحتلال البريطانى وحده هو ما تشقى به مصر ، بل كان

هناك حكم اسرة دخيلة اتخذت منها شيعة تستغلها لنفسها وتستعبد بنيها لخدمة مصالحها .

وفي ظل أسرة محمد على أحتكرت التجارة والزراعة والصناعة لمصلحة الحاكم وخيم كابوس الرشوة والسخرة والكرباج على البلاد . واصبح الفلاح رمزا للمهانة والازدراء في نظر التركي الحاكم وغدا « ابن البلد » بالنسبة له صنفا مهينا من الناس لا يرقى الى مستوى ابن الذوات « العثمانلي » فكان لفظ « بلدى » عنوانا للتحقير ودلالة على التأخر والانحطاط . وكان هذا اللون من الاستعمار الداخلي أسوا ما نكبت به مصر في تاريخها .

وورثت مصر من عنت المحتل والحاكم الأجنبي مقتا شديدا للاستعمار تكرهتهما وعملت على التخلص منهما ومن آثارهما .

وكانت حربها ضد الاستعمار صورة صادقة لاتجاهاتها الوطنية وانعكاسا امينا لسياستها الخارجية .

ففي صبح ٢٣ يوليو ١٩٥٢ انتفض الشعب انتفاضته الثائرة ولم تمض ثلاث ليال اخر حتى دك أول معقل من معاقل الظلم والاستبداد والفساد ، فقضى على حكم الأسرة الدخيلة التي استعبدت مصر قرنا ونصف قرن ، لم تنى باذنابها تطوح بالاقطاع واجتث جذور الرجعية .

ولم يعد هناك ما يرتكز عليه الاستعمار الأجنبي فتهاوت عروشه وحمل عصاه عبر البحر الى بلاده كسيفا يجر اذيال الخيبة والفشل .

ولكن الاستعمار حين ارتحل كان يعتقد انه قد ترك فلوله من خلفه تحمى مصالحه وتذود عن غنائمه ، وكان لابد من القضاء عليها وذلك معاقلها حتى لا تكون ستارا لاستعمار مقنع يجر الوطن الى ما هو شر من الاستعمار السافر .

كانت هناك شركة قناة السويس تتحكم في اهم شريان للمواصلات العالمية وهذا الشريان يجرى في أرض مصر مدته اذرع مصرية بالعرق والجهد والدموع .

ولم يكن هناك بد من ان تستعيد مصر قناتها . وفي ٢٦ يوليو ١٩٥٦ اعلن الرئيس جمال عبد الناصر تأميم شركة قناة السويس .

وذعر الاستعمار من هول الضربة فجمع فلوله ليضرب ضربته ولكنه باء بخسران مبين وارتد حسيرا مدحورا .

واستكملت مصر سيادتها على اراضيها بعد ان لقنت المعتدى درسا لا ينسى .

وكان استرداد قناة السويس ضربة للاستعمار واحتكاراته في الصميم .

واثبت الشعب المصرى بتحمله العنيد لتبعات اصراره الى حد قبول

المعركة المسلحة فى وجه قوى زاحفة جرارة واستطاع بثباته الرائع وقتاله المرير ضد الغزو ان يهز الضمير العالمى ويحركه بصورة لم يسبق لها مثيل فى التطور الدولى . فقد « انهت الهزيمة المريرة التى منى بها الاستعمار فى حرب السويس عصر المغامرات الاستعمارية المسلحة »

ولهذا كانت حرب الاستعمار قاعدة من قواعد سياستها الخارجية سواء كان الاستعمار سافرا او مقنعا .

ورفضت منذ البداية ان ترتبط باحلاف او اتفاقيات تجعل لاية دولة نوعا من التدخل فى شئون البلاد .

ووقفت تحارب حلف بغداد حربا عنيفة لا هوادة فيها لان حلف بغداد يربط المشتركين فيه بسياسة انحيازية لفريق ضد فريق آخر .

وحاربت مشروع ايزنهاور لأن المعونة التى يقدمها مشروع ايزنهاور معونة مشروطة بالتعاون مع الدولة التى تقدم المعونة والسير فى السياسة التى ترتضيها ، ولأن فيها نوعا من الانحياز لفريق ضد الفريق الآخر ايضا ولأن هذا الانحياز غالبا ما يحمل فى تياره نوعا من الاستعمار المقنع حين يملى الحليف القوى ارادته على الحليف الضعيف .

وقد يكون الاستعمار نوعا من العدوان من جانب دولة على حقوق بعض رعاياها حين تأخذ بسياسة التفرقة العنصرية بينهم كما يجرى فى اتحاد جنوب أفريقية .

ففى اتحاد جنوب أفريقية تفرقة حادة بين البيض والملونين حيث تفرض على الملونين قيود لا تفرض على البيض ، قيود بلغت من الصرامة حدا جعلت من الملونين فريقا غريبا فى وطنه . فى حين أن هؤلاء الملونين يبلغون اربعة اضعاف البيض ، الا ان هؤلاء البيض هم الذين يسوسون البلاد ويحكمونها لانفسهم ومصلحتهم ؛ ومنذ حكموا البلاد فرضوا قيودهم على الملونين فحالوا بينهم وبين تولى المناصب العامة وقيدوهم بالعمل فى الاعمال الشاقة او التافهة او الوضيعة التى يترفع عنها الرجل الابيض لقسوتها او تفاهة اجرها .

وقد بلغت قوة الرجل الأبيض فى اتحاد جنوب افريقية ان حرم على الملونين السكنى فى منازلهم والسير فى طرقاتهم والتردد على منتدياتهم أو مطاعمهم أو حوانيتهم ففرض نوعا من العزلة الرهيبة على الكثرة الغالبة من السكان .

ولا تختلف هذه التفرقة العنصرية بين ابناء الوطن الواحد عن اى نوع آخر من الاستعمار الخارجى المباشر ، ففى الاستعمار الخارجى يحكم المستعمر وهو ينتمى الى دولته ، اما هذه التفرقة العنصرية فهى استعمار تتحكم فيه طبقة تنتمى الى نفس الوطن بطبقة اخرى من بنيه تسخرها لصلحتها وتستبد بها لمنفعتها كما يفعل المستعمر الأجنبى تماما ان لم يكن اشد واقسى .

وهذا النوع الاخير من الاستعمار امتهان اشد الامتهان للجنس

البشرى والكرامة الانسانية ، يتنافى مع الشرائع السماوية ومع حقوق الانسان وهو بقية من بقايا نظام العبودية القديم .

وهو فى ذاته معركة حياة او موت ، فان الاستعمار الخارجى قد ينتهى بنيل الامة استقلالها ورحيل المستعمر عنها ، اما فى هذا الاستعمار فان المعركة لا تنتهى الا بنزول الجنس الحاكم عن امتيازاته وحقوقه ، واذا كان هذا الجنس اقل عددا فان الامر ينتهى به الى الخضوع للاغلبية السائدة والتسليم لها ومعنى ذلك انه يتحول الى اقلية او يذوب فى الاغلبية التى يحمل عليها ويزدريها وهذا شر ما يخشاه ويتوقاه .

الا ان الشرائع السماوية وحقوق الانسان وكرامة البشر لا تجد فى هذا الذوبان غضاضة او امتهانا لفريق دون الفريق الآخر ، فالوطن للجميع لا فرق بين عقيدة او مذهب او جنس ، لذلك كانت التفرقة العنصرية اقسى رذائل البشر اذا اعتنقوها او اخذوا بها ، وفيها ظلم بين وقسوة بالغة تحيق بفريق من الامة مهما قل عدده فله حقوق الانسان فما بالك بكثرة غالبة تستذلها اقلية ضئيلة اذ أن عدد الملونين فى اتحاد جنوب افريقية ثمانية ملايين مقابل مليونين من البيض .

وتقف حكومة اتحاد جنوب أفريقية من هذا الامر موقفا بلغ غاية الشذوذ اذ تصر على موقفها وتتحدى فى هذا الموقف اجماع الرأى العام العالمى .

واصرار الشعب المصرى – كما جاء فى الميثاق – على مقاومة التمييز العنصرى هو ادراك سليم للمغزى الحقيقى لسياسة التمييز العنصرى ، فالاستعمار فى واقع امره هو سيطرة تتعرض لها الشعوب من الاجنبى بقصد تمكينه من استغلال ثرواتها وجهدها ، وليس التمييز العنصرى الا لونا من الوان استغلال ثروات الشعوب وجهدها ، فان التمييز بين الناس على أساس اللون هو تمهيد للتفرقة بين قيم جهودهم ، ان الرق كان الصورة الاولى من صور الاستعمار ، والذين ما زالوا يباشرون اساليبه يرتكبون جريمة لا يقتصر أثرها على ضحاياهم وانما يلحقون الاذى بالضمير الانسانى كله وبما أحرزه من انتصارات .

* * *

وثمة نوع آخر من الاستعمار تتعرض له الامة العربية بالذات هو العدوان الاسرائيلى على جزء من الوطن العربى الفلسطينى ، وهو عدوان رهيب يختلف عن اى عدوان آخر ، وهو عدوان من الممكن ان يمتد اذاه ليلحق بالامة العربية جمعاء .

وهذا النوع من الاستعمار يقوم على الاغتصاب والابادة ، ولا يكتفى بالسيطرة والحكم والاستغلال كأنواع الاستعمار الاخرى ، اذ انه قد جاء ليقيم ويتوسع وينشىء دولة عنصرية رهيبة لاترضى بغير الابادة لتملك وتتوسع اذ لا مكان لها الا ما تغتصب ولا ارض تملكها الا ما تستولى

عليه قهرا وعنفا . ومعنى أن تقوم وتتوسع ان يباد العرب أو يصبحوا لاجئين .

وقد استولت الصهيونية على جزء من فلسطين واقامت فوقها دولة ناصرتها قوى الاستعمار الاوربى والامريكى ، وحولت سكان هذا الجزء من الارض الفلسطينية الذى استولت عليه الى لاجئين غير من ابادتهم وتخلصت منهم بوسائل بلغت غاية العنف والحقارة الانسانية .

الا ان هذه الدولة الزائفة تشعر انها غريبة وسط الموجة العربية الثائرة وتتطلع فى شوق الى بر النجاة ، وتراه فى تحقيق هدفين أساسيين لوجودها وبقائها ، اولهما ان تعقد صلحا مع العرب حتى تضمن مسالمتهم لها لتدعم كيانها وتقيم بناءها الموهوم ، وثانيهما ان تقهر العرب وتستذلهم لتملى ارادتها عليهم ، وكلا الهدفين ملازم للآخر الا أن اولهما يسبق ثانيهما من حيث التوقيت الزمنى ويمهد له ، فان الصلح لا ينقذ العرب من المصير الرهيب للعدوان الاسرائيلى وانما يدع لاسرائيل فرصة كافية تعد نفسها فيها للانقضاض على العرب وابادتهم والاستيلاء على اراضيهم . فان لم يستجب العرب للصلح وهو ما تسعى اليه اسرائيل جاهدة فليس امامها غير الخطوة التالية وهى خطوة لازمة فى الحالتين لبقائها ووجودها ولابد منها — من وجهة نظرهم — سواء كان هناك صلح او بقيت الخصومة قائمة .

لهذا كانت تصفية الاستعمار الاسرائيلى واسترجاع فلسطين سليمة لابنائها هدفا اصيلا من اهداف سياستنا الخارجية ، ويتطلب هذا الهدف ان نتعقب محاولات التوسع والتسلل الاسرائيلى اينما تكون، حتى تنحصر اسرائيل فى نطاقها الزائل فلابد لبقاء العرب من أن تزول اسرائيل من الوجود .

وتعمل اسرائيل جاهدة لتحطيم الحصار العربى لها ، فتتسلل عبر هذا المحيط العربى الى مناطق اخرى ، ووجدت فى افريقية ارضا بكرا للتسلل والانتشار ، وتلقى من العون الأوربى والامريكى مايساعدها على التسلل الى تلك البقاع العذراء والانتشار فيها ، ويحمل هذا التسلل فى طياته جرثومة خطرة من جراثيم الاستعمار الاوربى الذى حمل عصاه وارتحل عنها ، فهو يعود اليها من الباب الخلفى وعن طريق قد لايثير الشك فى نفس الشعوب الافريقية التى تنشد المعونة من غيرها وممن يتقدم لها اذا أمنت جانبه ، وتسلل اسرائيل الى تلك البقاع وهى تلبس أثواب الحمل الوديع فتخدع فيها بعض الدول الناشئة وتقع فريسة لها .

وعلينا أن نتعقب هذا التسلل الاسرائيلى فى القارة الافريقية لنقضى عليه ونجتث جذوره فان افريقية بالنسبة للجمهورية العربية المتحدة خاصة وعرب الشمال الافريقى بصفة عامة هى الام الكبيرة للوطن العربى فى أفريقية ، والوطن العربى هو الباب الامامى للدول الافريقية الناشئة ، وافريقية هى المجال الحى الفسيح للنشاط العربى ، والمعركة بين اسرائيل والعرب فى افريقية هى معركة المصير لكليهما ، فاسرائيل

تحاول أن تحطم الحصار العربى بالتسلل الى افريقية والاستيلاء عليها ودعم النفوذ الغربى فى انحائها ، والعرب يرون فى افريقية وطنهم الكبير ومجال نشاطهم الواسع ، فاذا استولت اسرائيل عليه استطاعت ان تحصر العرب فينقلب ميزان القوى الى جانبها بدلا من ان يكون فى جانب العرب .

وقد ترمى اسرائيل الى التسلل الى مناطق اخرى وخاصة بلدان الشرق الاقصى ، ولكن تسللها فى افريقية هو الذى يشكل خطرا حقيقيا على البلاد العربية ولذلك فاننا اذا كنا نتعقبها فى بقاع العالم فاننا نتعقبها فى افريقية بنوع خاص حتى لاندع لها فرصة للاحاطة بنا او فرض اى نوع من الاستعمار على البلدان الافريقية الناشئة .

* * *

وبشعور الكراهية الكامن فى اعماقنا ضد الاستعمار ، وروح المقاومة التى تحملنا على حربه اخذنا نمد يد العون الى كل امة تنشد التحرر والاستقلال .

وكان هذا موقفنا فى الجزائر وفى الجنوب العربى وفى الكونغو .

فكراهيتنا للاستعمار كراهية عقيدة ومبدأ وكراهية بدافع الشعور القومى .

فمن حيث العقيدة والمبدأ مددنا يد المساعدة الى شعوب لايربطنا بها رباط غير الرباط الانسانى وغير العداء المشترك للاستعمار الذى نكبنا به بل وتحررنا منه قبل ان تتحرر منه تلك الشعوب التى تحاربه فى شتى الوانه وصوره ومنها الكونغو وغانا وكوبا .

فالحرب ضد الاستعمار عقيدة من عقائدنا السياسية اذ لا تستطيع امة ان تأمن جانبه ما بقى ظله على الارض .

ولا تستطيع بدورنا ان نامن جانبه ما بقى يتشمر للانقضاض كما كان يوم عاد الينا مدلا بقوته فى اكتوبر سنة ١٩٥٦ يحاول ان يخضع « ارادة شعبنا واذلاله واجباره على الركوع خضوعا » لمشيئته .

واذا كان المبدأ والعقيدة هما اللذين يدفعاننا الى حرب الاستعمار فان الشعور القومى هو ايضا اعظم ما يحملنا على حربه اذا كان يحتل بقعة من بقاع وطننا الكبير ، لهذا وقفنا فى صف الجزائر ومددنا لها يد العون وتبنينا قضيتها فى المحافل الدولية حتى تكلل جهادها بالنصر ، كما نقف الى جانب شعوب الجنوب العربى حتى تنال حريتها واستقلالها فالعدوان على بقعة من بقاع الوطن العربى الكبير عدوان عليه جميعا .

* * *

فاذا كانت حرب الاستعمار وتعقبه والقضاء عليه فى كل اشكاله ورموزه السافرة والمقنعة فلاننا بلونا الاستعمار فكان الشر لنا وابتلينا به فعاق تقدمنا واغتال مقدراتنا السياسية والاقتصادية وانتهب خيرنا .

واذا كان الاستعمار لونا من الوان النفوذ السياسى والاقتصادى فاننا لانرضى بغير التحرر من كل نفوذ سياسى واقتصادى مهما جاءنا فى صور براقة أو متخفيا وراء الدفاع والمعونات الاقتصادية والعسكرية

لهذا كانت سياسة عدم الانحياز هى السياسة السليمة فى عالم تتصارعه قوتان رهيبتان : قوة الغرب الرأسمالية وقوة الشرق الشيوعية .

والانطواء تحت ظل اتجاه من هذين الاتجاهين معناه الخضوع لكل ما يتطلبه هذا الاتجاه فى كل مسالكه وتياراته والانتقاص من سيادة الدولة وحريتها ، وليس هناك ما يحملنا على انتقاص ماحققناه بدمائنا وكفاحنا من سيادة وما نلناه بتضحياتنا من حرية .

واذا كان الاستعمار كما هو فى الحقيقة لونا من الوان العبودية القديمة فاننا باعراقنا وتقاليدنا وشرائعنا لا نرضى بالعبودية لانفسنا ولغيرنا . لهذا حاربنا التفرقة العنصرية فى كل الوانها وفى شتى مجالاتها من كل تعصب ذميم ممقوت .

واذا كانت الأمة العربية أمة واحدة فاننا لا نرضى بأن يغتال شعبا من شعوبها مغتال ، لهذا حاربنا اسرائيل ونحاربها ونقف فى الدفاع عن حق عرب فلسطين موقفا لا يرضى بغير عودة الحق الى ذويه .

— ٢ —
العمل من أجل السلام

ان شعبنا لم يدخر جهدا فى سعيه نحو السلام .

إن السعى نحو السلام قاد خطا شعبنا الى مراكز دولية اصبح لها الآن من قوة الاشعاع ما يضىء الطريق نحو السلام .

ان شعبنا الذى ساهم بكل الخلاص فى اعمال مؤتمر باندونج وانجاحه والذى شارك فى أعمال الأمم المتحدة وحاول عن طريق هذه الأداة الدولية العظيمة دفع الخطر عن السلام اثبت شجاعة فى الايمان بالسلام .

لقد تكلم من باندونج مع غيره من دول آسيا وافريقية نفس اللغة التى تكلم بها امام الكبار الأقوياء فى الأمم المتحدة .

ان شعبنا فى دعوته للسلام وفى عمله لتوطيد احتمالاته اشترك مع الجميع ، وواجه الجميع بقوة التعبير الحر .

ان شعبنا الذى شارك فى الجهود الانسانية العظيمة المكرسة لتحريم التجارب الذرية ، وشارك ايجابيا فى العمل من أجل نزع السلاح ، انما كان يصدر عن ايمان مطلق بالسلام .. لانه يؤمن ايمانا مطلقا بالحياة .

ان شعبنا يعرف قيمة الحياة لانه يحاول بناءها على ارضه

ان صدق دعوته للسلام ينبع من حاجته الماسة اليه .

ان السلام هو الضمان الاكيد لقدرته على الاستمرار فى حركته المقدسة من اجل التطوير .

ان العمل من اجل السلام هو الذى سلح شعبنا بشعار عدم الانحياز والحياد الايجابى .

الميثاق

المصريون بطبيعتهم شعب محب للسلام ولا ينم هذا عن غرابة فى الطبع او شذوذ فى النفس البشرية التى جبلت على الخير والشر معا ، بل هو دليل على استواءالطبع وسلامة النفس البشرية ، ولا ينم ايضا عما ينسب للشعوب الزراعية او سكان الوديان السهلة الرحيبة من جفوة للحرب وحب للسلام ، ولكنه دليل على ارتقاء الضمير الانسانى ، هذا الارتقاء الذى يقبع فى اللاشعور ولا يفصح عنه الشعور الا بالسلوك الذى يبرزه وينم عليه ، فمما يخدع العين النافذة البصيرة إلوان من

السلوك قد تفصح فى اتجاهاتها عن فضائل الحضارة الغربية التى نعيش فى ظلالها الآن ، الا أن هذه الفضائل التى يسفر عنها السلوك الشعورى فى الشعوب الغربية تطوى فى حنايا اللاشعور كل همجية القبائل النورمندية القديمة ، وليس ارتقاء الضمير الانسانى وليد الصدفة أو وليد الارادة ، فالصدفة لا تضفى على الانسان من التميز ما تحرم منه الآخرين ، والارادة وان غلبت ظواهر الشعور فانها لا تقهر بواطن اللاشعور ، فما زال اللاشعور يفصح عن نفسه بين الفينة والاخرى ويبرز فى غفلة من الوعى وفى حالات الصحة والمرض على حد سواء ، وانما يرتقى الضمير الانسانى من كثرة ما يتمرس الانسان بالتجربة فيبلو مرها وحلوها ويستبين الحكمة من ثناياها ومن غريزتى التحدى والاستجابة كلما طالت حياته على الارض امتدت تجاربه واتسعت خبراته وارتقت حكمته وسما ادراكه .

ولمصر من تقادم الزمن عليها مازودها بخبرات لم يتزود بمثلها اى شعب آخر وارتقى فيها الضمير الانسانى ارتقاء لم يسم اليه غيرها من الشعوب ، وغدت الحكمة فيها وحيا والهاما صادقا اكثر مما هى استقراء عقل قد يصيبه الخطل ، وأصبح سلوكها الاجتماعى والسياسى سلوكا طبيعيا لا تحفزه عقد النقص او عقد الاستعلاء اذ خلا ضميرها من كل كبت يرهق بواطن اللاشعور .

وبهذا السلوك الطبيعى تبدو فى سياستها واتجاهاتها الدولية واضحة سافرة وهو ما يفسر الصراحة التى يعلن بها الرئيس عبد الناصر سياسة مصر ، ولا تنم هذه الصراحة عن نوع من الافتعال او التصنع أو مجاراة الظروف قدر ما تنم عن مبادىء أصيلة مصدرها الطبيعة المصرية الخالصة .

وهذه المبادىء هى التى تحدث عنها الميثاق عندما عرض لسياسة مصر الخارجية بقوله :

« ان الخطوط الثلاثة العميقة فى السياسة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة تعبر عن كل مبادئها الوطنية هى :

« الحرب ضد الاستعمار والسيطرة بكل الطاقات والوسائل وكشفه فى جميع اقنعته ومحاربته فى كل أوكاره »

« والعمل من اجل السلام لان جو السلام واحتمالاته هى الفرصة الوحيدة الصالحة لرعاية التقدم الوطنى »

« ثم التعاون الدولى من اجل الرخاء فان الرخاء المشترك لجميع الشعوب لم يعد قابلا للتجزئة كما انه اصبح فى حاجة الى التعاون الجماعى لتوفيره »

فحب السلام فطرة أصيلة عند المصريين ذلك انهم كما قلنا قد بلغوا أسمى مراتب الارتقاء للضمير الانسانى بحكم تاريخهم الطويل وبحكم ماجتازوا من خبرات وتجارب خلال هذا التاريخ ، علمتهم كيف يقدرون الحياة الانسانية ويجلون وجودها على الارض فحرصوا عليها وصانوها

حتى فى توابيتهم ونواميسهم وارتجوها فى الحيــــاة الآخرة ، فليست الحرب الا قضاء على الحياة وقتلا للنفس البشرية وتدميرا لكل نزعة خــيرة على الارض ، والمصرى كما يقول الميثـاق « يؤمن ايمانا مطلقا بالحياة » .

ومن أجل السـلام التزمت مصر سياسة الحيـاد الايجـابى وعدم الانحياز ، فان التكتل والانحياز كفيلان بزيادة النـار اشـتعالا ، اذ ما دامت هناك دول حاجزة أولها القدرة على التوفيق عندما يحزب الامر كان الأمل كبيرا فى سيادة السـلام ، كما أن الحرب من طبيعتها ان تقع حين يأنس فريق فى نفســه القوة للتغلب على عدوه ، وما تنشده سياسة الاحلاف هو الوصول الى هـذا الحـد من القـوة الذى يغرى بالعدوان لاتفه الاسباب ويورى ضرام الكبرياء السياسى .

ولقد خاضت مصر فى سبيل الحياد الايجابى وعدم الانحياز حربا مريرة تعرضت فيها لاتهامات شتى ، فقيل انها تتشيع للشرق وتميل للشيوعية وقيل انها تتنكر للحرية والديمقراطية ، ولم تقف الحرب عند تلك الاتهامات ، بل اخذت جانب المساومات من ناحية والتهديد من ناحية أخرى فما لانت لها قناة حتى انتصرت اخيرا سـياسة الحيــاد الايجابى وعدم الانحياز وأدرك العالم أن ميزان السلام فى يد دول عدم الانحياز .

وفى دعوتها للحياد الايجابى وعدم الانحياز حررت نفسـها من كل ميل الى احدى الكتلتين المتنازعتين وارتفع صــوتها عاليا فى باندونج كما ارتفع فى الامم المتحدة يدعو بنفس الدعوة الى السـلام والايمـان المطلق بحق الانسـان فى حياة آمنة مستقرة ، دعوة واجه بها العـالم أجمع الاقوياء فيه وغير الأقوياء « بقوة التعبير الحر » .

ومن اجل السـلام دعت مصر الى تحريم التجارب الذرية وشاركت مشاركة ايجابية فى العمل من أجل نزع الســلاح وطالبت بأن تكون الذرة فى خدمة السـلام .

ولعل الدول النامية أشد حاجة الى السلام من الدول التى اكتمل نموها ، ففى ظل السـلام تثمر معركة التطوير ورفع مستوى المعيشة .

ولعل المشكلة الاولى التى تواجه العالم والتى يقف امامها الضمير العالمى كئيبا هى مشكلة الغذاء وهبوط مستوى المعيشة فى دول كثيرة ، هذه الدول هى التى وقعت فى الهـادة تحت نير الاستعمار من قبـل فاغتال خيراتها وحـال بينها وبين الارتقـاء الى المستوى الـكريم من مستويات الحياة الطيبة ، فلما تحررت اخذت تواجه مشكلة انخفاض مستوى المعيشة ، ولن تحقق تلك الدول مآربها فى حياة كريمة مالم يسد السـلام العالمى ويستتب الامن الدولى . ففى ظل السلام تحقق تطورها ورخاءها .

فاذا نادت مصر بالسلام وكانت الدعوة الى السلام العالمى احـد الخطوط الثلاثة العميقة فى سياستها الخارجية فلأنها تعرف قيمة الحياة ولأنها تعمل على بنائها فى ارضـها ، فصدق دعوتها للسـلام ينبع من حاجتها الماسة اليه .

التعاون الدولى من اجل الرخاء

ان التعــاون الدولى من اجل الرخاء المشترك لشعوب العــالم هو امتداد طبيعى للحرب ضد الاستعمار .. ضد الاستغلال .

وهو استطراد منطقى للعمل من اجل السلام لتوفير الجو الامثل للتطوير .

ان التعاون الدولى من اجـل الرخاء يتصــل بالسياسة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة الى الهدف النهائى الذى تسعى اليه سياستنا الخارجية انعكاسا لنضالها الوطنى .

ان شعبنا يمد يده لجميع الشعوب والامم العاملة من اجل السلام العالمى والرخاء الانسانى .

الميثاق

ان المشكلة التى تواجه العالم حقا كما قلنا هى مشكلة الغذاء وتخلف مستوى المعيشة فى شعوب كثيرة .

ولقد عرف الانسان اخيرا فى ادراكه العميق للقيم الانســانية ان كرامة الانسان لاتكتمل فى ظل العوز والخوف ، وعرفت وثيقة الحريات الاربع التى اعلنها الرئيس الامريكى روزفلت فى رسالته الى الكونجرس فى يناير عام ١٩٤١ معنى « التحرر من العوز » بأن يكون هنــاك وعى اقتصادى يتيح لكل شعب حياة طيبة مطمئنة كما عرفت معنى «التحرر من الخوف » بأن يخفض التسليح عامة من حيث الكم والنوع الى الحد الذى لايسمح لاى شعب بالعــدوان على احــد جيرانه فى اى مكان من العالم .

وفى اغسطس من نفس العام صدر ميثاق الاطلنطى متضمنا ثمانى نقط اعتبرت أســاسا لما يمكن ان تكون عليه العــلاقات الدولية فى المستقبل اقرارا لحرية الانسان ورخائه وسلام العالم وأمنه ، واقامة رباط وثيق من التعاون الاقتصادى الدولى يحقق الرخاء العام للشعوب ويرفع مستوى العمـل والعمالة ويشيع الطمأنينة الاجتماعية ويسود السلام العام .

وفى مايو من هذا العام صدر الميثاق فجاء فيه :

« ان شعبنا يؤمن ان الرخاء لا يتجزأ وأن التعاون الدولى من اجل الرخاء هو اقوى ضمانات السلام العالمى » .

« ان الســلام لا يمكن ان يستقر فى عالم تتفاوت فيه مستوياته

الشعوب تفاوتا مخيفا ، ان السلام لا يمكن ان يستقر على حافة الهوة السحيقة التى تفصل بين الأمم المتقدمة والأمم التى فرض عليها التخلف » .

ولقد سادت العبودية طويلا كما ساد الاستعمار فكانا انتهاكا للكرامة البشرية سيبقى وصمة فى جبين الحضارة الانسانية أبد الدهر .

وفى العبودية تمتهن كرامة الانسان ويتمهن وجوده ويحرم ثمرة عمله وفى الاستعمار تمتهن كرامة الشعوب ويمتهن وجودها وتحرم من خيرها ومن عملها وانتاجها .

وتفرض العبودية على الرقيق أدنى مستوى من المعيشة فلا ينال الا ما يقيم أوده ويجعله قادرا على العمل ويحرم فيما عدا ذلك من كل متاع الحياة .

ويفرض الاستعمار على الشعوب بدوره أدنى مستوى من المعيشة اذ لايترك لها غير الفتات الذى تقتات به والذى يمكنها من العمل لخدمة المستعمر وفيما عدا ذلك يحرمها من حق التعليم وحق الرعاية الصحية والاجتماعية ويعمل جاهداً على ابقائها فى درجة من التخلف لا تستطيع معها مناهضته .

وعرف الانسان مافى الرق من امتهان للكرامة الانسانية فأجمعت الدول على تحريمه وكان ذلك بعض حسنات الحضارة الحديثة .

اما الاستعمار فقد ظل جاثما على صدر الشعوب حتى تنبهت له واعلنت الحرب ضده فكان القضاء عليه ثمرة النضال الشعبى وليس نتيجة ليقظة الضمير الاستعمارى ، بل ان المستعمر اخذ يقنع نفسه بانه يحمل الى تلك الشعوب المتاخرة حضارة الرجل الابيض وارتقاءه وان هذا الرجل الابيض مسئول امام الضمير الانسانى عن رعاية تلك الشعوب والأخذ بيدها .

ولكن الرجل الأبيض الذى حمل معول الاستعمار فى يده قد حطم بهذا المعول كل كرامة للانسان فى البلدان التى ابتليت باستعماره .

لهذا كان « التعاون الدولى من اجل الرخاء ـ كما جاء فى الميثاق ـ هو الامل الوحيد فى تطور سلمى يقارب ما بين مستويات الأمم ويزرع المحبة بينها بديلا من سموم الكراهية » .

واذا عد الاستعمار مسئولا ـ وهو مسئول فعلا ـ عن التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى المستعمرات » فان التعاون الدولى من اجل الرخاء ـ كما جاء فى الميثاق ـ من جانب الدول المتقدمة هو التفكير الانسانى الذى يشترك فيه المسئولون وغير المسئولين عن العصر الاستعمارى » .

ومعنى هذا القول ان مسئولية التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى العالم تقع على عاتق الاستعمار وان هذه المسئولية تحتم على الدول التى ارتكبت جريمة الاستعمار كما تحتم على غيرها من الدول المتقدمة

التعاون معا لاحلال الرخاء محل الضيق والاملاق والعمل على رفع مستوى المعيشة والتخلف .

ويتطلب هذا التعاون ان تمد الدول الغنية يد العون مخلصة الى الدول المتخلفة ، على الا يكون هذا العون نوعا من التسول او الاستجداء او سبيلا اليهما ، فان الشعوب لا يمكن أن تعيش على خيرات غيرها تنتظر البر والاحسان .

فان الاستجداء يحمل فى طياته الخضوع ، والخضوع اول مراتب التغلغل والاستعمار .

لهذا فان المعنى الذى يجب ان يقر فى الأذهان أن التعاون الدولى من اجل الرخاء هو ان تعمل الدول معا وعلى قدم المساواة متكاتفة لرفع مستوى المعيشة فى الدول المتخلفة بأن تساعدها فى هذا السبيل بما تملك من قدرة العلم والصناعة .

بمعنى أن يكون العلم حقا للجميع فلا تحجب دولة كشوفها ومخترعاتها العلمية والفنية والصناعية عن دولة أخرى « فان احتكار العلم — كما يقول الميثاق — يهدد البشرية بنوع جديد من السيطرة الاستعمارية .

وفتح مغاليق العلم للجميع على حد سواء يمهد للعقل البشرى سبل الخلق والابداع ويعمل على تطوير المعرفة الانسانية تطويرا يرقى بها الى الذروة المنشودة لقوة الخلق والابداع ، فالمعرفة الانسانية لاتكتمل ولاتستوى مالم يسهم فيها العقل البشرى كله ، فالتعاون فى كشف الفضاء والتعاون فى تطوير الذرة وتذليلها والتعاون فى تبادل الاسرار العلمية ، كل هذا كفيل بأن يسرع بخطى الحضارة قدما الى الامام دون أن تتعثر أو تتلكأ فما تعجز عنه قوة الخلق والابداع فى قوم يكمله اقوام آخرون .

وما من شك فى أن كل تقدم علمى يحقق قدرا وفيرا من الرخاء ويرفع مستوى المعيشة .

ولذلك وجب أن يكون العلم فى خدمة الرخاء وأن تفتح ابوابه على مصاريعها للجميع وتلك هى دعوتنا الى الامم المتقدمة .

* * *

والرخاء لا يتحقق مع الحرب او مع أى تهديد للسلام حيث تنصرف القوى الاقتصادية والصناعية لسد مطالب التسليح على حساب مستوى المعيشة ، فكل قرش ينفق على التسليح يواجهه حرمان فى الجانب الآخر ، جانب التعمير والرخاء .

واذا تصورنا ما ينفق على الأسلحة النووية ومعدات الدمار لهالتنا ضخامة الانفاق فى عالم يتضور اكثر من نصف سكانه جوعا ، فلو انفقت تلك المبالغ الطائلة لتخدم الحياة — كما يقول الميثاق — لغرق العالم فى موجة من الرخاء الحقيقى .

ولن يسترد الانسان كرامته البشرية مالم يتقارب مستوى المعيشة بين الافراد فى الشعوب المختلفة وبين الشعوب جميعا ، فلا يبقى شعب يضنى بالعوز والحاجة وشعب آخر يغرق فى الرخاء ، ولا يتأتى ذلك مالم تقف الجهود العالمية متكاتفة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والفنية فى البلدان المتخلفة ، حتى يستغل كل بلد موارده لخدمة سكانه وخدمة المجتمع البشرى جميعه .

وتقف التكتلات الاقتصادية الدولية دون تحقيق هذا الهدف الجليل فان هذه التكتلات تحمل معنى السيطرة والاحتكار او بمعنى آخر هى وسيلة من جانب الأقوياء لتحطيم محاولات الغير من اجل التقدم ، وهى بذلك نوع جديد من انواع الاستعمار تحاربه الجمهورية العربية المتحدة وتقف دونه ليتحقق التعاون الدولى عبر كل المحيطات وليمتد الى جميع الاقطار .

***

وليس هناك ما نختتم به هذا البحث المبسط اقوى مما جاء فى الميثاق عن الاطار الذى تعيش فيه الجمهورية العربية المتحدة وبوجه سياستها الخارجية .

وقد جاء فى ختامه :

اذا كان شعبنا يؤمن بوحدة عربية فهو يؤمن بجامعة افريقية ويؤمن بتضامن آسيوى آفريقى ، يؤمن بتجمع من أجل السلام يضم جهود الذين ترتبط مصالحهم به ويؤمن برباط روحى وثيق يشده الى العالم الاسلامى ، ويؤمن بانتمائه الى الأمم المتحدة وبولائه لميثاقها الذى استخلصته الامم والشعوب من محنة حربين عالميتين تخللتهما فترة من الهدنة المسلحة .

والايمان بهذا كله لا يتعارض مع بعضه ولا يتصادم وانما هى حلقات سلسلة واحدة .

ان شعبنا شعب عربى ومصيره يرتبط بوحدة مصير الأمة العربية .

ان شعبنا يعيش على الباب الشمالى الشرقى لافريقية المناضلة وهو لا يستطيع ان يعيش فى عزلة عن تطورها السياسى والاجتماعى والاقتصادى .

ان شعبنا ينتمى الى القارتين اللتين تدور فيهما الآن أعظم معارك التحرير الوطنى وهو ابرز سماته فى القرن العشرين .

ان شعبنا يعتقد فى السلام كمبدأ ويعتقد فيه كضرورة حيوية ومن ثم لا يتوانى عن العمل من اجله مع جميع الذين يشاركونه نفس الاعتقاد .

ان شعبنا يعتقد فى رسالة الأديان وهو يعيش فى المنطقة التى هبطت عليها رسالات السماء .

* * *

ان شعبنا يعيش ويناضل من اجل المبادىء الانسانية السامية التى كتبتها الشعوب بدمائها فى ميثاق الامم المتحدة ، ان فقرات كثيرة فى هذا الميثاق قد كتبت بدماء شعبنا ودماء غيره من الشعوب .

« ان شعبنا قد عقد العزم على ان يعيد صنع الحياة على ارضه بالحرية والحق ، بالكفاية والعدل ، بالمحبة والسلام .

وان شعبنا يملك من ايمانه بالله وايمانه بنفسه ما يمكنه من فرض ارادته على الحياة ليصوغها من جديد وفق امانيه » .

فاذا كانت الجمهورية العربية المتحدة قد عرفت خطوط سياستها الخارجية فقد صاغتها على هدى آمالها الكبرى فى الحيــاة وايمانها بالحياة الانسانية وكرامة الانسان .

فهرس

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

سياستنا الخارجية



مطابع الدار القومية

١٥٢ شارع عبيد - روض الفرج

تليفون ٤٠٢٥٣ - ٤١٠١٢
٤٠٥٨٨ - ٤٠٨١٤



الدار القومية للطباعة والنشر
ت : ٤١٠١٢ - ٤٠٧٥٣ - ٤٠٨١٤ - ٤٠٥٨٨



العدد ٢٥٩ الثمن ١٣ قرشا